



التقرير السنوي

الخامس والثلاثون

بيت التمويل الكويتي (ش.م.ك.ع.) وشركاته التابعة

2013

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنتُمْ مُؤْمِنِينَ (278)

فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِن تُبْتِغُوا فَلَئِمَّ لَكُمْ زُؤُوسٌ أَمْوَالِكُمْ لَآتِيكُم مِّنَ اللَّهِ وَلَآتِيكُم مِّنَ اللَّهِ وَلَآتِيكُم مِّنَ اللَّهِ وَلَآتِيكُم مِّنَ اللَّهِ (279)

صدق الله العظيم

سورة البقرة الآية 278 - 279



حضرة صاحب السمو الشيخ
صباح الأحمد الجابر الصباح
أمير دولة الكويت



سمو الشيخ
نواف الأحمد الجابر الصباح
ولي عهد دولة الكويت



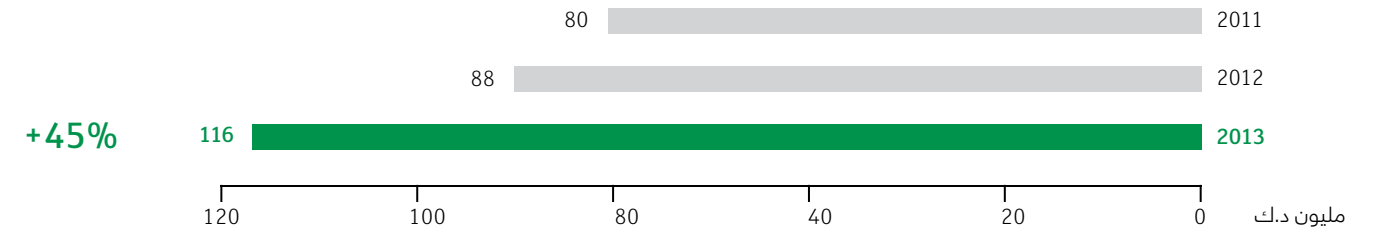
سمو الشيخ
جابر مبارك الحمد الصباح
رئيس مجلس الوزراء - دولة الكويت

المحتويات

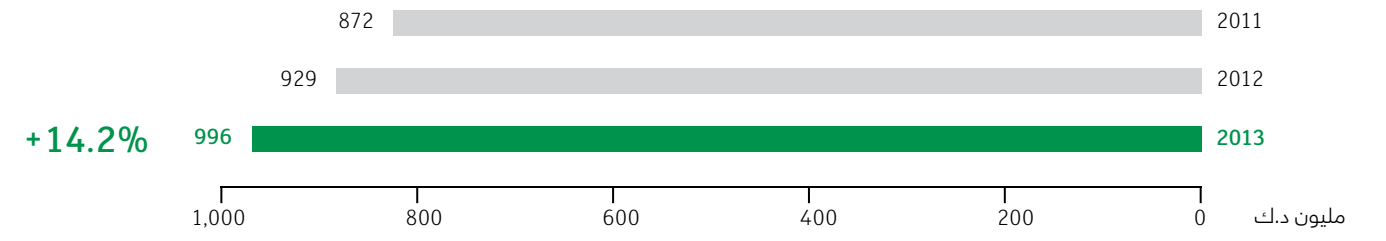
08	أبرز المؤشرات المالية
10	لمحة عن مجموعة "بيتك"
12	كلمة رئيس مجلس الإدارة
15	أعضاء مجلس الإدارة
19	التقرير السنوي لهيئة الفتوى والرقابة الشرعية
20	أعضاء هيئة الفتوى والرقابة الشرعية
22	التطورات الاقتصادية
24	كلمة الرئيس التنفيذي
25	أعضاء الإدارة التنفيذية
32	تحليل ومناقشة الإدارة للنتائج المالية
42	تقرير الحوكمة
54	إفصاحات معيار كفاية رأس المال
76	تقرير مراقبي الحسابات والبيانات المالية المجمعة
150	دليل حوكمة "بيتك"

أبرز المؤشرات المالية

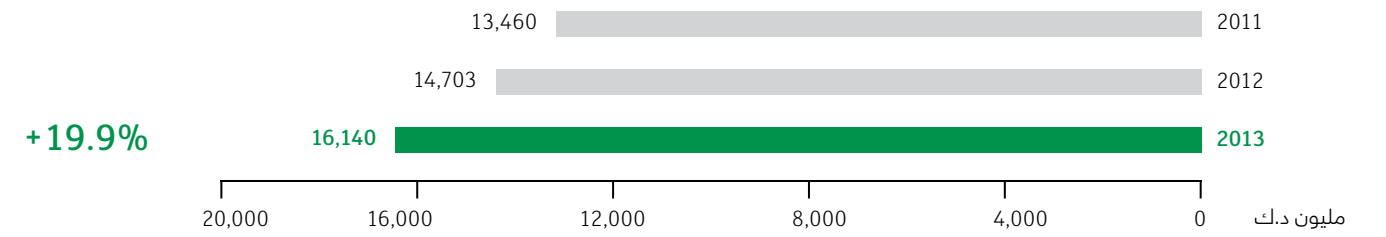
صافي الربح الخاص بالمساهمين (2013-2011)



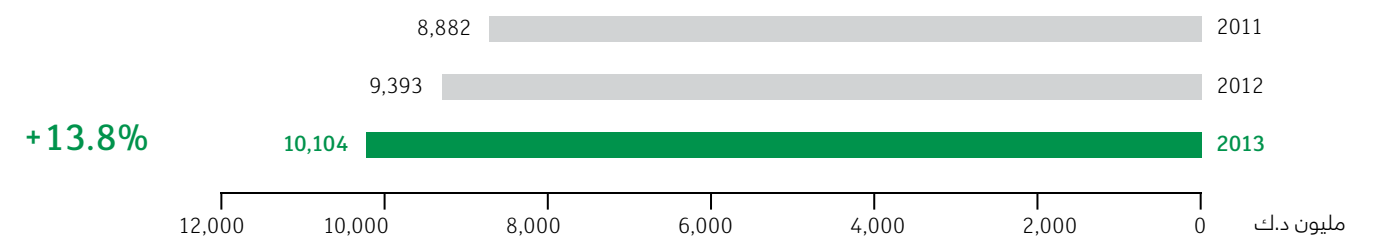
إجمالي الإيرادات (2013-2011)



إجمالي الأصول (2013-2011)



إجمالي الودائع (2013-2011)



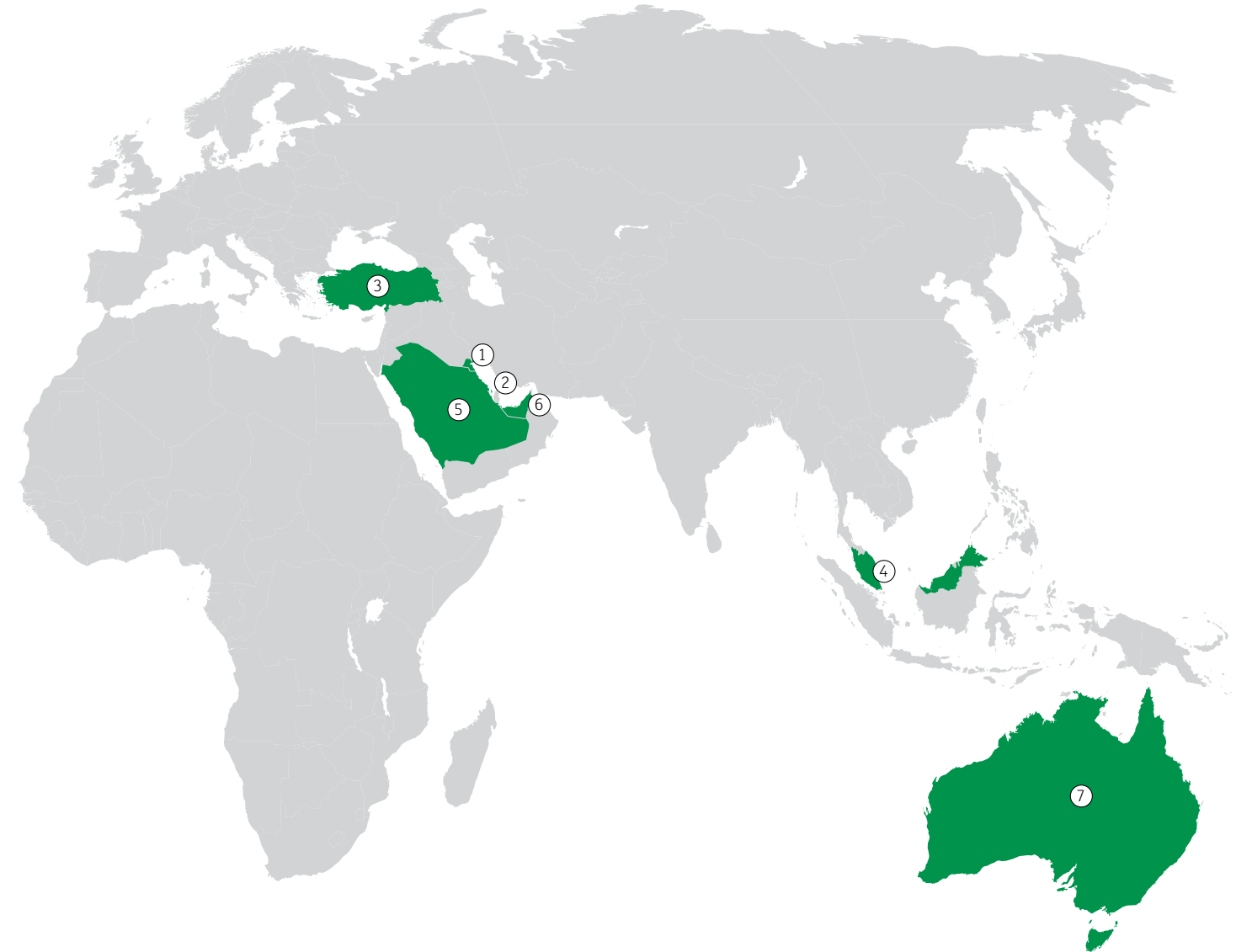
لمحة عن

مجموعة ”بيتك“

لمحة عن مجموعة "بيتك"

العمليات الدولية المتكاملة

تقود مجموعة "بيتك" التمويل الإسلامي عالمياً، حيث تقدم مجموعة متنوعة من المنتجات والخدمات المالية الإسلامية. وتعمل في أربعة مناطق حول العالم، ولديها أكثر من 355 فرع مصرفي وأكثر من 475 جهاز سحب آلي وحوالي 8,000 موظف.



- يعد بيت التمويل الكويتي "بيتك" أول بنك إسلامي في دولة الكويت، تأسس في عام 1977 وأصبح اليوم أحد أكبر البنوك الإسلامية في العالم وواحدًا من أكبر الممولين في السوق الكويتي والإقليمي.
 - من كبار مساهمي "بيتك" الهيئة العامة للإستثمار (ملكية مباشرة)، الأمانة العامة للأوقاف (ملكية مباشرة)، الهيئة العامة لشؤون القصر (ملكية مباشرة) والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية (ملكية غير مباشرة).
 - بيت التمويل الكويتي شركة مساهمة كويتية مسجلة ومدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية (KSE.KFIN).
- ① بيت التمويل الكويتي - الكويت
 - ② بيت التمويل الكويتي - البحرين
 - ③ البنك الكويتي التركي للمساهمة - تركيا
 - ④ بيت التمويل الكويتي - ماليزيا (برهاد)
 - ⑤ بيت التمويل السعودي الكويتي - السعودية
 - ⑥ البنك الكويتي التركي للمساهمة - دبي
 - ⑦ بيت التمويل الكويتي - أستراليا (مكتب تنفيذي)

رؤيتنا

قيادة التطور العالمي للخدمات المالية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، والارتقاء إلى مرتبة البنك الإسلامي الأكثر ربحية مستدامة، والأعلى ثقة في العالم.

رسالتنا

تحقيق أعلى مستويات الابتكار والتميز في خدمة العملاء، مع حماية وتنمية المصلحة المشتركة لجميع الأطراف المعنية للمؤسسة.

قيمنا

الريادة والابتكار..

الشراكة وتحمل المسؤولية..

بالتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية.



كلمة السيد/ رئيس مجلس الإدارة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد المرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين.

السادة المساهمين الكرام

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

يسعدني بالأصالة عن نفسي وبالإنابة عن زملائي أعضاء مجلس إدارة بيت التمويل الكويتي أن استعرض لحضراتكم التقرير السنوي لمجموعة بيت التمويل الكويتي "بيتك" لعام 2013، والتي استطاع فيها "بيتك" أن يحقق أداءً جيداً، على الرغم من استمرار الأجواء الاقتصادية الصعبة المتمثلة في استمرار ضعف النمو في العديد من الدول، واستمرار أجواء عدم الاستقرار السياسي في المنطقة.

إلا أنه يمكن القول أن عام 2013 يعد عاماً بارزاً في مسيرة نجاحات "بيتك"، فقد استطعنا ولله الحمد زيادة رأس مال "بيتك" وفق قرار الجمعية العمومية غير العادية الصادر في 24 إبريل 2013، وقد تجاوزنا أهدافنا في تخفيف حدة المخاطر المرجحة والالتزام بمعايير كفاية رأس المال، والاستعداد بقوة للاستجابة لمعطيات بازل 3، وذلك تنفيذاً لاستراتيجية "بيتك" الساعية نحو ترسيخ نجاح مستديم، في ظل التطورات السريعة والمتلاحقة التي تحدث في مجال الصناعة المصرفية، وهو ما يدل على متانة وكفاءة "بيتك"، وقدرته على التكيف وسط التغيرات والأزمات التي يمر بها العالم، محافظاً على سمات الجودة والتميز الذي يوليه لعملائه، حيث عكف "بيتك" خلال العام على الاستعداد للدخول إلى آفاق جديدة نحو المستقبل.

لقد حددنا اتجاه استراتيجيتنا الواضحة منذ عام 2012، لمواجهة التحديات الجزرية في كل من البيئة التنظيمية والاقتصادية والتشغيلية، والاستجابة للمتطلبات الرقابية، واضعين في صياغتها أهدافاً تضع العميل في المقام الأول، وتركز على تلبية متطلباته وبما يفوق توقعاته، حيث إننا نسعى نحو الاستمرار في الريادة والتميز في كل ما نقدمه، بهدف أن يكون أدؤنا متميزاً ومستداماً.

إننا نؤمن بأن نموذج أعمالنا القائم على مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية، ومتانة المركز المالي للمؤسسة، وكفاءة أنظمتنا الرقابية، وحسن إدارتنا للمخاطر، والجهود المبذولة من فريق الإدارة التنفيذية، واستثمارنا المجدية، هي شروط أساسية من أجل تحقيق النجاح المستمر والارتقاء بـ "بيتك" إلى مرتبة البنك الإسلامي الأكثر استدامة في الربحية، والأعلى ثقة في العالم.

وقد تركزت استراتيجية "بيتك" على قيادة التطور العالمي للخدمات المالية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، والاستفادة من جهود برنامج "التحول وإعادة الهيكلة" الذي تم الانتهاء منه بنجاح بنهاية عام 2013، والعمل على توسيع دائرة خدماتنا لقاعدة عملائنا العريضة.

وسعيًا نحو تعزيز عمل إدارة المخاطر، من خلال تبني جملة من المبادرات بوضع آلية لاستخدام الموازنات التقديرية، وتحديد الحجم الأمثل للأنشطة الاستثمارية، من خلال تنفيذ تخارجات مدروسة من بعض الاستثمارات، وتجميع محفظة "بيتك" في شركات



متخصصة عبر تأسيس ثلاث شركات تحت وظيفة الاستثمار، هي شركة "بيت التمويل الكويتي العقارية"، وشركة "بيت التمويل الكويتي كابيتال"، وهو ما يهدف إلى التخلص من ازدواجية بعض الأنشطة، وتوسيع دائرة الإشراف الاستراتيجي، وبما يؤهل "بيتك" لاقتناص فرص استثمارية مدرة للدخل.

كما واصلنا سياستنا الساعية نحو تجنب مخصصات احترازية كافية، سعياً نحو حماية "بيتك" من مخاطر مستقبلية محتملة أو غير متوقعة، حيث يظل شعارنا دائماً تحقيق الأمان والاطمئنان لمجموعة "بيتك"، وترشيد التكاليف على مستوى المجموعة، التي انخفضت نسبتها إلى الإيراد خلال عام 2013 مقارنة بنسبتها في العام الماضي، دون تقليل لمستوى الكفاءة.

ولقد انشأنا منذ عام 2012 هيكلًا تنظيمياً عالمياً جديداً لـ "بيتك" يتسم بالثبات، ويراعي في بنيانه استيعاب معايير الحوكمة الرشيدة، ويسعى نحو تنفيذ آليات الخطط الموضوعية الساعية نحو النمو، ويضمن التقارب بين وحدات وأنشطة المجموعة، ويحقق التبسيط في الإجراءات، وهو ما انعكس على تحسن ملموس وواضح في معظم مصادر الإيرادات الرئيسية على مستوى المجموعة، وهذا ما أظهرته النتائج المالية عن عام 2013، حيث تمكنا بفضل الله من تحقيق ربح صاف وصل إلى نحو 116 مليون دينار كويتي، وبلغت ربحية السهم 32.69 فلساً، كما بلغ إجمالي الموجودات حوالي 16.1 مليار دينار كويتي بزيادة بلغت 10%، كما نمت ودائع عملاء "بيتك" بنسبة 8% لتصل إلى 10.1 مليار دينار كويتي مقارنة بالعام الماضي، والتي بلغت نحو 9.4 مليار دينار كويتي، وتعكس هذه الأرقام وضعاً مالياً قوياً خلال فترة صعبة مرت على الاقتصاد المحلي والعالمي، وسعت المجموعة خلالها نحو المحافظة على كيان وأصول "بيتك"، والوصول به إلى أفضل النتائج المالية.

وعلى ضوء هذه النتائج المالية اقترح مجلس الإدارة ما يلي:

1. توزيع أرباح نقدية بنسبة 13%، وتوزيع أسهم منحة بنسبة 13%.
2. توزيع عائد على الودائع الاستثمارية، وحساب التوفير الاستثماري، كما هو موضح بالجدول رقم (1)

جدول (1) نسب توزيعات الأرباح للمودعين

نوع الحساب	2012	2013
الوديعة الاستثمارية "الخصاسية"	2.147%	2.180%
الوديعة الاستثمارية "المستمرة"	1.932%	1.962%
الوديعة الاستثمارية "السفرة"	1.503%	1.526%
حسابات "التوفير" الاستثمارية	1.288%	1.308%

وقد شهد عام 2013 جهوداً كبيرة في مجال استيعاب متطلبات الحوكمة، والتي توجت بإصدار دليل الحوكمة لـ "بيتك"، وذلك التزاماً بتعليمات الجهات الرقابية.

واستكمالاً لما اعتمده مجلس الإدارة من سياسات مكتوبة بشأن حوكمة الشركات، تم تصميم استراتيجيات الحوكمة المؤسسية في "بيتك"، كي تستجيب لكافة المتطلبات القانونية والرقابية المحلية والإقليمية، والمعايير الشرعية في الأسواق التي تعمل فيها، واتخاذ كافة التدابير والإجراءات لتعزيز ثقافة الحوكمة داخل مجموعة "بيتك"، للوقوف على أفضل الممارسات والتطبيقات، بحيث تبقى قادرة على ممارسة مهامها بشكل صحيح، وبما يدعم من سبل الحماية، ليس فقط لحقوق المساهمين، وإنما أيضاً لحماية المجموعة ذاتها في الأجل الطويل.

وبلعب "بيتك" دوراً رائداً وفعالاً في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية في دولة الكويت، انطلاقاً من واجبه باعتباره جزءاً لا يتجزأ من وطننا الغالي، ففي مجال التنمية الاقتصادية نحن ملتزمون بتحقيق الجودة الشاملة وإعمار الأرض، من خلال توفير منتجات وأدوات مصرفية وفق أعلى المعايير والمستويات العالمية، وتأكيداً على هذا الدور الواجب علينا فقد تمكنا من إطلاق "تقرير الاستدامة" لـ "بيتك" للعام الثالث وفقاً لمبادرة التقرير العالمي للاستدامة (Global Reporting Initiative)، وهو تقرير يلخص المساهمات التي يقوم بها "بيتك" في إحداث تغيير إيجابي في مواقع أعمالنا، ويعرض بعضاً من الجهود التي تبناها "بيتك" خلال العام في سبيل تحقيق نمو مستديم.

وفي مجال التنمية الاجتماعية، قمنا باتخاذ العديد من المبادرات والبرامج اللازمة والطموحة لدعم "بيت الزكاة الكويتي" والمؤسسات التعليمية والتأهيلية والثقافية والإنسانية، كما قام "بيتك" بالتبرع بحوالي 3.5 مليون دينار كويتي دعماً لمشاريع وأنشطة بيت الزكاة الخيرية، بالإضافة إلى دور "بيتك" الفاعل ومشاركته في دعم ورعاية البيئة، وكذلك دعم الفعاليات والندوات العلمية.

التصنيف الائتماني والجوائز العالمية لـ "بيتك":

لقد حافظ "بيتك" للعام الثاني على جملة من التقييمات الائتمانية الدولية المرموقة التي منحها له كبرى مؤسسات التقييم الدولية كما هو موضح بالجدول رقم (2).

جدول (2) التقييمات الائتمانية الممنوحة لـ "بيتك" في عام 2013

وكالة التصنيف	بعيد المدى	قصير المدى	رؤية مستقبلية
Capital Intelligence	A+	A-1	مستقرة
Fitch	A+	F-1	مستقرة
Moody's	A1	P-1	سلبية
Standard & Poor's	A-	A-2	سلبية

وفي عام 2013 استحق "بيتك" عن جدارة مجموعة من الجوائز العالمية، حيث حصل على جائزة أفضل بنك إسلامي بالكويت من يوروموني (Euromoney) وكذلك من مؤسسة آسياموني (Asiamoney)، كما حاز على جائزة أفضل مؤسسة مالية إسلامية من غلوبل فايننس (GlobalFinance).

السادة/ أعضاء مجلس الإدارة

رئيس مجلس الإدارة منذ أكتوبر 2012

رئيس لجنة الحوكمة

حاصل على دبلوم تجاري عالي من إنجلترا

عضو مجلس إدارة بيت التمويل الكويتي منذ عام 1981، رئيس مجلس إدارة شركة الاستثمار البشري من عام 1994 حتى عام 2000، عضو مجلس إدارة شركة الخليج للتمويل والاستثمار منذ التأسيس في عام 1981 حتى عام 2007 بالإضافة إلى عضويته في مجلس إدارة شركة أنظمة الكمبيوتر المتكاملة منذ عام 1981 حتى عام 2000، وعضو مجلس إدارة بنك دبي الإسلامي منذ عام 1987 حتى عام 1991.



السيد/ محمد علي الخضير

رئيس مجلس الإدارة

نائب رئيس مجلس الإدارة منذ مارس عام 2011

رئيس لجنة المخاطر والأصول ورئيس لجنة مجلس الإدارة لإعادة الهيكلة

حصل على درجة الدكتوراه في الاقتصاد النقدي والاقتصاد الدولي من جامعة ميامي في عام 1987، وأتم درجة الماجستير في قسم الاقتصاد من جامعة فلوريدا الدولية في أغسطس 1983، وحصل على درجة البكالوريوس في الاقتصاد من جامعة الكويت في عام 1981.

رئيس مجلس إدارة بيت التمويل الكويتي - ماليزيا (برهاد) منذ سبتمبر 2011، رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لشركة حياة للاستثمار منذ عام 2009.

وقد تقلد منصب نائب محافظ بنك الكويت المركزي لمدة عشرة سنوات حتى عام 2008، وعمل مديراً تنفيذياً للسياسة النقدية لدى بنك الكويت المركزي منذ عام 1995 حتى عام 1998، ومديراً لإدارة البحوث الاقتصادية ببنك الكويت المركزي للفترة 1992-1995.



السيد الدكتور/ نبيل أحمد المناعي

نائب رئيس مجلس الإدارة

عضو مجلس الإدارة ممثلاً عن الهيئة العامة لشؤون القصر منذ عام 2002

نائب رئيس لجنة الترشيح والمكافآت، وعضو لجنة المخاطر والأصول،

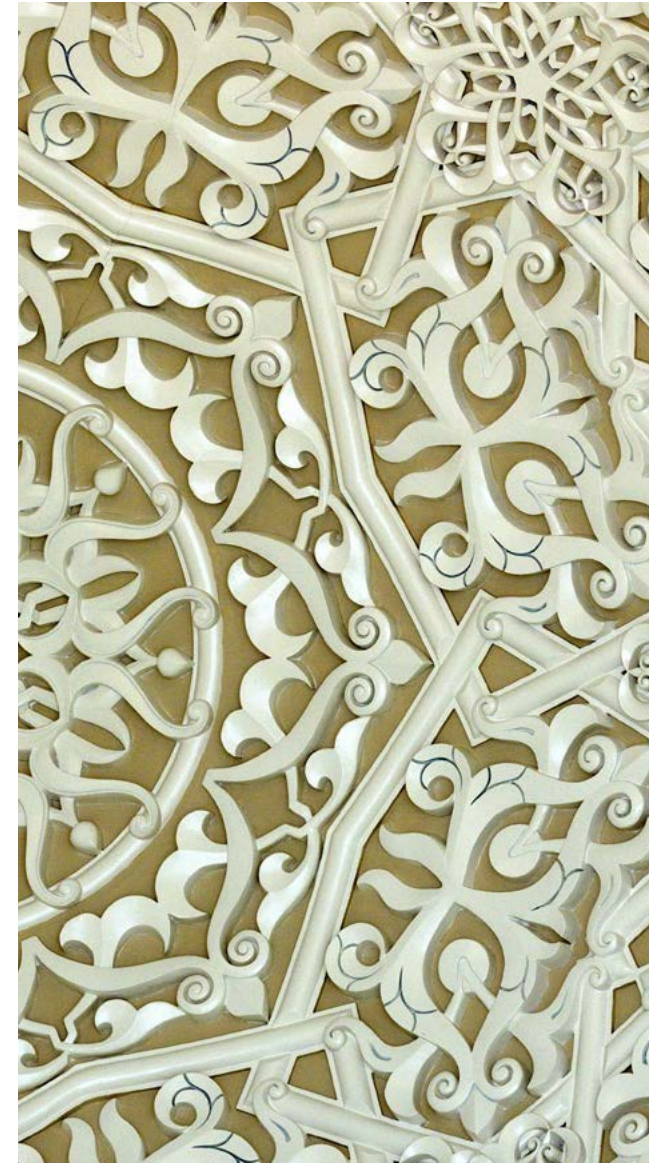
حصل على درجة البكالوريوس في المحاسبة من جامعة الكويت عام 1980، واجتاز العديد من الدورات المهنية والعلمية في المجال المصرفي.

مدير عام الهيئة العامة لشؤون القصر بدرجة وكيل وزارة، عضو مجلس إدارة بنك البحرين الإسلامي، ورئيس مجلس إدارة شركة التنمية للاستثمار الدولي.



السيد/ علي محمد العليمي

عضو مجلس الإدارة



ومنحته أيضاً إيمافايننس (EmaFinance) العديد من الجوائز عام 2013، منها أفضل بنك إسلامي في الشرق الأوسط 2013، وأفضل بنك في دولة الكويت 2013، وأفضل بنك إسلامي في دولة الكويت 2013، ومنحته أيضاً جائزة أفضل صكوك سيادية.

إن ما تحقق من نجاحات وإنجازات ونتائج طيبة، كان بفضل من الله سبحانه وتعالى، فله الشكر والحمد والثناء أولاً وأخيراً.

في الختام، وبالوصالة عن نفسي ونيابة عن زملائي أعضاء مجلس الإدارة الموقرين، يسرني أن أرفع أسمى آيات الشكر والتقدير، إلى مقام حضرة صاحب السمو أمير البلاد المفدى الشيخ/ صباح الأحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه، وإلى مقام سمو ولي العهد الشيخ/ نواف الأحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه، وإلى سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ/ جابر المبارك الصباح حفظه الله ورعاه، والشكر موصول إلى سعادة الدكتور/ محمد الهاشل محافظ بنك الكويت المركزي، وكافة الجهات الرقابية على مؤازرتهم المتواصلة للقطاع المصرفي في دولة الكويت.

كما يقدم مجلس الإدارة شكره الجزيل لكم مساهمي "بيتك" الكرام على دعمكم الدائم وثقتكم الغالية، والشكر أيضاً لعملاء "بيتك" ومورديه لاختيارهم خدماتهم ومنتجاتهم، مع وعد منا باستمرار مسيرة التطور والنمو، وتحقيق أفضل الإنجازات والنتائج الإيجابية، كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر الجزيل لأصحاب الفضيلة أعضاء هيئة الفتوى والرقابة الشرعية في مجموعة "بيتك" على جهودهم المتميزة فيما يصب في رفعة ومصداقية أعمالنا.

وأخيراً، أتوجه بالشكر إلى فريق الإدارة التنفيذية، وجميع العاملين في "بيتك" الذين نعتبرهم أثمن أصوله على تفانيهم وجهودهم وتعاملهم بغاية الإيجابية مع التحديات التي واجهوها والنتائج التي حققوها.

والله ولي التوفيق،،،

محمد علي الخضير

رئيس مجلس الإدارة



السيد/ سعود عبدالعزيز الباطين

عضو مجلس الإدارة

عضو مجلس الإدارة منذ عام 1998

عضو لجنة التدقيق

حصل على درجة البكالوريوس في إدارة الأعمال من جامعة الكويت في عام 1986.

نائب رئيس مجموعة شركات عبدالعزيز سعود الباطين وأولاده منذ عام 1991 حتى الآن.

عضو مجلس إدارة شركة بويبان للبترولوكيمائيات منذ عام 2000 وحتى الآن، رئيس مجلس إدارة الشركة الأولى للوقود للفترة 2004 - 2010، عمل في إدارة الائتمان في بنك الكويت الوطني في عام 1986.

عضو مجلس الإدارة منذ عام 2012

عضو لجنة المخاطر والأصول، عضو لجنة الترشيح والمكافآت

حصل على درجة البكالوريوس في المحاسبة من جامعة الكويت في عام 1984.

رئيس مجلس إدارة شركة الاستثمارات الوطنية منذ أبريل 2013 حتى الآن، وعمل مديراً عاماً لها للفترة 1999 - 2013، وعضو مجلس إدارة الشركة السورية القابضة منذ عام 2002 حتى الآن.

بالإضافة إلى عضويته في مجلس إدارة شركة اسمنت الخليج في دبي منذ عام 2004 وفي مجلس إدارة شركة اسمنت الفجيرة في الفجيرة 2008 منذ عام وحتى الآن.

وكان قد تولى إدارة الاستثمارات المحلية والعربية في شركة وفرة للاستثمار في الفترة من عام 1996 حتى عام 1999، وعمل نائباً لمدير الاستثمارات المحلية والعربية في الشركة الكويتية للتجارة والمقاولات والاستثمارات الخارجية في الفترة من عام 1984 و حتى عام 1996.

وكان عضو مجلس إدارة شركة الساحل للتنمية والاستثمار منذ 1997 حتى ديسمبر 2013، وعضو في مجلس إدارة شركة الاستثمارات الخليجية بالمملكة العربية السعودية في الفترة من 2007 وحتى عام 2011، وعضواً في مجلس إدارة الشركة الوطنية العقارية 2004-2007، وعضو مجلس إدارة شركة المدى للاتصالات بالكويت 2000-2003.

عضو مجلس الإدارة ممثلًا عن الهيئة العامة للاستثمار منذ عام 2007

نائب رئيس لجنة المخاطر والأصول، رئيس لجنة الترشح والمكافآت

حصل على درجة البكالوريوس في التسويق قسم إدارة الأعمال من جامعة الكويت في عام 1985.

عضو مجلس إدارة الشركة العربية للاستثمار بالمملكة العربية السعودية منذ فبراير 2012 حتى الآن، بالإضافة إلى عضويته في مجلس إدارة شركة اسمنت الخليج في دبي منذ عام 2004.

عمل مديراً لإدارة العقار بالهيئة العامة للاستثمار منذ ابريل 2006 حتى الآن.

عضو مجلس إدارة المجموعة المغربية الكويتية للتنمية بالمملكة المغربية منذ سبتمبر 2004 حتى مايو 2012، عضو مجلس إدارة شركة نقل وتجارة المواشي الكويتية للفترة أبريل 2001 حتى مارس 2007، عضو في مجلس إدارة شركة (Rural Export & Trading WA) بأستراليا منذ مايو 2001 وحتى مايو 2004، عضو مجلس إدارة شركة الإمارات لتجارة اللحوم والمواشي ومنتجاتها بدولة الإمارات منذ مايو 2004 حتى مارس 2007، عضو مجلس إدارة شركة المنتجات الزراعية الكويتية من ديسمبر 1996 حتى ابريل 2000، عضو مجلس إدارة الشركة العربية للصناعة والتعدين في موريتانيا للفترة مارس 1998 حتى نوفمبر 2000، عضو مجلس إدارة الصندوق الجزائري الكويتي للاستثمار بالجزائر منذ مارس 1999 وحتى سبتمبر 2004، عضو مجلس إدارة الشركة المصرية الكويتية للتنمية العقارية بجمهورية مصر العربية منذ يوليو 1999 حتى مارس 2007، عضو مجلس إدارة الشركة الكويتية لتطوير المشروعات الصغيرة للفترة من نوفمبر 1999 حتى أبريل 2001.



السيد/ خالد عبدالعزيز الحسون

عضو مجلس الإدارة

عضو مجلس الإدارة ممثلًا عن الهيئة العامة للاستثمار منذ عام 2007

عضو لجنة التدقيق، وعضو لجنة مجلس الإدارة لإعادة الهيكلة

حصل على درجة البكالوريوس في التجارة تخصص محاسبة من جامعة الكويت عام 1972 .

رئيس مجلس إدارة الشركة الكويتية المتحدة للاستثمار في دمشق التابعة للهيئة العامة للاستثمار منذ يوليو 2008 حتى الآن.

رئيس مكتب تسوية وإدارة المديونيات المشتراة لحساب الدولة، الهيئة العامة للاستثمار منذ يوليو 1999 حتى الآن.

عضو سابق في العديد من مجالس شركات تعمل داخل الكويت وخارجها مثل عضويته في مجلس إدارة الشركة الوطنية للصناعة والمناجم (سنيم) ممثلًا عن الشركة العربية للصناعة والتعدين في موريتانيا في الفترة 2002-2007، عضو مجلس إدارة شركة نقل وتجارة المواشي، رئيس لجنة الاستثمار عن الهيئة العامة للاستثمار في الفترة 2001-2007، عضو مجلس إدارة الشركة العربية للصناعة والتعدين، ممثلًا عن الهيئة العامة للاستثمار في الفترة 2000-2007.

رئيس مجلس إدارة شركة المنتجات الزراعية الغذائية في الكويت 2000-2001، وتولى رئاسة لجنة التصفية لشركتي الإنماء للاستثمار بالبحرين، وشركة المناجم والصناعة في عجمان بدولة الإمارات في عامي 1986-1988.

عضو المجلس الإدارة منذ عام 2006

نائب رئيس لجنة التدقيق، وعضو لجنة الحوكمة

حصل على درجة البكالوريوس في المحاسبة من كلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة الكويت في عام 1988.

رئيس مجلس إدارة وعضو لجنة الاستثمار في بيت الاستثمار الخليجي منذ عام 2011-2012، نائب رئيس مجلس إدارة شركة أجوان الخليج العقارية منذ مايو 2011 وحتى الآن.

ترقى في العديد من المناصب الإدارية والتنفيذية حيث تولى الإدارة العامة لشركة إدارة الأملك العقارية "ريم" منذ عام 2003، ويتولى حالياً منصب الرئيس التنفيذي للشركة.

كما تولى الإدارة المالية والإدارية لشركة الإنماء العقارية للفترة 1996-2003 حيث كان قد شغل منصب مساعد المدير العام للقطاع المالي والإداري للشركة ما بين عامي 1998 و 2003، وكان رئيس مجلس إدارة شركة أملاك للخدمات والاستشارات العقارية "سنشري 21" منذ عام 2008 حتى عام 2010.

عضو مجلس الإدارة منذ عام 2002

نائب رئيس لجنة الحوكمة، عضو لجنة المخاطر والأصول،

حصل على درجة البكالوريوس في إدارة الأعمال في العام الأكاديمي 1984 - 1985 من جامعة أروسا بأسفك يونيفرستي من كاليفورنيا بالولايات المتحدة الأمريكية.

عضو مجلس إدارة الشركة السعودية للطوب العازل بالمملكة العربية السعودية منذ عام 2011، عضو مجلس إدارة الشركة السعودية للصناعة الجيرية بالرياض منذ عام 1987.

تولى عضوية مجلس إدارة شركة المدار للتمويل والاستثمار للفترة 1996 - 2002، عضو مجلس إدارة شركة صلبوخ الكويت منذ 1986 ولمدة عام.



السيد/ أحمد عبدالله العمري

عضو مجلس الإدارة



السيد/ عادل عبدالمحسن الصبيح

عضو مجلس الإدارة



السيد/ عصام سعود الراشد

عضو مجلس الإدارة

التقرير السنوي لهيئة الفتوى والرقابة الشرعية لبيت التمويل الكويتي لعام 2013

إلى مساهمي بيت التمويل الكويتي الكرام..

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

الحمد لله رب العالمين، والصلوة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

فقد راجعنا واعتمدنا السياسات والاتفاقيات والمنتجات والخدمات والأنشطة التي زاولها بيت التمويل الكويتي خلال عام 2013م. كما قمنا أيضاً بالمراجعة الواجبة لإبداء الرأي في مدى التزام بيت التمويل الكويتي بمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية من خلال الفتاوى والقرارات والتوجيهات التي أصدرناها.

وفي سبيل تحقيق ذلك، عقدت الهيئة خلال عام 2013 (35 اجتماعاً) تمت فيها مراجعة واعتماد نماذج العقود والاتفاقيات بعد الحصول على المعلومات التي رأت الهيئة ضرورتها لإصدار رأيها، وتم من خلال إدارة الرقابة والاستشارات الشرعية إجراء التدقيق الشرعي على عينات عشوائية من جميع العمليات العائدة لمعاملات بيت التمويل الكويتي مع المساهمين والمستثمرين وغيرهم، حسب الخطة السنوية للتدقيق الشرعي على كافة الإدارات، ومن خلال التقارير الدورية التي ترفعها إدارة الرقابة والاستشارات الشرعية عن عمليات التدقيق والزيارات الميدانية، وعن سير العمل وسلامة تطبيق الفتاوى والقرارات الصادرة عن الهيئة.

كما تم الحصول على جميع المعلومات والتوضيحات التي اعتبرناها ضرورية، لتزويدنا بأدلة تكفي لإعطاء تأكيد معقول ومقبول بأن بيت التمويل الكويتي لم يخالف أحكام وقواعد الشريعة الإسلامية، في جميع المعاملات التي عرضت علينا.

ومن خلال الإجراءات والخطوات التي اتبعناها للتأكد من التزام بيت التمويل الكويتي بأحكام الشريعة الإسلامية تبين ما يلي:

أولاً: أن العقود والمعاملات التي أبرمها بيت التمويل الكويتي خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2013م، والتي اطلعنا عليها، تمت وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، وقرارات وتوصيات الهيئة الشرعية.

ثانياً: أن توزيع الأرباح وتحميل الخسائر على حسابات الاستثمار يتفق مع الأسس الذي تم اعتماده من قبلنا، وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

ثالثاً: أن جميع الإيرادات التي تحققت من مصادر محرمة أو بطرق تحرمها الشريعة الإسلامية قد تم تجنبها للتخلص منها في أعمال خيرية.

رابعاً: أن احتساب الزكاة تم وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية من خلال تطبيق دليل إرشادات زكاة الشركات الصادر عن بيت الزكاة الكويتي وقرارات وتوصيات الهيئة.

خامساً: أسفرت عمليات التدقيق الشرعي خلال عام 2013 عن أنشطة وأعمال بيت التمويل الكويتي، وعن وجود بعض الملاحظات والمخالفات الشرعية، وتمت مخاطبة الإدارات المعنية بشأن تصويبها وعدم تكرارها، وقد تمت الاستجابة لذلك وقامت الإدارات المعنية بعمل ما يلزم.

سادساً: لاحظت الهيئة ورود مبالغ نظير مساهمة "بيتك" في منظمة فيزا وقد ترتبت على هذه المساهمة فوائد ربوية قدرها (9,356 دينار كويتي)، وقررت الهيئة تجنب هذا المبلغ على أن يتخلص منه في وجوه البر العامة؛ وقد تم التجنّب.

وصلّى الله وسلّم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه والحمد لله رب العالمين،،،

فضيلة الدكتور / خالد مذكور المذكور
عضو الهيئة

فضيلة الدكتور / سيد محمد السيد عبدالرزاق الطبطبائي
عضو الهيئة

فضيلة الدكتور / عجيل جاسم النشمي
رئيس الهيئة

فضيلة الدكتور / أنور شعيب عبد السلام
عضو الهيئة

فضيلة الدكتور / مبارك جزاء الحربي
عضو الهيئة

عضو مجلس الإدارة ممثلاً عن الأمانة العامة للأوقاف منذ عام 2011

رئيس لجنة التدقيق، عضو لجنة مجلس الإدارة لإعادة الهيكلة،

حصلت على درجة البكالوريوس في علم الحاسب والإحصاء الرياضي كلية العلوم جامعة الكويت في عام 1981 وتخصصت مساندة محاسبة من كلية التجارة.

رئيس لجنة الموازنة التقديرية الحكومية ولجنة الموازنة الوقفية ولجنة المشتريات بالأمانة العامة للأوقاف بدولة الكويت.

عضو مجلس إدارة شركة أياس للتعليم الأكاديمي والتقني ممثلة عن الأمانة العامة للأوقاف منذ عام 2007 حتى عام 2013.

نائب الأمين العام للإدارة والخدمات المساندة بدرجة وكيل وزارة مساعد بالأمانة العامة للأوقاف منذ عام 2004 حتى الآن، الأمين العام بالإنابة للأمانة العامة للأوقاف (وكيل وزارة بالإنابة) بداية من عام 2010 وحتى عام 2011.

وتولت إدارة مركز نظم المعلومات بالأمانة العامة للأوقاف منذ فبراير 1998 حتى ديسمبر 2004.

عضو مجلس أمناء مشروع معلومات الاقتصاد الإسلامي في وحدة الاقتصاد الإسلامي التابع لمركز التميز بكلية العلوم الإدارية بجامعة الكويت منذ عام 2008 ولمدة عامين.



السيدة/ إيمان محمد الحميدان

عضو مجلس الإدارة

أصحاب الفضيلة/ أعضاء هيئة الفتوى والرقابة الشرعية



فضيلة الدكتور / عجيل جاسم النشمي
رئيس هيئة الفتوى

عميد سابق في كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الكويت، وعضو هيئة التدريس بها، وعضو هيئة الفتوى بوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية وعضو اللجنة العلمية للموسوعة الفقهية، وعضو خبير وممثل عن دولة الكويت في مجمع الفقه الإسلامي الدولي بجدة التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي، ورئيس رابطة علماء الشريعة لدول الخليج العربي، وعضو هيئة الفتوى والرقابة الشرعية لعدد من الشركات والمؤسسات المالية الإسلامية.

حاصل على إجازة العالمية (الدكتوراه) في أصول الفقه من جامعة الأزهر عام 1977.



فضيلة الدكتور / خالد مذكور المذكور
عضو هيئة الفتوى

أستاذ الفقه المقارن والسياسة الشرعية في كلية الشريعة بجامعة الكويت، ورئيس اللجنة الاستشارية العليا للعمل على استكمال تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية بالديوان الأميري في دولة الكويت، وعضو هيئة الفتوى بوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية وعضو اللجنة العلمية للموسوعة الفقهية، والعضو الممثل لدولة الكويت في مجمع الفقه الإسلامي الدولي بجدة التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي، وعضو هيئة الفتوى والرقابة الشرعية لعدد من الشركات والمؤسسات المالية الإسلامية.

حاصل على إجازة العالمية (الدكتوراه) في الفقه المقارن من جامعة الأزهر عام 1978.



فضيلة الدكتور / أنور شعيب عبد السلام
عضو هيئة الفتوى

رئيس هيئة الفتوى والرقابة الشرعية لبيت التمويل الكويتي التركي، رئيس قسم الفقه وأصوله في كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الكويت سابقاً، وعضو هيئة الفتوى والرقابة الشرعية لعدد من الشركات والمؤسسات المالية الإسلامية.

حاصل على الإجازة العالمية (الدكتوراه) في الفقه من جامعة الأزهر عام 1999.



فضيلة الدكتور / سيد محمد السيد
عبدالرزاق الطبطبائي
عضو هيئة الفتوى



فضيلة الدكتور / مبارك جزاء الحربي
عضو هيئة الفتوى

عميد سابق لكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الكويت، وعضو هيئة التدريس فيها، ورئيس هيئة الفتوى والرقابة الشرعية لبيت التمويل الكويتي - ماليزيا، وعضو الهيئة الشرعية لبيت الزكاة الكويتي، والهيئة العالمية لقضايا الزكاة المعاصرة، وعضو المجلس العلمي الاستشاري بجامعة الكويت، وعضو هيئة الفتوى والرقابة الشرعية لعدد من الشركات والمؤسسات المالية الإسلامية.

حاصل على درجة الدكتوراه في الفقه من المعهد العالي للقضاء بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض عام 1996.

رئيس قسم الفقه المقارن والسياسة الشرعية في كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الكويت، وعضو هيئة الفتوى والرقابة الشرعية لعدد من الشركات والمؤسسات المالية الإسلامية.

حاصل على درجة الدكتوراه من كلية دار العلوم جامعة القاهرة عام 2002.

التطورات الاقتصادية خلال عام 2013

أولاً: التطورات الاقتصادية العالمية

كان أداء الاقتصاد العالمي خلال عام 2013 متبايناً فعلى الرغم من بوادر تحسن النمو الاقتصادي في البلدان المتقدمة في كل من الولايات المتحدة الأمريكية واليابان ومجموعة اليورو، والتي تشكل في مجموعها نصف حجم الاقتصاد العالمي، في الوقت الذي تباطأت فيه وتيرة النمو في البلدان ذات الاقتصاديات الصاعدة، مما شكّل تحدياً مزدوجاً على الاقتصاد العالمي يتمثل في تباطؤ النمو في بعض الدول، وزيادة ضيق الأوضاع المالية في دول أخرى.

وما زال الاقتصاد الأمريكي محوراً للأحداث، فلا زال الطلب المحلي قوياً مع خلق المزيد من فرص العمل، وإن كان النمو يخطو بخطوات ثقيلة جراء الضغط المالي المفرط، وأجواء عدم اليقين المحيطة بجهود التصحيح المالي، وتخفيض الإنفاق والخلافات المستمرة حول زيادة الحد الأقصى للديون الذي أدى إلى إعلان تعطيل الحكومة الفيدرالية الأمريكية لبعض الوقت في أكتوبر من عام 2013، وخطط الخروج من مرحلة التيسير الكمي وأسعار الفائدة المنخفضة، وهو ما يشير إلى ارتفاع حدة المخاطر على الأسواق داخل الولايات المتحدة الأمريكية التي تؤثر سلبا على التعافي في بقية دول العالم.

وقد توقع صندوق النقد الدولي نمواً اقتصادياً عالمياً نسبته 2.9% خلال عام 2013 بالمقارنة بمعدل نمو قدره 3.2% في عام 2012، بينما يتوقع أن يصل النمو إلى نسبة 3.6% في عام 2014، وعلى مستوى الدول المتقدمة ويصل النمو إلى ما نسبته 1.2% عام 2013 بالمقارنة بمعدل نمو قدره 1.5% في عام 2012، بينما يتوقع أن يصل إلى 2% في عام 2014، وأن تحقق الاقتصاديات الصاعدة نمواً قدره 4.7% عام 2013 و 5.4% في عام 2014.

وتواصل اليابان تعافيتها الاقتصادي، في الوقت الذي تواجه تحديات على مستوى المالية العامة والجدل الدائر حول زيادة ضريبة الاستهلاك، وتطبيق مجموعة من الإصلاحات الهيكلية لضمان استمرارية التعافي الاقتصادي.

ومن المخاطر التي قد تهدد الاستقرار في اليابان ارتفاع مستوى الدين السيادي، وتزايد تركز حيازات السندات الحكومية في الجهاز المصرفي، إذ تراجع النمو الاقتصادي في اليابان بحوالي ما نسبته 2% في عام 2013 إلى توقعات ما نسبته 1.25% في عام 2014، بينما يشهد النمو الاقتصادي في الصين تباطؤاً طفيفاً من نسبة قدرها 7.5% في عام 2013 إلى 7.25% في عام 2014.

وقد أظهرت البلدان الأوروبية الرئيسية بوادر التعافي في الوقت الذي لاتزال المعاناة مستمرة في بقية الدول الأوروبية في ظل عدم كفاية تنافسية الصادرات لتعويض انخفاض الطلب المحلي الداخلي، واستمرار عدم اليقين بشأن الميزانيات العمومية وانخفاض جودة الأصول، حيث يتوقع أن يسجل النمو الاقتصادي في منطقة اليورو نسبة قدرها 1% في عام 2014.

وقد انعكست الظروف الاقتصادية العالمية غير المواتية، وارتفاع أسعار السلع الأولية والأوضاع المالية العالمية على وتيرة استمرار ضعف النمو في معظم البلدان.

وخلصة القول، أن التعافي من الأزمة المالية العالمية وإن كان شديد البطء، في الوقت الذي ينصب التركيز حالياً على اقتصاديات الأسواق الناشئة بدرجة أكبر، فإن الأزمة قد خلفت تركة لا تزال موجودة حتى الآن، والأقتصاديات المتقدمة لم تتجاوز مرحلة الخطر بعد، ولا يزال الدين العام والخاص في بعض الحالات مرتفعاً للغاية، كما أن استمرار الأوضاع المالية العامة أمرٌ يعد محاطاً بالغموض وعدم التأكد.

وما زال بناء النظام المالي في تطور مستمر، وإن لم يتضح بعد شكله النهائي ومدى صلاحيته في المستقبل، ولا تزال معدلات البطالة شديدة الارتفاع وهو ما يمثل تحدياً كبيراً لسنوات قادمة.

ثانياً: التطورات الاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط

وفقاً لتقديرات صندوق النقد الدولي فمن المتوقع أن يرتفع النمو في معظم بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بشكل عام من نسبة 2.3% في عام 2013 إلى 3.6% في عام 2014، ومن المتوقع أن يبلغ متوسط النمو في البلدان المصدرة للنفط نحو 2% في عام 2013، وأن يرتفع النمو في عام 2014 ليصل إلى 4% مع انكماش الطلب العالمي وزيادة إنتاج النفط في المملكة العربية السعودية والعراق وليبيا.

في الوقت الذي يتوقع فيه أن يظل متوسط معدل النمو عند حوالي 3% في عام 2013، أما البلدان المستوردة للنفط فمن المتوقع أن تنمو بمعدل 3% في عام 2014 وهو نفس المعدل المسجل في عام 2013، في ظل أجواء عدم التأكد بشأن السياسات الاقتصادية وضعف مستويات الثقة لدى المستثمرين وحالة عدم الاستقرار السياسي.

حيث يتوقع أن تشهد المملكة العربية السعودية أعلى نسبة نمو في المنطقة تبلغ 5.3% في عام 2014 مقارنة مع نسبة النمو الاقتصادي المقدرّة التي تبلغ 4.2% في عام 2013، تليها مملكة البحرين حيث يتوقع أن تشهد نمواً اقتصادياً نسبته 4.2% في عام 2014 مقارنة بنسبة النمو والبالغة بنحو 5.3% في عام 2013.

ثالثاً: التطورات الاقتصادية في دولة الكويت

حافظ الاقتصاد الكويتي على وتيرة نموه مدفوعاً بالتطورات الإيجابية في الأسواق النفطية ونمو الاستهلاك الخاص والارتفاع الطفيف في كميات الإنتاج واستقرار أسعار النفط، حيث يبلغ الإنتاج النفطي حوالي 3 مليون برميل يومياً وهو المعدل القريب من أقصى طاقة إنتاجية بمعدل 3.2 مليون برميل يومياً، ويتوقع أن يرتفع ليصل إلى 4 مليون برميل يومياً في عام 2014، ويقدر أن يسجل النمو الاقتصادي الحقيقي 4.5% في عام 2013 منخفضاً عن معدل نمو يبلغ 5.2% في عام 2012، بينما يتوقع أن يسجل النمو الاقتصادي الحقيقي متوسطاً سنوياً يصل إلى 5% في عام 2014 مدفوعاً بزيادة الاستهلاك الخارجي وزيادة متوسطات الأجور والاستمرار في تنفيذ خطة التنمية الاقتصادية وزيادة حجم المشروعات التنموية والتي تقدر بحوالي 105 مليار دولار أمريكي.

من جانبها تعمل الحكومة الكويتية على توسعة المطار بتكلفة تصل إلى نحو 2.1 مليار دولار أمريكي وإنشاء محطة الزور للكهرباء والماء والتي تقدر بحوالي 3 مليار دولار أمريكي بالإضافة إلى تطوير وإنشاء مدينة الحرير والعديد من المستشفيات والطرق والجسور.

وفي ظل زيادة مساحة مساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد المحلي وزيادة حجم الائتمان المحلي التي وصلت قيمته إلى نحو 28.9 مليار دينار كويتي في نوفمبر 2013 محققاً نمواً سنوياً جاوز نسبة 8% بقيمة زيادة سنوية بلغت نحو 2.16 مليار دينار كويتي في ديسمبر 2013 ومستحوذاً على حصة نسبتها 80% من حجم الودائع المحلية والتي فاقت نحو 36 مليار دينار كويتي بنمو سنويّ تجاوز 8.3% مقارنة بالعام الماضي 2012.

وقد تباطأ العمل في تنفيذ خطة التنمية نتيجة للمناخ السياسي واتساع دائرة البيروقراطية، ومن المتوقع أن تبدأ المراحل الأخرى لتنفيذ الخطة المقدرّة بأربع سنوات، حيث تقترح إنشاء شركات مساهمة مملوكة للمواطنين بنسبة 50% لتنفيذ مشروعات التنمية والتي تقدر بحوالي 12 مليار دينار كويتي وهو ما يعادل حوالي 42.3 مليار دولار أمريكي، والمساهمة في خلق فرص عمل جديدة للكويتيين وبناء نحو 36,700 وحدة سكنية بحلول عام 2017.

وقد شهدت قضية الإسكان اهتماماً وجدلاً واسعاً في المجتمع الكويتي خلال عام 2013، والذي شهد فيه سوق العقار ارتفاعاً واضحاً حيث سجلت قيمة إجمالي التداولات العقارية نحو 3.99 مليار دينار كويتي خلال عام 2013 بارتفاع بلغت نسبته 19% عن العام الماضي، وسجلت التداولات العقارية الخاصة نحو 1.95 مليار دينار كويتي خلال عام 2013 بارتفاع طفيف بلغت نسبته 0.5% مقارنة في عام 2012، بينما شهدت التداولات العقارية الاستثمارية 1.5 مليار دينار كويتي خلال عام 2013 بارتفاع وصلت نسبته إلى 26% عن العام الماضي، في حين سجلت قيمة التداولات العقارية التجارية نحو 441 مليون دينار كويتي بارتفاع فاق الثلاثين قُدر بحوالي 176 مليون دينار كويتي وبلغت نسبته 66% عن قيمتها التي بلغت 265 مليون دينار كويتي خلال عام 2012.

وقد أقر مجلس الأمة في إبريل 2013 مشروع قانون بإسقاط الفوائد على القروض الممنوحة للمواطنين في الفترة من يناير 2002 وحتى مارس 2008 والتنازل عن مدفوعات الفائدة.

وعلى الرغم من استمرار السياسة المالية التوسعية على المدى المتوسط إلد أن الحكومة لاتزال تدرس حجم الإنفاق الاستثماري مع زيادة حجم الإنفاق الجاري بفعل توسيع فاتورة الأجور.

وقد قدرت الاستثمارات الخارجية الكويتية بحوالي 322 مليار دولار أمريكي في الوقت الذي توسعت فيه الهيئة العامة للاستثمار الكويتية في مناطق الأسواق الناشئة مثل الصين والهند وتركيا.

وقد حافظ بنك الكويت المركزي على مستوى سعر الخصم، ويُقدّر أن يبقى معدل التضخم عند 2.8% في عام 2013 على الرغم من انخفاض أسعار المواد الغذائية إلا أن ارتفاع مستويات الأجور من شأنه أن يمارس ضغوطاً تصاعدية على معدلات التضخم في عام 2014 بعد أن قام بنك الكويت المركزي بتخفيض سعر الخصم من نسبة 2.5% إلى 2% في أكتوبر من عام 2012.

كلمة السيد/ الرئيس التنفيذي

كان عام 2013 بمثابة علامة فارقة في تاريخ “بيتك” حيث استطاع ولله الحمد أن يحقق تقدماً هاماً محافظاً على موقعه الريادي ومكانته المرموقة عاملٍ على تنمية إيراداته وتنويع مصادرها محلياً وإقليمياً، ومحققاً أرباحاً تشغيلية على الرغم من تحديات البيئة التشغيلية، وما يميزها من مظاهر الانخفاض في النمو الاقتصادي والتغيرات التنظيمية واسعة النطاق، والإنفاق الحكومي المحدود والتطورات السياسية المضطربة في منطقة الشرق الأوسط، فضلا عن استمرار آثار الأزمة المالية العالمية والتي بدأت منذ عام 2008 وما زالت آثارها ملموسة بحيث يمكن القول أننا لم نتنقل بعد إلى مرحلة التحسن الاقتصادي والتعافي المنشود.

وقد أثبت “بيتك” كفاءة ومثانة وقدرة على مواجهة التزامات، ففي ظل هذه الأجواء الاقتصادية المضطربة، تمكن من المضي قدما محافظاً على نمو أرباحه المستدامة في ست فترات فصلية متتالية، بما يمثل إنجازا وعلامة بارزة من علامات نجاح خطة برنامج “التحول وإعادة الهيكلة”، والتي حظيت بإشادة واضحة من معظم وكالات التقييم الدولية.

إن التطوير المستمر والدراسة المهنية المتخصصة لنموذج أعمالنا يعد خطوة أساسية وسببا رئيسيا مكنا من الحفاظ على مكانتنا الرائدة في خضم التغيرات الاقتصادية والتشريعية، وزاد من معرفة مواطن القوة التي يتمتع بها “بيتك”، وبعد تقييم ذاتي شامل تم إعادة بناء نموذج أعمال “بيتك” واعتماد خطة برنامج “التحول وإعادة الهيكلة” التي تلي تطلعاتنا وتستجيب لطموحنا، ما دفعنا إلى تصميم الهيكل التنظيمي الجديد.

وبتوجيهات مجلس الإدارة تبنى “بيتك” برنامجاً طموحاً لإعادة هيكلته بالاستعانة بـكبرى الشركات الاستشارية العالمية وعكف خلال العام على تنفيذ جملة من المبادرات التي استهدفت تعزيز أعمالنا الأساسية وتوجيه الموارد لمنتجات وقنوات تلبية بشكل أفضل احتياجات عملائنا، بالإضافة إلى التركيز على الاستثمار من أجل تحقيق النمو والعوائد المستدامة واتباع نهج أكثر صرامة في إدارة المخاطر، وتعزيز الميزانية العمومية وزيادة رأس المال وتحسين كفاءته، والعمل على تطوير موقفنا التنافسي في السوق المحلي والدولي.

وقد شهد عام 2011 جهوداً مضيئة في مجال إعادة بناء وتطوير الهيكل التنظيمي لـ”بيتك” وهو ما يعني زيادة الحيوية والابتكار والإبداع للموارد البشرية وتحسين المرونة والقدرة على التكيف وتصحيح بيئة العمل سعياً نحو تشجيع الدوافع الفردية وتطويرها فضلا عن استقطاب كفاءات ذات مهارات عالمية بهدف إحداث تغيير إيجابي في “بيتك” وتطوير أساليب الاتصال على مستوى المجموعة وبما يمكن من تحسين أساليب القيادة وتطوير الفعالية التنظيمية ورفع الكفاءة التشغيلية وتنميط أساليب العمل وفق إجراءات واضحة وما يتطلبه ذلك من تصميم حزم رواتب وحوافز تنافسية جديدة تتماشى مع معطيات السوق، وترتكز على مكافأة الأداء وتعزز مفهوم المحاسبة والمسؤولية.

وقد أسفرت تلك الجهود عن تحسن كبير على مستوى المجموعة ككل في الأداء المالي والمؤسسي ومن ثم تمكنا ولله الحمد من تحقيق عوائد قوية بعد أن ركزنا على جوانب قوتنا وأعمالنا الأساسية.

ولقد أثبتت جهود برنامج “التحول وإعادة الهيكلة” جدواها منذ أن بدأت في عام 2011 وحتى عام 2013، والتي انعكست على تحسن المؤشرات المالية لـ”بيتك” حيث شهد صافي الأرباح نمواً بلغت

نسبته 45% مقارنة بحجمها في عام 2011، كما ارتفع العائد على اجمالي حقوق المساهمين إلى 8.45% مقارنة بنسبة 2.44% في عام 2011، كما ارتفع حجم الأصول في عام 2013 بنسبة 19.9% مقارنة بحجمها في عام 2011، كما استمر نمو حجم الودائع حيث ارتفعت بنسبة 13.8% في عام 2013 مقارنة بعام 2011 مما يعكس ثقة العملاء الكبيرة ويؤكد صدق شعارنا لتحقيق الأمان والطمئنان.

وفي ظل الأجواء الاقتصادية الصعبة حقق “بيتك” تقدماً هاماً محافظاً على تحسين جودة المحفظة الائتمانية فقد انخفضت نسبة الديون غير المنتظمة في عام 2013 على مستوى المجموعة ككل لتصل لنسبة 4.37%، بينما انخفضت على مستوى دولة الكويت لتصل لنسبة 3.73% مع الاستمرار في تكوين مخصصات احترازية ملائمة والتي انخفضت قيمتها بنسبة 30% حيث نهدف من ورائها لتحقيق الاستقرار والحد من المخاطر لمجموعة “بيتك”.

ولقد سارعنا في تنفيذ استراتيجية حُمسية جديدة للفترة من عام 2012 وحتى عام 2016 بعد أن نجحنا في تصميم وتطوير هيكلنا التنظيمي الجديد حيث نسعى وفق هذه الاستراتيجية جاهدين نحو المحافظة على الريادة في مجال صناعة الخدمات المالية الاسلامية، وأن تصل أعمالنا وخدماتنا إلى العالمية انطلاقا من مبادئ الشريعة الإسلامية التي تشكل المصدر الرئيسي لكافة أنشطتنا وأعمالنا.

وفي إطار حرصنا على الحفاظ على المكانة الرائدة التي وصلنا إليها فقد عملنا بنجاح خلال العام على زيادة رأس مال “بيتك” بنسبة 20% وفق خطة رأس المال كجزء من برنامج “التحول وإعادة الهيكلة” لتوزيعه والاستفادة من تخصيص الأموال وفق الاستراتيجية الاستثمارية الجديدة، وهو ما انعكس على تطبيق منهجية وآلية لتسعير تحويل الأموال داخل وبين أطراف المجموعة وزيادة معدل كفاية رأس المال إلى 17.44% حيث تمكن “بيتك” من زيادة رأس المال بنحو 319 مليون دينار كويتي.

وفي عام 2013 ركزنا جل اهتمامنا على توظيف أكبر للسيولة التي توافرت لدينا جراء زيادة رأس المال وارتفاع مستوى الودائع وقد استثمرنا قوة ميزانيتنا العمومية وقوة رأسمالنا في دعم الاستثمارات عالية الجودة في ظل ضيق فرص الاستثمار المحلية والعالمية، وسط حالة زيادة الطلب على الحلول المصرفية والتمويل الإسلامي بما يمثل قوة إضافية لمثانة وكفاءة رأس مال “بيتك”.

وختاماً نحمد الله على ما حققه “بيتك” خلال عام 2013 لتعزيز مكانته الرائدة حول العالم، وكلي قناعة وأمل بان يعزز “بيتك” من نموه ومكانته خلال الأعوام المقبلة إن شاء الله، ليكون بمثابة البنك الإسلامي الأول على مستوى العالم، وعلى كافة مستويات المنتجات والخدمات الجديدة والمبتكرة.

واسمحوا لي في هذه المناسبة أن أهني الإدارة التنفيذية والعاملين في مجموعة “بيتك” على دورهم الفعال في تعزيز مكانة “بيتك” الريادية، خاصة أن فريق الإدارة قد قام باتخاذ إجراءات عديدة ساهمت في تخطي التحديات التي فرضتها الأزمة المالية الراهنة، والشكر موصول إلى مجلس الإدارة، وهيئة الفتوى والرقابة الشرعية الموقرة على دعمها بالرأي للإدارة التنفيذية.

محمد سليمان العمر

الرئيس التنفيذي



محمد سليمان العمر

الرئيس التنفيذي



محمد ناصر الفوزان



محمد ناصر الفوزان

رئيس الخدمات المصرفية للأفراد



أنور بدر الغيث

رئيس العمليات

السادة/ أعضاء الإدارة التنفيذية

تاريخ التعيين في عام 1992.

حصل على درجة البكالوريوس بالعلوم الإدارية تخصص الاقتصاد من جامعة Chapman بالولايات المتحدة الأمريكية في عام 1986، حصل على برنامج إدارة الأعمال من كلية هارفارد للأعمال في الفترة من عام 1988 وحتى عام 1989.

تقلد العديد من المناصب القيادية في بيت التمويل الكويتي حيث تولى منصب المدير العام منذ عام 2006 حتى عام 2008، ومن ثم تولى منصب الرئيس التنفيذي منذ عام 2008 ومازال حتى الآن.

وشغل منصب نائب المدير العام منذ عام 2005 وحتى عام 2006، وشغل منصب مساعد المدير العام لقطاع الاستثمار منذ عام 1999 وحتى عام 2005، وعمل في منصب نائب مساعد المدير العام لقطاع الاستثمار في الفترة من عام 1997 وحتى عام 1999.

ويشغل منصب رئيس مجلس إدارة بيت التمويل الكويتي التركي منذ عام 2000 وحتى الآن، وعضو في مجلس الإدارة ورئيسا للجنة التدقيق في بيت التمويل الكويتي البحرين منذ عام 2004 وحتى عام 2013.

وشغل عضوية مجلس الإدارة في العديد من الشركات، حيث تولى رئاسة مجلس الإدارة والعضو المنتدب لشركة المثنى للاستثمار ما بين عامي 2004 حتى عام 2006، وكان قد تولى عضوية مجلس الإدارة لشركة مركز إدارة السيولة بالبحرين ما بين عامي 1999 حتى 2004، وكان عضواً في مجلس إدارة شركة فرانتكو باريس العقارية في الفترة ما بين عامي 1987 حتى 1992.

تولى عضوية ورئاسة المدراء التنفيذيين لشركة المنار للإجارة والاستثمار في عام 2003.

تاريخ التعيين في عام 1996.

حصل على شهادة الدبلوم المصرفي العالي في التخصص المصرفي من المعهد العربي للدراسات المصرفية في عام 1990، وحصل على درجة البكالوريوس في إدارة الأعمال من جامعة الكويت في عام 1986. وحصل على برنامج تطوير التنفيذيين من كلية وارتن للأعمال بالولايات المتحدة الأمريكية عام 2001 وبرنامج استراتيجيات ادارة التسويق من كلية هارفارد للأعمال بالولايات المتحدة الأمريكية عام 2006.

يشغل حالياً منصب رئيس الخدمات المصرفية للأفراد منذ عام 2012.

تدرج في توليه للمهام القيادية في “بيتك” حيث عمل مساعداً للمدير العام للقطاع المصرفي منذ عام 2004 حتى عام 2012، وعمل نائباً مساعداً للمدير العام للقطاع المصرفي في عام 1996 - 2004، والتحق بفريق العمل لدى “بيتك” بدرجة مدير إدارة في القطاع المصرفي في ديسمبر من عام 1996.

شغل منصب مدير أول إدارة الفروع لدى بنك الكويت الوطني في لندن عام 1995، وتقلد منصب مدير الإدارة المصرفية للمؤسسات للفترة 1993 حتى عام 1995، ويشغل حالياً نائب رئيس مجلس ادارة بيت التمويل الكويتي - البحرين وعضوية مجلس ادارة مصرف الشارقة الاسلامي. وشغل منصب رئيس مجلس إدارة شركة كي نت للفترة 2005 - 2008، ورئيس مجلس إدارة مجموعة أنظمة الكمبيوتر المتكاملة العالمية للفترة 2008 - 2012، كما تولى عضوية مجلس إدارة شركة المثنى للاستثمار عام 2012.

تاريخ التعيين في عام 2001.

نال درجة الدبلوم التخصصي في القيادة من كلية هارفارد للأعمال بالولايات المتحدة الأمريكية في عام 2008، وحصل على درجة البكالوريوس في المحاسبة من جامعة الكويت في عام 1997، حاصل على رخصة مراقب حسابات من وزارة التجارة والصناعة بدولة الكويت في عام 2010، حاصل على شهادة المصرفي الإسلامي المعتمد عام 2011 من المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية.

يشغل حالياً منصب رئيس العمليات منذ عام 2012.

كما شغل عدة مناصب قيادية في “بيتك” حيث عمل كـنائب مساعد للمدير العام للعمليات منذ عام 2007 حتى عام 2012، وتولى منصب مدير إدارة العمليات في الفترة من عام 2005 وحتى عام 2007، وعمل مديراً للمحفظة العقارية لدى إدارة العقار المحلي، والتحق بفريق العمل لدى “بيتك” كمحاسب أول في إدارة العقار المحلي في عام 2001.

عمل مديراً تجارياً لدى إحدى شركات مجموعة الصناعات الوطنية وابتدأ مسيرته المهنية كمحاسب في بنك الكويت والشرق الأوسط عام 1997 وانتقل إلى إدارة الضريبة بوزارة المالية كمحاسب ضريبي للفترة 1998 - 2000.

رئيس مجلس إدارة مجموعة أنظمة الكمبيوتر المتكاملة العالمية منذ عام 2012 وحتى الآن، وعضو مجلس إدارة في شركة مستشفى السلام الدولي منذ عام 2012 وحتى الآن، وعضو مجلس إدارة لشركة الإنماء العقارية منذ عام 2007 حتى الآن، ورئيس مجلس إدارة شركة الرابة العقارية خلال الفترة من 2008 حتى عام 2010، وعضو مجلس إدارة بها خلال الفترة من 2005 حتى عام 2007.

بيت التمويل الكويتي (ش.م.ك.ع.) وشركاته التابعة



محمد سعيد عبد الوهاب

رئيس الرقابة المالية

تاريخ التعيين في عام 2002.

حصل على درجة البكالوريوس تخصص محاسبة من جامعة عين شمس بجمهورية مصر العربية في عام 1990، وحصل من الولايات المتحدة الأمريكية على كل من شهادة المحاسب القانوني المعتمد CPA في عام 1995 ولديه رخصة سارية في ممارسة المهنة رقم 25952، وشهادة المدقق الداخلي المعتمد CIA في عام 1998.

يشغل حالياً منصب رئيس الرقابة المالية منذ عام 2012.

كما التحق بفريق الإدارة مديراً لإدارة الرقابة المالية في بيت التمويل الكويتي في عام 2002، وتدرج في المناصب القيادية في "بيتك" حيث عمل نائباً مساعداً للمدير العام في عام 2003، إلى أن تولى منصب مساعد المدير العام للرقابة المالية في عام 2009.

شغل منصب رئيس مجلس معايير المحاسبة والمراجعة في هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في دورته الأخيرة بالإضافة إلى كونه عضواً في هذا المجلس لأكثر من دورة.

عمل كبيراً للمدراء الماليين وكبير مدراء العمليات في عام 1997 وحتى عام 2002 لدى شركة رائدة في مجال بيع التجزئة والمقاولات والعقارات والتجارة العامة التي تعمل في منطقة الخليج العربي.

وقبل الانتقال إلى مجال التمويل والعمليات والخدمات المصرفية الإسلامية عمل كمحقق حسابات خارجي لدى مكنتي Ernst & Young و KPMG منذ عام 1990 وحتى عام 1997.

شغل منصب عضو مجلس إدارة شركة بيت إدارة السيولة 2009-2013، وعضو مجلس إدارة شركة أنظمة الكمبيوتر المتكاملة العالمية 2010-2013.

تاريخ التعيين في عام 2011.

نال شهادة دكتوراه تخصص التمويل من جامعة برمنجهام في بريطانيا عام 1997، وحصل على شهادة الماجستير ودرجة البكالوريوس في تخصص التمويل والخزائنة والاستثمار من جامعة دبلن، وحصل على منحة برنامج Fulbright الدراسية من جامعة إلينوي في الولايات المتحدة الأمريكية.

يشغل حالياً منصب رئيس المخاطر، حيث التحق بفريق الإدارة لدى بيت التمويل الكويتي كمستشار في عام 2011.

عين رئيساً تنفيذياً لمعهد المصرفيين بإيرلندا، وفي الفترة ما بين عام 1999 وحتى عام 2011 تقلد مناصب عدة في إدارة المخاطر حيث عمل في منصب المدير العام لقياس المخاطر في AIB Group. كما تولى قيادة النشاط الأكاديمي في كلية التمويل في جامعة دبلن، كما عمل أيضاً لدى وزارة المالية ولدى هيئة الضريبة في إيرلندا.



د. بول كويجلي

رئيس المخاطر

تاريخ التعيين في عام 2001.

حصل على درجة الماجستير في تخصص إدارة الأعمال من جامعة ماسترخت في عام 2008، ونال درجة الدبلوم التخصصي في القيادة من كلية هارفارد للأعمال بالولايات المتحدة الأمريكية.

يشغل حالياً منصب مدير عام البنوك الدولية منذ عام 2012، كما عمل نائباً مساعداً للمدير العام عن قطاع الاستثمار في عام 2011، وتولى إدارة الرقابة المالية في عام 2006، وعمل نائباً لمدير إدارة الرقابة المالية في عام 2004، والتحق بفريق الإدارة في "بيتك" كمساعد مدير محاسبة وعمل مديراً للمحاسبة بالرقابة المالية في عام 2002.

عمل كمساعد مدير مالي لدى شركة المستثمر الدولي في عام 1999.

شغل منصب رئيس مجلس إدارة بيت التمويل الكويتي - ماليزيا 2007 - 2011، ويشغل حالياً نائب رئيس مجلس إدارة بيت التمويل الكويتي-ماليزيا 2011 وحتى تاريخه، رئيس مجلس إدارة شركة بيت الادارة - بيت التمويل الكويتي - ماليزيا 2007 وحتى تاريخه، رئيس مجلس إدارة شركة المدير الكويتي - الكويت 2006 وحتى تاريخه، عضو مجلس إدارة بيت التمويل التركي 2006 وحتى تاريخه، عضو مجلس إدارة شركة النخيل العقارية - الكويت 2003 وحتى تاريخه، عضو مجلس إدارة مجموعة عارف - الكويت 2008 - 2012، عضو مجلس إدارة بيت التمويل الكويتي السعودي -السعودية 2009 وحتى تاريخه.



شاهين حمد الغانم

مدير عام البنوك الدولية
رئيس الاستثمار بالوكالة



م. فهد خالد المخيزيم

مدير عام الاستراتيجية والعلاقات المؤسسية

تاريخ التعيين في عام 2001.

نال درجتي الماجستير في كل من إدارة الأعمال والاقتصاد من جامعة بوسطن في عام 2000، ودرجة البكالوريوس في الاقتصاد من جامعة تفتس في الولايات المتحدة الأمريكية، وحصل على درجة البكالوريوس في الهندسة الكيميائية في عام 1996، نال درجة الدبلوم التخصصي في القيادة من كلية هارفارد للأعمال بالولايات المتحدة الأمريكية في عام 2008.

يشغل حالياً منصب مدير عام الاستراتيجية والعلاقات المؤسسية منذ عام 2012، كما يرأس مجلس إدارة شركة "بيتك" للأبحاث، وقد تولى مهمة إدارة التخطيط الاستراتيجي في "بيتك" منذ عام 2008، وشغل منصب مدير إدارة التسويق والعلاقات العامة في عام 2007، كما التحق بفريق العمل لدى "بيتك" كباحث اقتصادي أول في عام 2001، كما شغل منصب مدير المنتجات المصرفية في عام 2003.

بالإضافة إلى خبرته الأكاديمية عمل معيداً في قسم الاقتصاد بجامعة الكويت في عام 1997، كما عمل في بداية مسيرته المهنية كمحلل استثمار مصرفي في مدينة بوسطن بالولايات المتحدة الأمريكية.

تاريخ التعيين في عام 2013.

حصل على درجة الماجستير تخصص تمويل دولي من جامعة دالاس في الولايات المتحدة الأمريكية في عام 1979، ودرجة البكالوريوس في التاريخ والعلوم السياسية من كلية ديكنسون في الولايات المتحدة الأمريكية.

يشغل حالياً منصب مدير عام التمويل منذ عام 2013، إذ التحق بالعمل لدى بيت التمويل الكويتي كمستشار، بالإضافة إلى خبرة مصرفية تفوق 30 عاماً، حيث عمل في عدة أسواق مثل آسيا وأوروبا والأمريكتين والشرق الأوسط.

وقبل انضمامه إلى بيت التمويل الكويتي، شغل منصب مستشار الرئيس التنفيذي لبنك الرياض والمدير التنفيذي للعمليات في بنك البلاد في المملكة العربية السعودية، والمدير التنفيذي الإقليمي النول في جنوب شرق آسيا والأمريكتين، والمدير الإقليمي النول في كل من بلجيكا وسنغافورة واندونيسيا والفلبين لدى بنوك ستاندرد تشارترد وسي تي بنك ودويتشه بنك. كما عمل مسؤول أول للائتمان في سيتي بنك.



بيتر فيرهوفن

مدير عام التمويل

مستشار قانوني غير متفرغ لبيت التمويل الكويتي منذ عام 2013.

حصل على درجة الدكتوراه في الحقوق من جامعة مونيخ - فرنسا في عام 1987.

وحاصل على ماجستير في القانون الخاص من جامعة مونيخ، وماجستير في قانون التجارة الدولية من جامعة نيس، وماجستير في إدارة الأعمال من معهد الدراسات الدولية - باريس.

مقرر لجنة الخبراء الدوليين في منظمة العمل الدولية للفترة 1998 - 2012، نائب رئيس مجلس الإدارة لشركة المثنى للاستثمار للفترة 2002 - 2008.

عضو هيئة المجلس الاستشاري للرقابة الشرعية التابعة لهيئة أسواق المال للفترة 2000 - 2003، والمستشار القانوني لرئيس ديوان المحاسبة للفترة 2000 - 2002، بالإضافة إلى خبرته الطويلة في المجال القانوني حيث عمل مديراً للإدارة القانونية في بلدية الكويت للفترة 1991 - 1997، وإلى جانب ذلك فلديه خبرة طويلة في المجال الأكاديمي فقد عمل كمساعد نائب مدير جامعة الكويت لشؤون الأبحاث، حيث عمل معيداً ثم استاذاً مساعداً في كلية الحقوق جامعة الكويت، وعمل لفترة طويلة كمحام مسجل لدى المحاكم العليا.



د. أنور أحمد الفريج

المستشار القانوني العام

تاريخ التعيين في عام 2002.

حصل على درجة البكالوريوس في الرياضيات وعلوم الكمبيوتر من كلية Western Oregon بالولايات المتحدة الأمريكية في عام 1987.

تولى مدير عام خزانة الكويت في بيت التمويل الكويتي في عام 2013، وعمل رئيساً لمتداولي السوق النقدي ثم ترقى إلى منصب مدير إدارة الخزانة في عام 2005، وابتدأ مسيرته المهنية في بيت التمويل الكويتي كمتداول أول في عام 2002.

وكان قد تدرج في العديد من المهام لدى بنك الخليج في الفترة ما بين 1988 وحتى عام 2002 حتى وصل إلى منصب متداول أول.



عبد الوهاب عيسى الرشود

مدير عام الخزانة - الكويت

تاريخ التعيين في عام 2013.

حصل على درجة الليسانس في الأدب الإنجليزي من جامعة الكويت في عام 1986.

يشغل حالياً منصب مدير عام الموارد البشرية والخدمات العامة منذ عام 2013، تدرج بالمناصب المهنية فعمل مديراً تنفيذياً لدى شركة زين للاتصالات للفترة 2011 - 2013، وقد شغل منصب رئيس تنفيذي لتنظيم الاتصال لدى شركة الوطنية للاتصالات المتنقلة للفترة 2002 - 2011، وكان قد تقلد عدة مناصب حتى شغل منصب مشرف عام للرواتب والأجور لدى شركة البترول الوطنية الكويتية للفترة 1986 - 2002.



زياد عبدالله العمر

مدير عام الموارد البشرية والخدمات العامة

تاريخ التعيين في عام 2012.

حصل على درجة البكالوريوس في العلوم الإدارية من جامعة الكويت في عام 1987.

يشغل حالياً منصب مدير عام العمليات منذ عام 2012.

وقد عمل رئيساً للعمليات لدى بنك وربة ما بين عامي 2011 و 2012، وعمل لدى بنك الكويت الوطني للفترة 1994 - 2011 حيث شغل خلالها منصب نائب المدير العام للعمليات للفترة 2005 - 2011، وعمل كمشرف أول عمليات لدى البنك الأهلي المتحد للفترة 1992 - 1994، وابتدأ مسيرته المهنية كمحلل بيانات في بنك الخليج للفترة 1987 - 1992.



عبدالله محمد أبو الهوس

مدير عام العمليات

تاريخ التعيين في عام 2013.

حصل على درجة الماجستير من كلية St. Andrews في اسكتلندا، وزميل معهد تشارترد للمصرفيين في إنجلترا.

التحق بفريق عمل بيت التمويل الكويتي كمدير عام لإدارة الثروات في عام 2013، بعد 28 عاماً من العمل لدى مجموعة HSBC، حيث قد عمل فيما سبق كمدير الخدمات المصرفية الخاصة في دولة الإمارات العربية المتحدة، وشغل منصب نائب رئيس الخدمات المصرفية الخاصة في المملكة العربية السعودية، بالإضافة إلى خبرته في مجال الاستثمار المصرفي والتخطيط الاستراتيجي في مناطق جغرافية أخرى.



ماتيو ويلش

مدير عام إدارة الثروات

تاريخ التعيين في عام 2012.

حاصل على درجة الماجستير في الاقتصاد من جامعة Buenos Aires، وماجستير التمويل UCEMA من الأرجنتين.

يشغل حالياً منصب رئيس الخزانة منذ عام 2013، حيث عين مستشاراً للرئيس التنفيذي في عام 2012.

ترقى في العديد من المناصب المهنية، فقد عمل كنائب أول لرئيس أسواق رأس المال والعمليات المصرفية في سيتي بنك نيويورك، وشغل منصب نائب الرئيس لمبيعات الأسواق الناشئة والتداول، كما شغل منصب نائب رئيس سيتي بنك الأرجنتين.

وقبل انتقاله للعمل لدى بيت التمويل الكويتي، كان مديراً لبنك سوسيتيه جنرال في نيويورك.



روبن عمر فرنانديز

رئيس الخزانة

تاريخ التعيين في عام 1992.

حصل على درجة البكالوريوس في علوم الحاسب التلي من جامعة North Carolina بالولايات المتحدة الأمريكية في عام 1986.

يشغل حالياً منصب مدير عام تكنولوجيا المعلومات منذ عام 2013.

تدرج في المناصب القيادية حيث تولى منصب نائب مساعد مدير عام تكنولوجيا المعلومات عام 2006، وعمل مديراً لوحدة مستشاري النظم عام 2004، ويشغل منصب مدير نظم المعلومات بدرجة نائب مدير إدارة للفترة 1999 - 2004، وكان قد عمل مديراً لمشاريع النظم عام 1997، التحق بفريق العمل في بيت التمويل الكويتي كمحلل نظم عام 1992 ثم عمل كمدير مشروع عام 1996.

ابتدأ مسيرته المهنية كمحلل للنظم للفترة 1986 - 1992 لدى بنك برقان.



سامي محمد الدخيل

مدير عام تكنولوجيا المعلومات

تحليل ومناقشة

الإدارة للنتائج المالية

تحليل ومناقشة الإدارة للنتائج المالية

أولاً: أبرز الإنجازات لعام 2013

يتخذ نموذج الأعمال في "بيتك" من العميل مركزاً له، ومحوراً رئيسياً تنصب حوله كافة خدماتنا وأنشطتنا، وخلال عام 2013 تحققت العديد من الإنجازات على أرض الواقع رغم البيئة التشغيلية الصعبة، ليكثل مجهود العاملين في "بيتك" بالنجاح، ولقد تضافرت جهود أنشطته من أجل تلبية حاجات العملاء المتزايدة بعد نجاح جهود برنامج "التحول وإعادة الهيكلة".

الخدمات المصرفية للأفراد

استطاع "بيتك" أن يقدم باقة متميزة من المنتجات والخدمات المصرفية الجديدة بما يدعم موقفه التنافسي في السوق والتي تصب في خانة توسيع الخيارات المتاحة أمام العملاء، فلأول مرة في دولة الكويت تم طرح منتج فريد من نوعه وهو حساب الذهب الذي صُمم للعملاء الراغبين في التعامل بالمعدن النفيس، حيث يوفر "بيتك" لعملائه فرصة تملك فعلي لسبائك ذهبية من أنقى أنواع الذهب المعروفة عالمياً وبدرجة نقاء تصل إلى 99.9% وبمواصفات عالية الجودة من خلال حساب مصرفي يتصف بالأمان واليسر في التعامل.

وفي مجال المنتجات التمويلية للأفراد استطاع "بيتك" طرح منتجات جديدة كالعلاج والتعليم حيث جاء المنتج الطبي والعلاجي الذي طرحه "بيتك" لأول مرة عبارة عن تمويل لتغطية نفقات العلاج والخدمات الطبية.

وفي مجال تمويل التعليم وبالإضافة إلى تطوير منتج "حساب جامعتي" وبما يتناسب مع التطور في متطلبات العملاء فقد نجحنا ولأول مرة في إطلاق منتجاً تمويلياً جديداً يمكن العميل من تمويل التعليم في المدارس والمعاهد والجامعات بنظام الاقساط الشهرية.

وفي إطار الاندماج بين القطاع المصرفي والقطاع التجاري ضمن برنامج "التحول وإعادة الهيكلة"، تم التركيز على تنشيط تمويل المستهلك في دولة الكويت، والمساهمة في تنشيط الاقتصاد المحلي بضح أكثر من 790 مليون دينار كويتي في عام 2013 حيث تخطت محفظة تمويل "بيتك" للأنشطة التجارية حاجزاً قياسياً، وتم افتتاح 6 فروع للخدمات المصرفية للأفراد.

وقد أطلق "بيتك" خلال العام برنامج رعاية العملاء من خلال تطبيق نموذج جديد للأعمال يركز على تقديم خدمات متميزة للعملاء، ويسعى لتعزيز خطوط البيع المتقاطع، ويقوم على قياس مدى رضا العملاء بشكل آلي مقابل الخدمات المقدمة وقد بدأ تنفيذ هذا البرنامج في فرع الفيحاء ويجري العمل على تطبيقه في كافة الفروع المصرفية.

واستمر "بيتك" في صدارة التمويل الموجه لقطاع السيارات وتقديم خدمات التأجير، وازداد حجم مبيعات التأجير بنوعيه (التشغيلي والتمويلي) للأفراد والشركات خلال العام بنسبة ملحوظة وغير مسبوقه ما يدل على نجاح وزيادة هذا النشاط.

وخلال عام 2013 استمر النمو في أعمال البطاقات المصرفية حيث تم استيعاب التطورات التكنولوجية بإطلاق خدمة جديدة تحت مسمى "حوّل مع موبايل وبق" والتي تسمح لعملاء بطاقة الأسرة القيام بعملية التحويل من أصحاب البطاقة الرئيسية إلى البطاقات الثانوية.

وفي مجال الخدمات المصرفية الإلكترونية نال "بيتك" جائزة الشيخ سالم العلي الصباح للمعلوماتية كأفضل مشروع تجاري تقني عن

الخدمات المقدمة على موقع "بيتك" أون لاين (KFH-online) وتطبيق "بيتك للتداول"، والذي شهد كثيراً من التطوير والتحسين خلال العام.

وسعيّاً نحو استغلال أجهزة الصرف الآلي المنتشرة في دولة الكويت تم إطلاق خدمة إنشاء الودائع المصرفية بالدينار الكويتي عن طريق أجهزة الصرف الآلي بما يشكل نقلة نوعية متميزة لخدمة العملاء على مدار الساعة حيث يصل عددها إلى 313 جهاز والتي تم تطويرها خلال العام لتسمح لعملاء "بيتك" أيضاً بإصدار حوالات سويفت وتغيير الرقم السري للبطاقة الذكية.

وقطّع "بيتك" شوطاً كبيراً خلال العام نحو تطوير مركز الاتصال جنباً إلى جنب مع خدمة التمويل أون لاين والتي شهدت نموا ملحوظا وخصوصاً على أجهزة الهواتف الذكية وخدمة الرسائل النصية القصيرة ليشمل إخطار العملاء عن المستحقات المالية المترتبة على استخدام بطاقات الائتمان. وتمكينهم من سداد المستحقات والأقساط عبر جميع القنوات المتاحة بما فيها الفروع المصرفية وموقع "بيتك" على شبكة الانترنت وأجهزة الصرف الآلي والهواتف الذكية، والإستفادة من الحلول الآلية والتنظيمية كما وتم إنجاز نظام جديد لإدارة علاقات العملاء (CRM) بما يخدم جهود برنامج "التحوّل وإعادة الهيكلة" الذي نفذه "بيتك".

إدارة الثروات والعملاء ذوي الملاءة

جرى العمل وفق استراتيجيتنا الجديدة على إعادة بناء أعمال إدارة الثروات كخدمة جديدة على قمة الهيكل التنظيمي الجديد لـ"بيتك" ضمن جهود برنامج "التحول وإعادة الهيكلة" بحيث تعطى الأولوية لعملاء الخدمات المالية الخاصة للاستفادة من الفرص الدولية الاستثمارية المتاحة والمحافظ العقارية لتمكين العملاء من تحقيق أفضل عائد ممكن لتعظيم ثرواتهم من خلال انتقاء افضل الفرص الاستثمارية المحلية والدولية، وتنويع مصادر الربح الجغرافية عبر أطراف وبنوك المجموعة بحيث يبقى "بيتك" أكثر قرباً من عملائه، مع التوسع في تقديم خدمات المشورة للعملاء بأحدث المستجدات في القطاع المصرفي محلياً ودولياً.

ومن ناحية أخرى تمكنا بحمد الله خلال العام من تحقيق أرباح من خلال الانتهاء من تخارجات لبعض المحافظ لشريحة عملاء الخدمات المالية الخاصة بنجاح، كما تم إطلاق خدمة جديدة لتمويل العقارات في تركيا، تتيح لعملاء الخدمات المصرفية الخاصة وخدمات التميز في "بيتك" الحصول على التمويل الذي يمكنهم من امتلاك عقارات في تركيا بشكل سريع ومريح بالتعاون مع البنك الكويتي التركي للمساهمة.

الخدمات المصرفية للشركات

انصبت جهود "بيتك" على تعزيز الأصول الحالية وتحسين جودة ونوعية المحفظة الائتمانية، وزيادة الجهود الرامية إلى تقليل الاكتشاف على المخاطر، حيث تم استحداث آلية جديدة ضمن هيكل أعمالنا المستحدث صممت لأغراض التحليل الائتماني لقطاع الشركات على مختلف المستويات، بما يسهم في تحليل المخاطر بشكل أكثر عمقا وأعلى قدرة على جذب العملاء ومنح التسهيلات، وتعكف إدارة الخدمات المصرفية للشركات على إعادة هندسة وتطوير أعمالها عبر تطبيق نظام آلي جديد.

كما تم إطلاق حساب تحت الطلب للشركات والذي يهتم بعملائنا من قطاع الشركات والمؤسسات، ويتمتع هذا الحساب بنسب استثمارية مميزة ومزايا فريدة.

وفي مجال خدمات الائتمان وترجمة لتطبيق برنامج "التحول وإعادة الهيكلة" تم الاستعانة بأفراد يتمتعون بالخبرة المهنية والمهارة ضمن فريق العمل، وتمكن فريق العمل لدينا من تطبيق الصيغ الائتمانية الجديدة للشركات الكبيرة والمتوسطة والشركات صغيرة الحجم في مختلف القطاعات الاقتصادية النشطة وبما يساهم في تحقيق قدر كبير من النمو المتوازن في كافة مجالات الائتمان وتوفير مصادر متنوعة للإيرادات وعوائد متميزة للمساهمين والمودعين والمستثمرين، حيث تفي هذه الصيغ بأعراض التقييم والتصنيف وتعد كافية طبقاً لرؤية وتوصيات إدارة المخاطر.

وقد عكف "بيتك" على تنفيذ استراتيجية تحسين عوائد المحفظة العقارية من خلال التخارج من العقارات ذات العائد المنخفض وتطوير الأراضي الفضاء وتحسين الأرباح المستدامة، كما تم التخارج من بعض المحافظ العقارية وذلك للاستفادة من الأسعار السوقية المميزة خلال العام وتحقيق أرباح مجزية للمودعين والمساهمين.

استمر "بيتك" في سياسته الساعية نحو توسيع دائرة الوعي الاقتصادي والعقاري ورصد التغيرات في هذا السوق حيث تم اصدار تقرير عقاري شهري جديد وكذلك إصدار تقرير شهري عن سوق الودائع المصرفية لقطاع التمويل وهو ما وجد قبولاً واسعاً لدى المهتمين بالشأن العقاري والاقتصادي، بالإضافة إلى التقرير العقاري المحلي الربع سنوي.

وظائف العمليات

في إطار برنامج "التحول وإعادة الهيكلة" الذي انتهى "بيتك" من تنفيذه خلال العام، اشتمل نشاط العمليات على ثلاث وظائف مختلفة تضم وظيفة العمليات ونشاط يتعلق بتكنولوجيا المعلومات وآخر يتعلق بالموارد البشرية.

أ. العمليات

وسط البيئة التشغيلية متسارعة التغيير، كان لزاماً علينا في "بيتك" توفير مزيد من الخدمات المصرفية الجديدة والمبتكرة للعملاء من الأفراد والشركات على حد سواء، حيث قام نشاط العمليات بجهد وفير وعمل دؤوب تماشياً مع الأهداف المرسومة للوظيفة الجديدة للعمليات، حيث تقوم وظيفة العمليات بدور رئيسي عن طريق توفير الخدمات المساندة اليومية لقطاع الأعمال ومساعدة عملاء "بيتك" وكذلك العمل بصورة مباشرة معهم والذين تمتد خدمات العمليات إليهم، فضلا عن إعادة هندسة إجراءات العمل.

واستجابة لمتطلبات الهيكل التنظيمي الجديد، وتحديثاً للسياسات والإجراءات الداعمة له، وتعزيزاً لمبدأ المساءلة تم إنجاز تطوير أدلة الإجراءات مع تحديث وتطوير كافة السياسات لـ "بيتك" وتم اعتمادها من قبل مجلس الإدارة، كما تم تصميم إجراءات العمل لضمان توافق أداء المؤشرات مع الإجراءات الجديدة وكذلك تم تصميم منظومة جديدة لإجراء التعديلات تتوافق مع السياسات والإجراءات الجديدة.

وبفضل الجهود التي بذلتها وظيفة العمليات الجديدة تم إجراء الاختبارات على الأنظمة الآلية للتأكد من سلامة التطبيق، كما شاركت وظيفة العمليات في إعداد دليل الإجراءات الآلية ومراجعة وثائق المتطلبات وإجراء الاختبارات اللازمة لها على الأنظمة الآلية، وسوف تعمل تلك الأنظمة الجديدة على توفير قدر كبير من الفعالية لكافة أعمال "بيتك".

هذا، بالإضافة إلى ما قامت به وظيفة العمليات في إدارة عملية الاكتتاب لزيادة رأس المال خلال العام بنجاح متجاوزة بذلك أهداف خطة الاكتتاب الموضوعة.

كما استطاعت وظيفة العمليات العمل على استيعاب أفضل المعايير الدولية في ادارة مخاطر التشغيل مما مكن "بيتك" من تحقيق أعلى درجات الضبط والسلامة للعمليات المنفذة.

ب. تكنولوجيا المعلومات

تمكن فريق تكنولوجيا المعلومات في ظل موقعه الجديد بعد برنامج "التحول وإعادة الهيكلة" من توفير مجموعة من أفضل التطبيقات في بعض المجالات الرئيسية المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات بهدف توفير الجوانب الأمنية للنظم المعلوماتية وضمان أعلى مستويات الجودة.

فقد عملنا على إعادة إطلاق النسخة المطورة من الحلول المصرفية الإلكترونية المتعلقة بتمويل الشركات عبر النظام الآلي (IBS)، وذلك بالتعاون مع شركة أنظمة الكمبيوتر المتكاملة، والذي يعد من افضل التطبيقات الالكترونية المصرفية، وبما يصب في خانة تحسين وتطوير وتسريع الخدمات المقدمة للعملاء من قطاع الشركات.

وقد قام نشاط تكنولوجيا المعلومات بإجراء العديد من التحسينات لمواكبة الأعمال باستخدام أحدث التقنيات، حيث تم الانتهاء من توفير الدعم الفني لإمكانية وإجراء حوالات خارجية إلى حسابات المستفيدين لدى البنوك الأخرى أو داخلية لعملاء "بيتك"، وتغير الرقم السري لبطاقتهم الذكية من خلال استخدام جهاز الصرف الآلي.

وتوفرت الآن لغير عملاء "بيتك" خدمة الدخول على صفحة الأون لاين لإجراء بعض العمليات مثل دفع أقساط التمويل وإعادة تعبئة بطاقات الدفع المسبق.

كما أطلقت تكنولوجيا المعلومات خدمات التمويل أون لاين عبر أجهزة الهواتف الذكية والتي اشتملت على الأوامر الدائمة للحسابات والأوامر الدائمة للبطاقات المصرفية.

ج. الموارد البشرية

يعد المورد البشري عنصراً رئيسياً وفعالاً في منظومة الأداء العام لـ"بيتك"، وقد عكفت وظيفة الموارد البشرية خلال العام على تنفيذ عمليات التسكين الوظيفي ضمن إطار عمليات برنامج "التحول وإعادة الهيكلة" لـ"بيتك" وقد فاز "بيتك" أخيراً بجائزة التميز على مستوى دول مجلس التعاون من وزراء العمل الخليجين لدوره في إحلال وتشغيل العمالة الوطنية، ولداشك أن طبيعة العمل والتوسع والاستفادة من الخبرات وإعداد أجيال جديدة تتطلب تأهيل الموظفين بالدرجة الأولى واستقطاب الكفاءات من الأسواق العالمية للمساهمة في تطوير الأعمال، لكن تبقى الأولوية للعنصر الوطني، وقد حققت الكفاءات الكويتية في المجال الاقتصادي عامة وفي مجال الصيرفة الاسلامية خاصة نجاحاً كبيراً، حيث يشكل عدد الكويتيين ما نسبته 61% من إجمالي عدد العاملين في "بيتك"، ووضعت الموارد البشرية سياسة تضمن التعاقب الوظيفي، كما نفذت مجموعة من ورش العمل التدريبية بلغ عددها أكثر من 250 برنامجاً تدريبياً، استفاد منها 1892 موظفاً من خلال تقديم 6615 فرصة تدريبية.

الخزانة

سعت وظيفة الخزانة في "بيتك" وفق الهيكل التنظيمي الجديد إلى توفير خدمات الدعم والحلول لأنشطة وظيفتي الخزانة والاستثمار عبر توفير مجموعة من الأدوات والاستثمارات الدولية حيث ساهمت في برنامج صكوك سيادية قصيرة الأجل ذات تصنيف ائتماني (A1) بالتعاون مع مؤسسة إدارة السيولة الإسلامية الدولية ويقدر هذا البرنامج بقيمة 3 مليار دولار أمريكي، كان دور "بيتك" فيها متداول أول (Primary Dealer).

وفي إطار سعي "بيتك" نحو تطوير السوق النقدي بين البنوك الإسلامية فقد قامت وظيفة الخزانة بتطوير خطوط ائتمانية لبنوك جديدة تتمتع بتصنيف ائتماني عالي بهدف توزيع المخاطر، وتوازن مدروس للحصول علي أعلى عوائد الاستثمار، كما تم إعداد عدة اتفاقيات وخطوط مرابحة وخطوط ائتمانية ما بين "بيتك" والبنوك الاسلامية في المنطقة.

من جهة أخرى استمرت وظيفة الخزانة في توزيع دائرة استثماراتها في مجال صكوك التمويل الإسلامية ذات العوائد المجزية والمخاطر المنخفضة بحيث تصل استثماراتنا في سوق الصكوك الحكومية إلى 50% من استثماراتنا حيث يعد "بيتك" واحداً من أهم صناع هذا السوق الواعد سعياً نحو تأسيس سوق ثانوي لتداول الصكوك بالتعاون مع بنوك عالمية مرموقة.

الأذرع الاستثمارية والبنوك الدولية

يمكن القول أن عام 2013 يعتبر عام النمو بالنسبة لأعمال وظيفة البنوك الدولية على الرغم من حالة الركود السائدة للاقتصاد العالمي، حيث تم تنفيذ مجموعة من التخارجات الاستثمارية وتنفيذ تأسيس ثلاث شركات متخصصة هي "بيت التمويل الكويتي العقارية" و"بيت التمويل الكويتي الاستثمارية" و"بيت التمويل الكويتي كابتال".

وقد تم تأسيس وظيفة البنوك الدولية بهدف خلق فريق متخصص مسؤول عن متابعة العمليات خارج دولة الكويت التي تتضمن البنوك التابعة وعمليات التمويل الخارجية وعلاقات "بيتك" مع المؤسسات المالية.

كما أثمرت تلك الجهود عن نجاح وظيفة البنوك الدولية في ترتيب صفقة إجارة دولية مجمعة بقيمة تصل إلى 500 مليون دولار أمريكي لمدة خمس سنوات لصالح "هيئة كهرباء ومياه الشارقة" بالتعاون مع "بنك الخليج الدولي" ويذكر لـ"بيتك" نجاحه الكبير في تسويق هذه الصفقة وتلقي طلبات اكتتاب تفوق حجم الصفقة المطلوب.

وقدم "بيتك" تمويلاً حكومياً بنحو 50 مليون دولار أمريكي لمدة خمس سنوات للدائرة المالية الحكومية في إمارة الشارقة.

كما حصل على تفويض بترتيب تمويل بقيمة 115 مليون دولار أمريكي لمدة خمس سنوات لصالح إحدى الشركات الرائدة على مستوى الشرق الأوسط في مجال تصنيع الحديد والصلب في البحرين.

أما على مستوى الانتشار الدولي فقد حافظ "بيتك" على التواجد بقوة في الأسواق العالمية والإقليمية الواعدة حيث يمثل "بيتك" إرثاً تاريخياً في العديد من الأسواق من بينها السوق التركي والماليزي والبحريني بالإضافة إلى السوق السعودي وخلال عام 2013 تمكن "بيت التمويل الكويتي التركي للمساهمة" من زيادة رأس ماله إلى 1.7 مليار ليرة تركية في خطوة هي الأولى ضمن استراتيجية التوسع الذي تسعى إليه المجموعة، وبوابته الرئيسية في السوق الأوروبية حيث يتواجد من خلال فرع في الجمهورية الألمانية.

ولمزيد من الانتشار الجغرافي ليكون "بيتك" هو الأقرب للعميل، وصلت شبكة فروع "بيت التمويل الكويتي التركي للمساهمة" إلى 266 فرعاً في مختلف المناطق التركية مع نهاية عام 2013، كما نجح "بيت التمويل الكويتي التركي للمساهمة" في ترتيب صفقة مرابحة بقيمة 275 مليون دولار شارك فيها أكثر من 12 بنكاً إقليمياً وعالمياً من 9 دول مختلفة.

وتماشياً مع الاستراتيجية العامة المعتمدة قام بيت التمويل الكويتي - ماليزيا بتطبيق استراتيجيته الجديدة التي بدأت تحصد ثمارها من النجاح والإنجاز من خلال تحسينات أجريت على صعيد جودة الأصول والربحية، فقد أكدت وكالة (MARC) تصنيف بيت التمويل الكويتي - ماليزيا خلال عام 2013 عند AA+ / MARC-1 مع نظرة مستقبلية مستقرة.

كما يواصل "بيتك" - ماليزيا التوسع بافتتاح فروع مصرفية جديدة وتقديم خدمات ومنتجات منافسة حيث تمثل ماليزيا سوقاً واعداً يعتبر محطة الانطلاق للأسواق المحيطة بها مثل الصين والدول الآسيوية الآخذة في النمو.

وتأكيداً على تميز "بيتك" وريادته في مجال صناعة الخدمات المالية الإسلامية قام بيت التمويل الكويتي - البحرين بدور رئيسي بالتعاون مع حكومة مملكة البحرين في إنشاء مشروع "مساكن الديار" وهو المشروع العقاري الأضخم في البلاد، حيث يوفر المساكن المناسبة للمواطنين من ذوي الدخل المحدود، وقد تم بيع جميع وحدات المرحلة الأولى بنجاح.

كما يعد بيت التمويل السعودي الكويتي أول منفذ لبيت التمويل الكويتي في المملكة العربية السعودية ومقره الرياض، وهو شركة مملوكة بالكامل لمجموعة "بيتك" حيث يقدم حلولاً تمويلية مبتكرة مبنية على أساس الشريعة الإسلامية، كما يوفر إطاراً واسعاً من المنتجات والخدمات الاستثمارية والاستشارية التي تتماشى مع مبادئها.

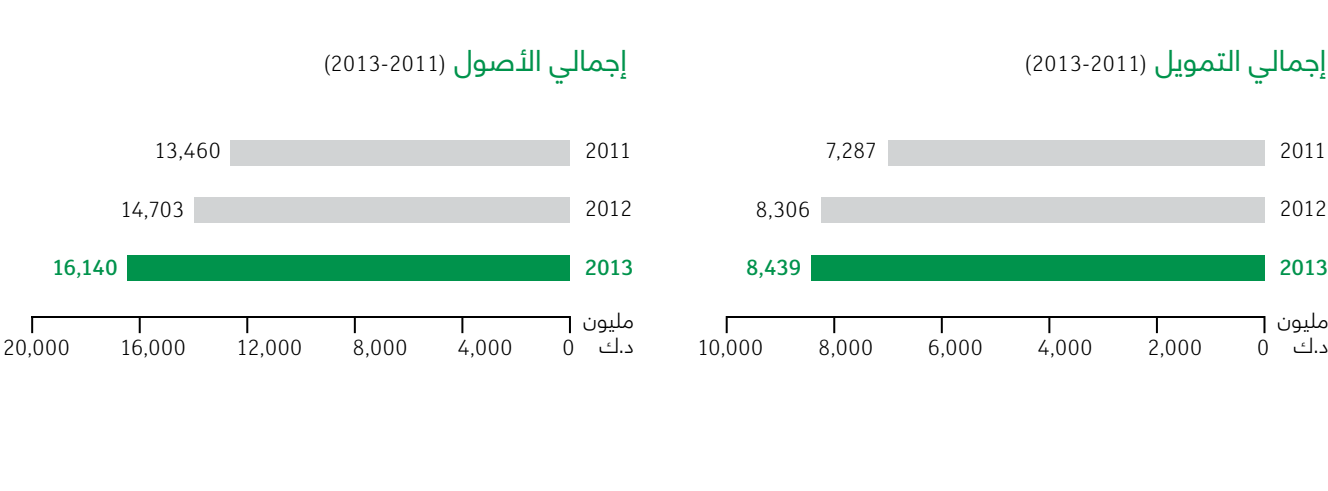
ولا شك أن هذه النجاحات والإنجازات قد تحققت بفضل الله ثم بفضل الجهود المخلصة لكافة العاملين الذين أثروا بخبراتهم وكفاءاتهم مسيرة "بيتك"، حيث أدرك "بيتك" منذ بداية عمله أهمية الموارد البشرية والتأكد من رفع كفاءتها عن طريق التدريب والتأهيل المستمر لموظفيه، والتأكيد على النوعية بدلاً من الكمية، والعمل على بناء كوادر مصرفية وطنية مؤهلة قادرة على الابتكار والتجديد، وإتاحة الفرصة لمشاركة المرأة في جميع الأعمال المصرفية في بيئة ملتزمة ومحافظة على عاداتنا وتقاليدينا وديننا الحنيف.

ثانياً: الأداء المالي لعام 2013

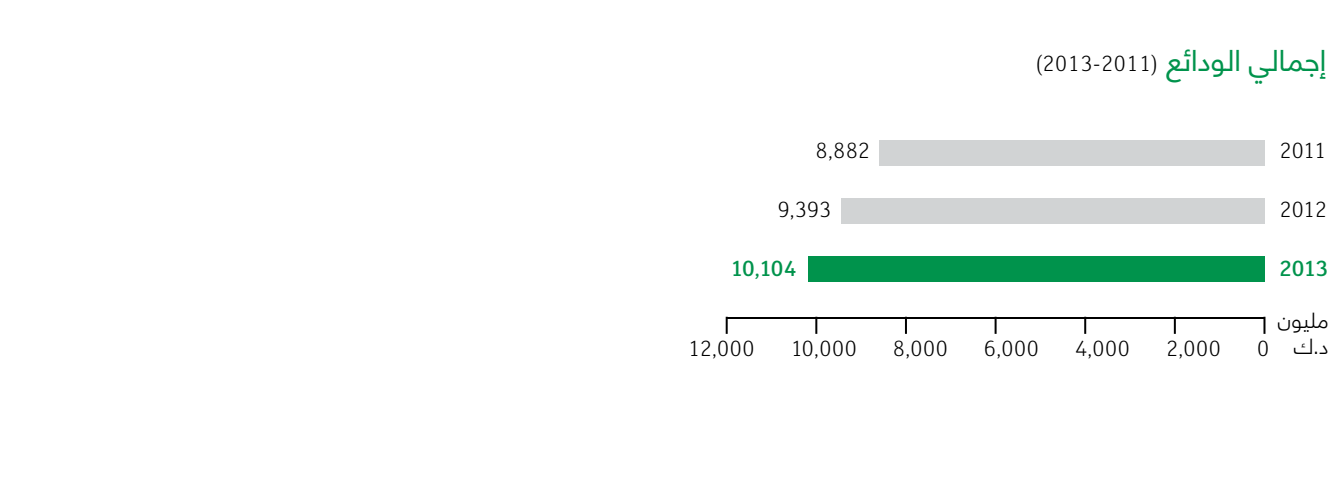
نعرض مناقشة وتحليل الإدارة في سبيل مساعدة القارئ على إدراك وتقييم التغيرات في الأوضاع المالية والنتائج التشغيلية لمجموعة بيت التمويل الكويتي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2013، مقارنة بالسنوات السابقة. وينبغي أن تقرأ مناقشة وتحليل الإدارة مقترنة مع بياناتنا المالية المجمعة المدققة والإيضاحات ذات الصلة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2013. وما لم يُنص على خلاف ذلك، فإن جميع المبالغ المذكورة بالدينار الكويتي مستمدة بصورة أساسية من البيانات المالية المجمعة المدققة السنوية وقد أعدت وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية والمتطلبات القانونية والرقابية الأخرى ذات الصلة.

يبرز دور بيت التمويل الكويتي "بيتك" كأكبر بنك إسلامي في دولة الكويت، وأحد أكبر البنوك الإسلامية في العالم، مستفيداً من الامتياز السليم والتمتين في كل من الخدمات المصرفية للشركات والأفراد. واستحوذ "بيتك" على حصة كبيرة من السوق الكويتي تجاوزت 20% خلال الثلاث سنوات الأخيرة. هذا وقد سجلت إجمالي أصول "بيتك" معدلات نمو إيجابية حتى خلال ذروة الأزمة المالية العالمية، مدعومةً بإيجابية النمو التمويلي خاصة في الأسواق المصرفية العالمية الرئيسية.

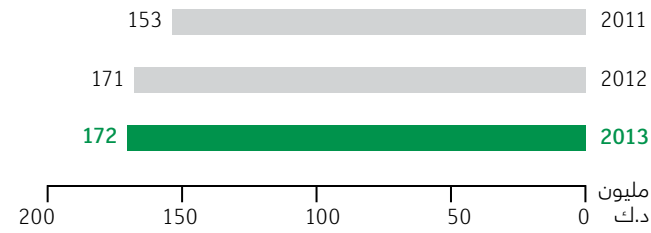
وقد نما إجمالي أصول "بيتك" خلال الثلاث سنوات الأخيرة المنتهية في 31 ديسمبر 2013 بمعدل نمو سنوي مركب قدره 8.8% سنوياً ليصل إلى 16.1 مليار دينار كويتي كما في نهاية عام 2013. وفي سنة 2013 بمفردها، ارتفع إجمالي الأصول بنسبة 9.8% على أساس سنوي. وقد جاء النمو القوي لأصول "بيتك" على مدار السنوات الثلاث الماضية بدعم من قوة النمو التمويلي، حيث نما إجمالي التمويل خلال السنوات الثلاث الأخيرة بمعدل نمو سنوي مركب قدره 7.4% ليصل إلى 8.4 مليار دينار كويتي كما في نهاية عام 2013.



يمتلك بيت التمويل الكويتي حضوراً جوهرياً كبيراً فيما يتعلق بخدمات الأفراد في دولة الكويت، حيث يستحوذ على واحدة من أكبر حصص السوق فيما يتعلق بالودائع بين أقرانه في السوق المحلي. فقد نجح "بيتك" في استقطاب وداائع العملاء، خلال السنوات الأخيرة من خلال التوسع في الفروع المصرفية وتقديم المنتجات والخدمات الجديدة، وقد كان المستفيد الرئيسي من برامج المنح والدعم الأخيرة التي قدمتها الحكومة الكويتية لمواطنيها والتي تم إيداعها في النظام المصرفي المحلي. وهناك جزءٌ كبيرٌ من الودائع بدون ربح، مما يوفر مصدراً هاماً من مصادر التمويل منخفض التكاليف. وقد نما إجمالي الودائع لدى "بيتك" خلال السنوات الثلاث الأخيرة بمعدل نمو سنوي مركب قدره 9.7% ليصل إلى 10.1 مليار دينار كويتي كما في نهاية عام 2013. في حين ارتفع إجمالي الودائع في عام 2013 بنسبة 7.6% على أساس سنوي.



توزيعات المودعين (2013-2011)

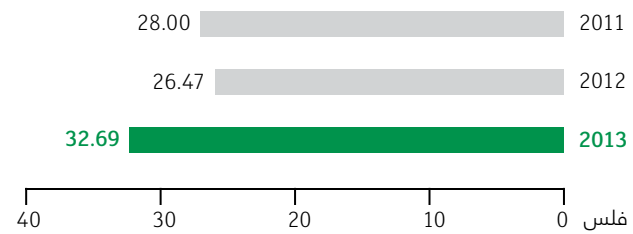


مقارنة نسب توزيعات الأرباح للمودعين (2013-2011)

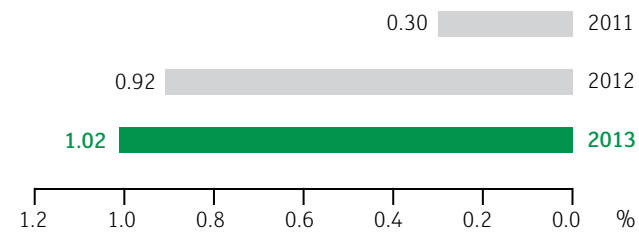
البيان	2013	2012	2011
الوديعة الاستثمارية "الخماسية"	%2.180	%2.147	%1.920
الوديعة الاستثمارية "المستمرة"	%1.962	%1.932	%1.728
الوديعة الاستثمارية "السدرية"	%1.526	%1.503	%1.344
حسابات "التوفير" الاستثمارية	%1.308	%1.288	%1.152

وعلى هذا النحو، ارتفعت ربحية السهم إلى 32.69 فلس في عام 2013 مقارنة بـ 26.47 فلس في عام 2012. كما ارتفع كل من العائد على الأصول لدى "بيتك" ليصل إلى 1.02%، والعائد على حقوق المساهمين ليصل إلى 8.04%، وإجمالي حقوق الملكية ليصل إلى 8.45% في عام 2013 مقارنة بنسبة 0.30% و 6.53% و 2.44% على التوالي في عام 2011.

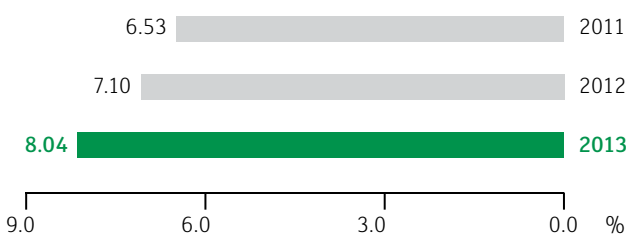
ربحية السهم (2013-2011)



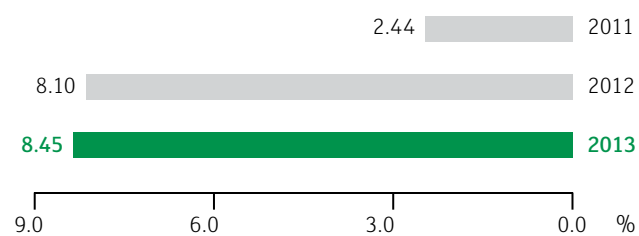
العائد على الأصول (2013-2011)



العائد على حقوق المساهمين (2013-2011)



العائد على إجمالي حقوق الملكية (2013-2011)

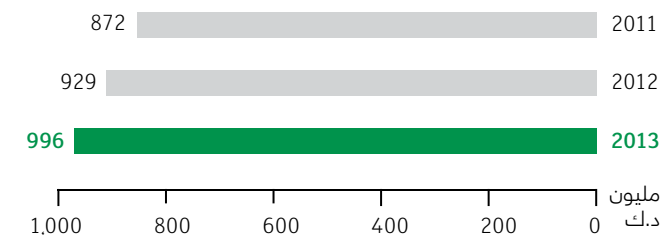


مؤشرات النمو (2013-2011)

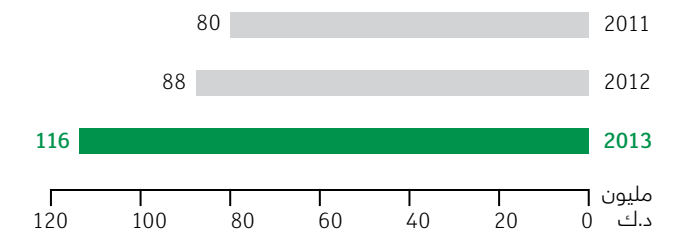
أهم مؤشرات "بيتك"	2013	2012	2011
إجمالي الأصول (مليون دينار كويتي)	16,139.8	14,703.3	13,459.8
النمو السنوي للأصول %	%9.8	%9.2	%7.3
إجمالي عمليات التمويل (مليون دينار كويتي)	8,438.8	8,306.4	7,287.3
النمو السنوي لعمليات التمويل %	%1.6	%14	%6.9
إجمالي الودائع (مليون دينار كويتي)	10,104	9,392.7	8,881.8
النمو السنوي للودائع %	%7.6	%5.8	%16.1

بلغ صافي ربح "بيتك" الخاص بالمساهمين والتوزيعات للمودعين مستويات جديدة بالثناء في أعقاب الأزمة المالية العالمية. ففي عام 2013، قفز صافي ربح "بيتك" الخاص بالمساهمين إلى 115.9 مليون دينار كويتي، أي ما يمثل زيادة بنسبة 32.1% على أساس سنوي. تعود المساهمة في نمو صافي الربح خلال العام إلى نمو إجمالي الإيرادات التشغيلية بنسبة 7.3% على أساس سنوي لتسجل 996.2 مليون دينار كويتي في عام 2013 (2012: 928.8 مليون دينار كويتي) بالإضافة إلى تراجع مصاريف الانخفاض في القيمة بنسبة 10.9% على أساس سنوي لتسجل 223.8 مليون دينار كويتي (2012: 251.3 مليون دينار كويتي).

إجمالي الإيرادات التشغيلية (2013-2011)



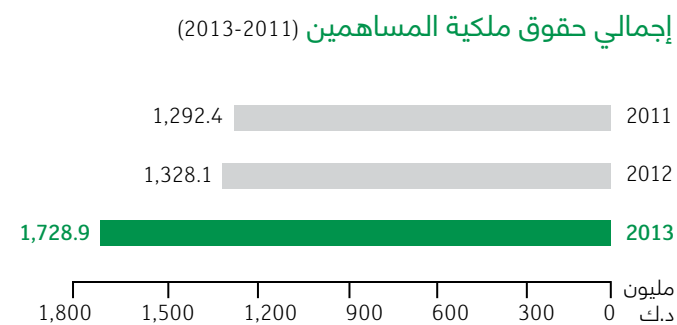
صافي الربح الخاص بالمساهمين (2013-2011)



صافي الربح الخاص بالمساهمين والتوزيعات للمودعين (2013-2011)

مؤشرات الربحية	2013	2012	2011
إجمالي إيرادات التشغيل (مليون دينار كويتي)	996.2	928.8	872.1
صافي الربح للمساهمين (مليون دينار كويتي)	115.9	87.7	80.3
توزيعات للمودعين (مليون دينار كويتي)	172.0	171.1	152.7
ربحية السهم (فلس)	32.69	26.47	28.02

هذا وقد سجلت التوزيعات إلى المودعين ارتفاعاً طفيفاً لتصل إلى 172 مليون دينار كويتي في عام 2013 مقابل 171.1 مليون دينار كويتي في عام 2012. فيما ظل عائد "بيتك" على الودائع الأعلى في دولة الكويت للعام الثاني على التوالي في عام 2013، حيث جاء العائد أعلى بصورة جوهرية من متوسط سعر الفائدة / الربح لحساب الودائع لتصل 12 شهراً، وذلك وفقاً لتحديث البيانات الواردة من بنك الكويت المركزي. وجاءت توزيعات "بيتك" للمودعين في عام 2013 بنسبة 2.180% للودائع "الخماسية" لتصل خمس سنوات و 1.962% للودائع "المستمرة" و 1.526% لوديعة "السدرية" و 1.308% لحسابات "التوفير" الاستثمارية.



هيكل رأس المال (2013-2011)

الرسملة	2013	2012	2011
معدل الشريحة (1)	%17.23	%13.57	%13.51
معدل كفاية رأس المال	%17.44	%13.93	%13.73
إجمالي حقوق ملكية المساهمين (مليون دينار كويتي)	1,728.9	1,328.1	1,292.4

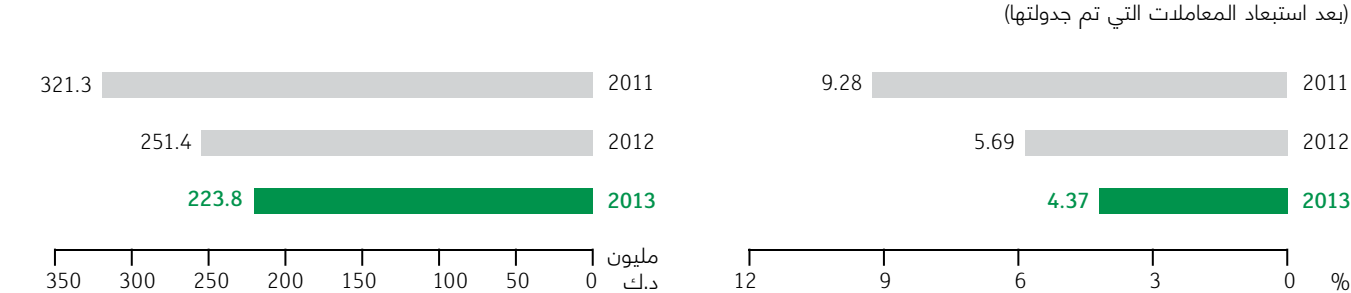
توقعات 2014

تواصل البيئة التشغيلية المحلية وتيرة التحسن وتتحول النظرة المستقبلية الشاملة إلى صورة أكثر إيجابية. فقد بدأنا نشهد بعض الإسراع في عرض المناقصات ومنح وتنفيذ العقود لبعض المشاريع الكبرى حيث بدت الحكومة الكويتية أكثر عزمًا على المضي قدماً في تنفيذ خطة التنمية. وعلى هذا النحو، فإننا نتوقع تحقيق نمو إيجابي في القروض خلال عام 2014 بدعم من المشاريع الحكومية. وسيواصل النظام المصرفي الكويتي كونه ممولاً بصورة أساسية من قبل الودائع، حيث أن البنوك الكويتية لديها فائض في الإيداعات الحكومية وشبه الحكومية، مما يسمح للبنوك الكويتية في إدارة الودائع استناداً إلى فرص الإقراض.

تراجعت مصاريف الانخفاض في القيمة لتسجل 223.8 مليون دينار كويتي في عام 2013، أي انخفاض بنسبة 11% على أساس سنوي. كانت مصاريف الانخفاض في القيمة مرتفعة خلال الفترة من 2011 إلى 2013 حيث كانت الإدارة متوخية للحذر والحيطه في تحميل المخصصات للتسهيلات/الاستثمارات غير المنتظمة التي قد تطرأ خلال هذه السنوات. وقد ارتفعت مصاريف الانخفاض في القيمة إلى مستوى قياسي في عام 2011 لتسجل 321.3 مليون دينار كويتي. فيما انخفضت مصاريف الانخفاض في القيمة لسنة 2012 بمقدار 21.8% على أساس سنوي إلى 251.4 مليون دينار كويتي، بينما بلغت في عام 2013 مقدار 223.8 مليون دينار كويتي.

كانت إدارة بيت التمويل الكويتي تولي اهتماماً كبيراً لإدارة جودة الأصول في السنتين الماضيتين، ونتيجة لذلك، أظهرت التمويلات غير المنتظمة تحسناً كبيراً في عامي 2012 و 2013. حيث جاء معدل التمويلات غير المنتظمة (التسهيلات التمويلية النقدية بعد استبعاد المعاملات التي تم جدولتها) عند 4.37% في عام 2013 مقارنة بانخفاض عن بنسبة 9.28% المسجلة في عام 2011.

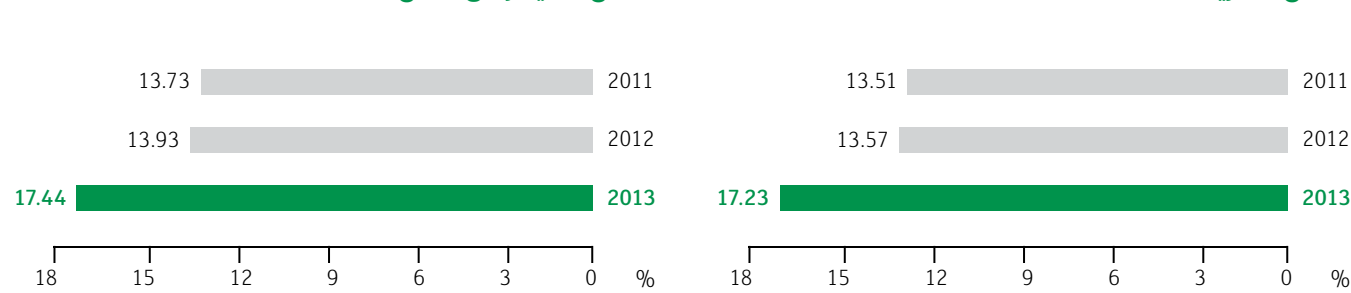
المخصصات (2013-2011)



جدير بالملاحظة أن ربحية بيت التمويل الكويتي ظلت عند مستويات جيدة للغاية في أعقاب الأزمة المالية، وذلك على الرغم من النمو الضئيل لقروض القطاع المصرفي بوجه عام حيث لم يكن هناك مشاريع جديدة للتنفيذ خلال السنوات الأخيرة. ويتمتع "بيتك" بأن لديه رأس المال الكافي المعزز بقوة الدعم الذي يوفره له مساهميه. وكانت مستويات رأس المال لدى "بيتك" عالية، وذلك بوجود معدل كفاية رأس المال لـ "بيتك" عند مستوى أعلى بكثير من الحد الأدنى لمتطلبات بنك الكويت المركزي البالغ 12%. وعلى الرغم من أنشطة زيادة رأس المال التي مارستها معظم البنوك الكويتية خلال وفي أعقاب الأزمة المالية، إلا أن "بيتك" هو البنك الكويتي الوحيد الذي لم يطرح زيادات إضافية في رأس المال إلا في وقت قريب (يونيو عام 2013). وفي وسط هذه البيئة التشغيلية الصعبة، يعكس هذا قوة وصلابة المركز المالي لبيت التمويل الكويتي وقدرته على دعم التوسع من خلال الإيرادات المتولدة.

سنت لـ "بيتك" فرصة جيدة في عام 2013 لزيادة رأس المال عندما تعافى الاقتصاد وتحسنت المعنويات في السوق. وتم تغطية الاكتتاب في زيادة رأس مال "بيتك" بنسبة 156%، الأمر الذي يعكس مستوى الثقة التي يتمتع بها من قبل المساهمين، ويؤكد قدرة المجموعة على تحقيق نتائج فائقة. ونتيجة لذلك، وصل إجمالي حقوق المساهمين إلى 1.7 مليار دينار كويتي كما في نهاية عام 2013، أي زيادة بنسبة 30.2% عن المبلغ المسجل في نهاية عام 2012. هذا وقد سجل معدل كفاية رأس مال "بيتك" 17.44% كما في نهاية عام 2013 مقابل 13.93% كما في نهاية عام 2012، في حين ارتفع معدل الشريحة الأولى إلى 17.23% مقابل 13.57% كما في نهاية عام 2012. وستوجه الزيادة في رأس المال للمشاريع التي تدعم الحصة السوقية، مثل تعزيز حضور المجموعة من خلال إنشاء عدد من الفروع المصرفية الجديدة لتغطية مختلف المناطق.

معدل كفاية رأس المال (2013-2011)



تقرير الحوكمة



مقدمة

يعمل "بيتك" وفقاً لقواعد ونظم الحوكمة المعمول بها في دولة الكويت ووفق التعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي، حيث تم إنشاء لجنة الترشيح والمكافآت والحوكمة بناءً على قرار مجلس الإدارة باجتماعه السابع في عام 2011 بتاريخ 1 أغسطس 2011 وفي اجتماع مجلس الإدارة رقم (43) المنعقد بتاريخ 11 فبراير 2013 تم فصل لجنة الحوكمة عن لجنة الترشيح والمكافآت لتباشر مهامها تحت اسم (لجنة الحوكمة) وبمقتضى ذلك باشرت اللجنة أعمالها المنوطة بها في اجتماعها الأول بتاريخ 28 فبراير 2013.

وقد سعت لجنة الحوكمة للإشراف على وضع الترتيبات الخاصة وتقديم المشورة ومساعدة مجلس الإدارة بالوفاء بالتزاماته الرقابية المتعلقة بالحوكمة الجيدة وذلك من خلال توفير مجموعة من المبادئ التوجيهية للحوكمة وتبني دور قيادي في تشكيل سياساتها.

ويفي "بيتك" بمتطلبات الحوكمة وجميع المتطلبات الإلزامية الواردة من بنك الكويت المركزي في دليل التعليمات الصادر عنه، وقد تم إعداد دليل حوكمة "بيتك" وشركاته التابعة ونشره على الموقع الإلكتروني لـ "بيتك" ومراقبة التزام الأطراف ذات الصلة.

وقد استحدثت "بيتك" لجنة داخلية مستقلة تحت مسمى لجنة الزكاة وخدمة المجتمع تابعة للرئيس التنفيذي للبنك، تعزيزاً لدور "بيتك" ومسؤوليته الاجتماعية التي تعد أحد ركائز أعماله.

كما تم وضع مجموعة سياسات وإجراءات للإفصاح عن المعلومات الجوهرية لأصحاب المصالح واعتماد سياسة جديدة للمكافآت والتعويضات، وتشتمل السياسات المعتمدة على قواعد السلوك المهني وأخلاقيات العمل لأعضاء مجلس الإدارة والمسؤولين والموظفين.

وتم اعتماد سياسة الإفصاح والتي تشتمل على كل من الإفصاحات الكمية والنوعية والإفصاح عن المعلومات الجوهرية، وفقاً لمتطلبات وتعليمات بنك الكويت المركزي، وقانون الشركات الكويتي، وتعليمات هيئة أسواق المال وقواعد سوق الكويت للأوراق المالية، بما يضمن صحة المعلومات الصادرة عن "بيتك"، وتحديد نشرها ولاسيما ما يتعلق بحوكمة الشركات، كما تم اعتماد السياسة الخاصة بحماية حقوق المساهمين وأصحاب المصالح، وكذلك تم اعتماد السياسة الخاصة بتعارض المصالح لضمان توافر أعلى درجات الشفافية والموضوعية في عمليات التمويل للأطراف ذات الصلة، وكذلك اعتمدت سياسة تعاملات الأطراف ذات الصلة وسياسة الإبلاغ عن المخالفات.

كما عمل "بيتك" على تطوير سياسة خاصة بتنظيم العلاقة مع أصحاب المصالح وضمان أن تكون شاملة وهادفة لحماية جميع المصالح المرتبطة بعمل "بيتك".

وبصورة عامة كان "بيتك" سابقاً في تطبيق جوانب متعددة من مبادئ ومعايير الحوكمة، كما يحرص على الالتزام بجميع ما يستجد من معايير، ويواصل "بيتك" إكمال عدد من السياسات والإجراءات ذات العلاقة.

وسيتم تناول متطلبات الحوكمة في التقرير السنوي كما يلي:

حصص الملكية

الاسم	شكل الملكية	البلد	عدد الأسهم المملوكة (سهم)	نسبة الملكية
الهيئة العامة للاستثمار	مباشرة	الكويت	923,078,498	24.08%
الهيئة العامة لشؤون القصر	مباشرة	الكويت	401,912,185	10.48%
الذمانة العامة للأوقاف	مباشرة	الكويت	279,694,363	8.29%
المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية	غير مباشرة	الكويت	230,776,482	6.02%

واجبات ومسؤوليات أعضاء مجلس الإدارة

1 - المسؤوليات العامة لمجلس الإدارة

يتحمل مجلس الإدارة المسؤولية الشاملة عن "بيتك"، بما في ذلك وضع الأهداف الاستراتيجية له، واستراتيجية المخاطر، ومعايير الحوكمة وكذلك مسؤولية تطبيق هذه الأهداف والمعايير والإشراف على سلامة تطبيقها، بالإضافة إلى مسؤولية الإشراف على الإدارة التنفيذية بما في ذلك الرئيس التنفيذي.

ويتحمل مجلس الإدارة كافة المسؤوليات المتعلقة بعمليات "بيتك" وسلامته المالية والتأكد من تلبية متطلبات بنك الكويت المركزي، والحفاظ على مصالح المساهمين، والمودعين، والدائنين، والموظفين، والجهات الأخرى من أصحاب المصالح، والتأكد من أن إدارة "بيتك" تتم بشكل حصيف وضمن إطار القوانين والتعليمات النافذة والسياسات الداخلية لـ "بيتك".

2 - تكوين المجلس

وفقاً للنظام الأساسي لبيت التمويل الكويتي يضم مجلس الإدارة عدد عشرة أعضاء تنتخبهم الجمعية العمومية بنظام الاقتراع السري، ومدة عضوية أعضاء مجلس الإدارة ثلاث سنوات، ويجوز إعادة انتخاب العضو مرة تالية، ويتشكل المجلس الحالي من رئيس مجلس الإدارة ونائباً له وثمانية أعضاء آخرين، وهو ما يمثل العدد الكافي من الأعضاء بما يمكنهم من تشكيل اللجان اللازمة والمثبتة عن مجلس الإدارة في إطار متطلبات معايير الحوكمة السليمة لبنك الكويت المركزي.

دور رئيس مجلس الإدارة

في إطار أهمية هذا الدور يعمل رئيس مجلس الإدارة على ضمان حسن سير أعمال المجلس، والمحافظة على الثقة المتبادلة فيما بين الأعضاء، وضمان اتخاذ المجلس للقرارات استناداً على أسس ومعلومات سليمة، كما يسعى إلى تبادل وجهات النظر داخل المجلس والتأكد من وصول المعلومات الكافية إلى كل من أعضاء المجلس والمساهمين في الوقت المناسب.

كما يقوم بدور رئيسي في المحافظة على علاقة بناءة بين المجلس والإدارة التنفيذية، والتأكد من توفر معايير الحوكمة السليمة لدى "بيتك".

3 - العلاقة بين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية

هناك تعاون وتحديد واضح للسلطات بين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية للبنك، وهو ما يعتبر من أهم ركائز الحوكمة حيث يتمثل دور المجلس في الإرشاد والقيادة، بينما تتولى الإدارة التنفيذية إعداد وتنفيذ الاستراتيجيات والسياسات المعتمدة من قبل المجلس، مع تأكيد استقلالية المجلس وأعضائه عن الإدارة التنفيذية، ويتأكد المجلس من قيام الإدارة التنفيذية بتفعيل السياسات المتعلقة بمنع أو الحد من الأنشطة والعلاقات التي قد تؤثر على جودة قواعد الحوكمة بالبنك مثل تعارض المصالح وسياسة معاملات الأطراف ذات الصلة وسياسات منح المكافآت.

4 - تنظيم أعمال المجلس

عقد مجلس الإدارة (18) اجتماعاً مختلفاً خلال العام بمعدل أكثر من أربعة اجتماعات خلال ربع السنة الواحد من عام 2013، حيث يتم الدعوة لانعقاده كلما دعت الحاجة إلى ذلك، حيث فاق عدد الاجتماعات المنعقدة المتطلبات الرقابية والمتعلقة بحوكمة الشركات والتي يجب ألا تقل عن 6 اجتماعات خلال العام، وألا تقل عن اجتماع واحد كل ربع سنة، وكانت القرارات المتخذة داخل محاضر الاجتماعات إلزامية وأصبحت جزءاً من سجلات "بيتك".

يقوم رئيس مجلس الإدارة بالتشاور مع الإدارة التنفيذية بشأن المواضيع المهمة والمقترح إدراجها على جدول اجتماعات المجلس، وتزويد أعضاء المجلس بالبيانات والمعلومات الوافية قبل مدة كافية من اجتماعات المجلس لاتخاذ القرارات اللازمة، ويقوم أمين سر المجلس بتدوين مناقشات المجلس واقتراحات الأعضاء ونتائج التصويت الذي يتم خلال اجتماعات المجلس، إن مسؤوليات رئيس وأعضاء مجلس الإدارة محددة كتابياً وفقاً للتشريعات والنظم ذات الصلة.

5 - اجتماعات مجلس الإدارة

بيان بأسماء السادة أعضاء مجلس الإدارة وعدد الاجتماعات المنعقدة للمجلس وحضورها

الاسم	تاريخ الاجتماعات خلال عام 2013												نسبة الحضور						
	14 يناير	11 فبراير	11 مارس	20 مارس	4 أبريل	10 أبريل	9 مايو	13 مايو	19 يونيو	8 يوليو	29 يوليو	16 سبتمبر		30 سبتمبر	8 أكتوبر	21 أكتوبر	18 نوفمبر	9 ديسمبر	24 ديسمبر
السيد/ محمد علي الخضير (رئيس المجلس)	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	100%
السيد الدكتور/ نبيل أحمد المناعي (نائب الرئيس)	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	89%
السيد/ علي محمد العليمي	✓	-	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	89%
السيد/ حمد أحمد العميري	✓	✓	✓	✓	-	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	89%
السيد/ سعود عبدالعزيز البابطين	-	-	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	56%
السيد/ عصام سعود الراشد	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	83%
السيد/ عادل عبدالمحسن الصبيح	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	78%
السيدة/ ايمان محمد الحميدان	✓	-	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	72%
السيد/ احمد عبدالله العمر	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	100%
السيد/ خالد عبدالعزيز الحسون	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	94%

(V) حضر الاجتماع (-) تعذر عن الحضور

6 - اللجان التابعة لمجلس الإدارة:

شكل مجلس إدارة "بيتك" في دور الانعقاد الحالي عدد أربعة لجان فرعية تساعده على القيام بمهام ومسؤوليات "بيتك"، وهو العدد المناسب من اللجان الرئيسية المنبثقة عن مجلس الإدارة طبقاً لتنوع أنشطة ومجالات عمل "بيتك"، حيث يشارك جميع أعضاء مجلس الإدارة في نشاط هذه اللجان المعتمدة، وفيما يلي بيان بتلك اللجان:

6.1 - لجنة التدقيق

تضم لجنة التدقيق عدد أربعة أعضاء من أعضاء المجلس من بينهم رئيس اللجنة ونائبه، وقد عقدت اللجنة عدد (11) اجتماعاً خلال العام 2013، حيث تعقد اجتماعاتها كلما دعت الحاجة إلى ذلك أو بناء على طلب رئيس اللجنة أو أي عضوين آخرين.

من مسؤوليات لجنة التدقيق ما يلي:

- سلامة البيانات المالية لبيت التمويل الكويتي.
- التقارير المالية، نظم المحاسبة الداخلية، والإفصاحات بشكل عام.
- الإشراف على، وتقييم أداء إدارة التدقيق الداخلي.
- البيانات المالية السنوية المدققة بشكل مستقل.
- اختبار، تكليف، تدوير وتقييم أداء مدققي حسابات بيت التمويل الكويتي الخارجيين.
- التزام بيت التمويل الكويتي بالمتطلبات القانونية والرقابية والنظامية.
- مراجعة التقارير الصادرة من وحدة التدقيق الشرعي.

لدى لجنة التدقيق صلاحية الحصول على أية معلومات من الإدارة التنفيذية بالإضافة إلى حقها في استدعاء - من خلال القنوات الرسمية - أي موظف تنفيذي أو عضو مجلس إدارة لحضور اجتماعاتها.

وتقوم لجنة التدقيق سنوياً بتقييم أداء رئيس التدقيق الداخلي وتحديد مكافأته والاجتماع مع المدقق الخارجي والمدقق الداخلي مرة واحدة على الأقل في السنة وبدون حضور الإدارة التنفيذية.

إن مسؤولية لجنة التدقيق لا تغني عن مسؤولية مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية فيما يتعلق بالرقابة على كفاية أنظمة الرقابة الداخلية لدى "بيتك".

بيان بعدد وأسماء أعضاء مجلس الإدارة في لجنة التدقيق والحضور في اجتماعات اللجنة

الاسم	تاريخ الاجتماع خلال العام 2013											نسبة الحضور
	13 يناير	28 يناير	5 فبراير	9 أبريل	29 أبريل	5 يونيو	7 يونيو	20 أغسطس	7 أكتوبر	11 نوفمبر	18 ديسمبر	
السيدة / إيمان محمد الحميدان (رئيس اللجنة)	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	100 %
السيد / أحمد عبدالله العمر	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	-	✓	✓	✓	91 %
السيد / سعود عبدالعزيز البابطين	-	✓	-	-	✓	-	✓	✓	✓	-	-	45 %
السيد / عادل عبدالمحسن الصبيح	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	-	✓	✓	✓	91 %

(✓) حضر الاجتماع (-) تعذر عن الحضور

6.2 - لجنة الترشيح والمكافآت

يتمثل الدور الرئيسي للجنة الترشيح والمكافآت في مساعدة مجلس الإدارة في الوفاء بالتزاماته المتعلقة بتحديد الأشخاص المؤهلين لعضوية مجلس الإدارة، والإدارة التنفيذية، وتحديد معايير عضوية لجان مجلس الإدارة، وتقديم الضمانات اللازمة لمجلس الإدارة فيما يتعلق بفعالية وكفاءة ودقة وتوافق سياسات وممارسات منهجية لنظام المكافآت لدى "بيتك" وتتناسب مع أهدافه الاستراتيجية، وتكون عضوية هذه اللجنة بعد موافقة مجلس الإدارة بناء على معايير محددة وتكون عضوية هذه اللجنة متزامنة مع عضوية مجلس الإدارة، وتشكل لجنة للمكافآت من بين أعضاء مجلس الإدارة وتضم ثلاثة أعضاء غير تنفيذيين من ضمنهم رئيس اللجنة، وقد عقدت اللجنة (11) اجتماعاً خلال العام 2013 للقيام بمهامها ووظيفتها، حيث تشمل الوظائف الرئيسية للجنة الترشيح والمكافآت على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

- إعداد سياسة المكافآت ورفعها لمجلس الإدارة للموافقة والإشراف على تطبيقها.

- إجراء مراجعة دورية لسياسة منح المكافآت أو عندما يوصي مجلس الإدارة بذلك، وتقديم التوصيات إلى المجلس لتعديل/ تحديث هذه السياسة.

- إجراء تقييم دوري لمدى كفاية وفعالية سياسة منح المكافآت لضمان تحقيق أهدافها المعلنة.

تقديم التوصيات اللازمة للمجلس فيما يتعلق بمكافآت أعضاء المجلس غير التنفيذيين والرئيس التنفيذي والموظفين الذين يقدمون تقاريرهم مباشرة إلى الرئيس التنفيذي والإدارة التنفيذية من رواتب وحوافز ومكافآت ونظام خيار الأسهم، وكذلك ترتيبات التقاعد ومكافأة نهاية الخدمة، بالإضافة إلى إنجاز أي مهام أخرى ذات علاقة بالمتطلبات التنظيمية.

- مراجعة واعتماد إجمالي المكافآت السنوية المستحقة للموظفين بناء على توصية الرئيس التنفيذي، بما في ذلك ترتيبات المكافآت على أساس نظام خيار الأسهم الناشئة عن المراجعات السنوية والاتفاقات المؤسسية والتغييرات الأخرى.

بيان بعدد وأسماء أعضاء مجلس الإدارة في لجنة الترشيح والمكافآت والحضور في اجتماعات اللجنة

الاسم	تاريخ الاجتماع خلال العام 2013											نسبة الحضور
	9 يناير	6 فبراير	13 مارس	10 أبريل	25 أبريل	9 مايو	30 مايو	15 يوليو	4 نوفمبر	2 ديسمبر	30 ديسمبر	
السيد/ خالد عبدالعزيز الحسون (رئيس اللجنة)	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	100 %
السيد/ علي محمد العليمي	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	100 %
السيد/ حمد أحمد العميري	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	100 %

(✓) حضر الاجتماع (-) تعذر عن الحضور

6.3 - لجنة المخاطر والأصول

يتمثل الدور الرئيسي لهذه اللجنة في مساعدة مجلس الإدارة على ضمان الإعداد السليم لإطار إدارة المخاطر والمساعدة في اتخاذ قرارات التصرف في أصول "بيتك" بالائتمان أو الدخول في الصفقات الاستثمارية، وتكون العضوية في هذه اللجنة من قبل تعيين مجلس الإدارة بناء على المعايير التي وضعتها لجنة الترشيح والمكافآت، وتضم لجنة المخاطر والأصول المنبثقة عن مجلس الإدارة خمسة أعضاء من أعضاء المجلس من بينهم رئيس اللجنة ونائبه، وتتزامن عضويتهم في اللجنة مع عضويتهم في مجلس إدارة "بيتك"، وقد عقدت اللجنة (13) اجتماعاً لمباشرة مهام عملها خلال العام.

وتقوم اللجنة بعدة مهام ومسؤوليات منها ما يلي:

- مراجعة القدرة على إدارة المخاطر وفعالية البرامج الموضوعية.

- التأكد من ملاءمة نزعة المخاطر والتعرف على المخاطر الرئيسية التي قد تواجه "بيتك".

مراجعته الأنشطة الائتمانية والعقارية والاستثمارية وفقاً لجدول التفويض بالصلاحيات للتأكد من مدي الالتزام بمعايير منح الائتمان والاستثمار والسياسات والإجراءات وأطر نزعة المخاطر بمجموعة "بيتك" وكذلك متطلبات خطة رأس المال وأطر توزيعه، كما أن لديها حق الرفض منفرداً (Veto)، ووضع الشروط والتعهدات اللازمة في حال عدم الالتزام بتلك المعايير السابقة ورفع التوصيات لمجلس الإدارة لاتخاذ القرارات اللازمة.

- مراجعة مدى كفاية ممارسات إدارة المخاطر مرة واحدة على الأقل سنوياً.

- التأكد من قيام الإدارة التنفيذية بإدارة المخاطر فيما يتعلق بالأطراف الداخلية والخارجية.

- مراجعة التعليمات الرقابية الجديدة في الأسواق المالية والتعديلات على المعايير المحاسبية وغيرها من التطورات.

تقديم المشورة للمجلس حول استراتيجية ونزعة المخاطر الحالية والمستقبلية لـ "بيتك"، والإشراف على تطبيق الإدارة التنفيذية لهذه الاستراتيجية.

ضمان الإعداد السليم لإطار إدارة المخاطر على مستوى "بيتك" بما في ذلك استراتيجيات المخاطر، ونزعة المخاطر والسياسات والإجراءات، والأدوات والمنهجيات.

وكذلك فإن لدى لجنة المخاطر والأصول - وفقاً لجدول التفويض بالصلاحيات - السلطة في القيام بالأنشطة الائتمانية والعقارية والاستثمارية نيابة عن المجلس، نورد بعض منها فيما يلي:

- الإشراف على تطبيق السياسات والأهداف الموضوعية فيما يتعلق بكافة الأنشطة الاستثمارية والائتمانية والعقارية.

- مراجعة والتحقق من صحة ودقة استثمارات "بيتك" وتنوعها.

تقرير مجلس الإدارة عن نظام الرقابة الداخلية

نظام الرقابة الداخلية

إن مجلس إدارة بيت التمويل الكويتي يعد مسؤولاً عن اعتماد ومراجعة مدى فعالية نظم "بيتك" الداخلية، وبهدف ضمان فعالية وكفاءة العمليات، وجودة التقارير الداخلية والخارجية، والالتزام بالقوانين واللوائح. وتعتبر الإدارة العليا هي المسؤولة عن إنشاء نظم الرقابة الداخلية، والمحافظة عليها لإدارة المخاطر المترتبة على فشل تحقيق أهداف البنك. ويتمكن نظام الرقابة الداخلية من توفير ضمانات معتدلة، وليست حاسمة، لعدم التعرض لمخاطر قد تؤدي لخسائر جسيمة.

لقد قام مجلس الإدارة باعتماد الهيكل التنظيمي للبنك بالتوافق مع استراتيجية وأنظمة البنك، والتوصيفات الوظيفية مع تفصيل الأدوار والمسؤوليات، وسياسات ولوائح رسمية للمهام والعمليات المصرفية. إن هذه السياسات واللوائح تحدد لكل وظيفة الواجبات والمسؤوليات، والسلطات ومسار رفع التقارير في مستويات الإدارة المختلفة، بحيث يحقق رقابة مزدوجة، وفصل في الواجبات من أجل تجنب أي تضارب في الوظائف. يقوم المجلس بشكل منتظم بمراجعة السياسات والرقابة مع الإدارة العليا ووظائف الرقابة الداخلية (بما يشمل التدقيق الداخلي، إدارة المخاطر والالتزام)، وذلك من أجل تحديد الأوجه التي بحاجة للتحسين، وكذلك للتعرف على المخاطر والمشاكل الواضحة ذات الأهمية. وكذلك يقوم المجلس بالتأكد من أن وظائف الرقابة موضوعة بشكل صحيح، ولديها الموظفين والموارد الكافية لتنفيذ مسؤولياتهم بشكل مستقل وفعال.

بالإضافة إلى ذلك، قامت الإدارة العليا باتخاذ الخطوات الضرورية لتنفيذ تعليمات حوكمة الشركات الجديدة التي تم إصدارها من قبل بنك الكويت المركزي في شهر يونيو من العام 2012. وتتضمن هذه الخطوات تحديث مستندات حوكمة الشركات القائمة، وإعداد مستندات جديدة، بالإضافة إلى أية إجراءات أخرى ضرورية لتنفيذ هذه التعليمات بشكل كامل قبل الموعد النهائي في 30 يونيو 2013.

وتتم مراجعة فعالية نظم الرقابة الداخلية بشكل منتظم من قبل مجلس الإدارة ولجنة التدقيق، والتي تقوم أيضاً باستلام تقارير المراجعة التي تم إعدادها من قبل إدارة التدقيق الداخلي في البنك. تقوم لجنة التدقيق بمراجعة خطابات الإدارة الصادرة من المدققين الخارجيين، كما تعقد اجتماعات دورية معهم. بالإضافة إلى ذلك، تقوم لجنة التدقيق بمراجعة التقارير المتعلقة بالمحاسبة والسجلات الأخرى ونظم الرقابة الداخلية الصادرة من المدقق الخارجي (باستثناء المدققين الماليين). حيث إن رأي المدقق الخارجي في هذا الأمر يكون من ضمن محتويات التقرير السنوي.

لقد قامت الإدارة العليا بتقييم فعالية نظم الرقابة الداخلية، كما في 31 ديسمبر 2013، وتوصلت إلى أنها ملائمة لتوفير ضمانات معتدلة بخصوص تحقيق أهداف البنك.

- مراجعة الأداء الفعلي للمحافظ المالية والنظر في التغييرات الواجبة إذا كانت النتائج غير مقبولة.

- مراجعة افتراضات المخاطر وافتراضات العوائد على الموجودات على الأقل سنوياً.

- التحقق من المبالغ المستحقة لـ "بيتك" من العمولات والأتعاب المدفوعة له نظير خدماته لعملائه.

وتراجع لجنة المخاطر والأصول هيكل دائرة المخاطر ومهامها ومسؤولياتها، ويقوم رئيس المخاطر برفع تقاريره مباشرة إلى رئيس لجنة إدارة المخاطر والأصول.

بيان بأسماء السادة أعضاء مجلس الإدارة وعدد الاجتماعات المنعقدة في لجنة المخاطر والأصول والحضور في اجتماعات اللجنة

الاسم	تاريخ الاجتماع خلال العام 2013												نسبة الحضور	
	16 ديسمبر	26 نوفمبر	21 نوفمبر	29 سبتمبر	2 سبتمبر	4 يوليو	24 يونيو	3 يونيو	6 مايو	8 أبريل	4 مارس	4 فبراير		7 يناير
السيد الدكتور/ نبيل أحمد المناعي (رئيس اللجنة)	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	-	✓	✓	✓	✓	✓	92 %
السيد/ خالد عبدالعزيز الحسون	✓	✓	✓	✓	✓	✓	-	-	✓	✓	✓	✓	✓	85 %
السيد/ عصام سعود الراشد	✓	✓	✓	✓	✓	-	✓	✓	✓	-	✓	✓	✓	85 %
السيد/ علي محمد العليمي	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	100 %
السيد/ حمد أحمد العميري	✓	✓	✓	✓	✓	-	-	✓	✓	✓	✓	✓	✓	69 %

(✓) حضر الاجتماع (-) تعذر عن الحضور

6.4 - لجنة الحوكمة:

يتمثل الدور الرئيسي للجنة الحوكمة في مساعدة المجلس على الوفاء بالتزاماته الرقابية المتعلقة بالحوكمة الجيدة، وتقوم اللجنة بتحضير وتحديث دليل حوكمة "بيتك"، ويعين مجلس الإدارة أعضاء هذه اللجنة بناءً على معايير لجنة الترشيح والمكافآت، وتضم لجنة الحوكمة المنبثقة عن مجلس الإدارة ثلاثة أعضاء من أعضاء المجلس من بينهم رئيس اللجنة ونائبه، وتتزامن عضويتهم مع عضوية مجلس الإدارة، وقد عقدت اللجنة (6) اجتماعات خلال العام 2013.

تتمثل مهام لجنة الحوكمة في ما يلي:

- تجهيز وتحديث دليل الحوكمة داخل "بيتك" ورصد الالتزام به من قبل الأطراف ذات الصلة.
- مراجعة وتقييم مدى كفاية سياسات وممارسات "بيتك" بخصوص حوكمة الشركات.
- مراجعة وتقييم مدى كفاية ميثاق الأخلاقيات والسلوك المهني في "بيتك" والسياسات الداخلة ومراقبة تطبيقها.
- مراجعة كفاية مواد عقد تأسيس "بيتك" واقتراح التعديل المطلوب عليه.
- مراجعة القضايا الهامة التي تتعلق بالمساهمين.

بيان بأسماء السادة أعضاء مجلس الإدارة وعدد الاجتماعات المنعقدة في لجنة الحوكمة والحضور في اجتماعات اللجنة

الاسم	تاريخ الاجتماع خلال العام 2013					نسبة الحضور
	28 فبراير	30 مايو	17 يونيو	12 سبتمبر	23 أكتوبر	
السيد/ محمد علي الخضير (رئيس اللجنة)	✓	✓	✓	✓	✓	100 %
السيد/ عصام سعود الراشد	✓	✓	✓	✓	✓	100 %
السيد/ عادل عبدالمحسن الصبيح	✓	✓	-	✓	✓	83 %

(✓) حضر الاجتماع (-) تعذر عن الحضور

تقرير المراجع الخارجي عن نظام الرقابة الداخلية:

لقد قمنا بفحصنا وفقا لمتطلبات التعميم الصادر عن بنك الكويت المركزي بتاريخ 10 يناير 2013، أخذين في الاعتبار متطلبات دليل الإرشادات العامة الصادر عن بنك الكويت المركزي بتاريخ 15 يونيو 2003 والتعميم الصادر عن بنك الكويت المركزي بتاريخ 3 مايو 2004 بشأن مبادئ الإدارة السليمة في المؤسسات المالية. وقد قمنا بعملية متابعة على الإجراءات التي تم اتخاذها من قبل البنك للتعامل مع الأمور التي ذكرت في التقارير السابقة.

و بصفتكم أعضاء مجلس إدارة البنك فإنكم مسؤولون عن إرساء النظم المحاسبية والاحتفاظ بالسجلات المحاسبية المناسبة والسجلات الأخرى وأنظمة الرقابة الداخلية مع الأخذ في الاعتبار المنافع المتوقعة والتكاليف المتعلقة بتأسيس تلك الأنظمة. إن الهدف من ذلك هو إيجاد تأكيدات معقولة وليست قاطعة بأن الموجودات محمية ضد أية خسائر ناتجة عن أي استخدام أو تصرف غير مصرح به، وأن المخاطر يتم مراقبتها وتقييمها بشكل مناسب، وأن المعاملات يتم تنفيذها طبقاً لإجراءات التفويض المقررة ويتم تسجيلها بشكل صحيح. وذلك لتمكينكم من القيام بأعمالكم بشكل سليم.

و نظراً لنواحي القصور في أي نظام من أنظمة المحاسبة والرقابة الداخلية، قد تحدث أخطاء أو مخالفات ولا يتم اكتشافها. إضافة إلى ذلك فإن توقع التقييم للأنظمة على الفترات المستقبلية يخضع لخطر أن تصبح معلومات الإدارة وإجراءات الرقابة غير كافية بسبب التغييرات في الظروف، أو تتدنى درجة الالتزام بتلك الإجراءات.

برأينا، وفيما يتعلق بطبيعة وحجم عملياتها للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2012. فإن السجلات المحاسبية والسجلات الأخرى وأنظمة الرقابة الداخلية للبنك وشركته التابعة المذكورة أعلاه في الأجزاء التي تم فحصها من قبلنا قد تم إنشاؤها والاحتفاظ بها طبقاً لمتطلبات دليل الإرشادات العامة الصادر من قبل بنك الكويت المركزي بتاريخ 15 يونيو 2003 والتعميم الصادر من بنك الكويت المركزي بتاريخ 10 يناير 2013 باستثناء الأمور المبينة في التقرير الذي تم تسليمه إلى مجلس الإدارة في 25 يونيو 2013.

علوة على ذلك، قام البنك بتأسيس عملية متابعة ربع سنوية، على الاستثناءات السابقة للتأكد من اتخاذ الإجراءات التصحيحية لمعالجة ضعف الرقابة والثغرات التي تم تحديدها خلال عملية المراجعة على نظام الرقابة الداخلية.

و تفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،،،



قيس محمد النصف

ترخيص رقم 38 فئة "أ"

من بي دي أو النصف وشركاه

السادة/ أعضاء مجلس الإدارة المحترمين

بيت التمويل الكويتي ش.م.ك

ص.ب: 24989 ، الصفاة 13110

دولة الكويت

20 يناير 2014

تحية طيبة وبعد،،،

تقرير حول السجلات المحاسبية والسجلات الأخرى وأنظمة الرقابة الداخلية

وفقاً لخطاب تعييننا المؤرخ في 28 يناير 2013، فقد قمنا بفحص السجلات المحاسبية والسجلات الأخرى وأنظمة الرقابة الداخلية لبيت التمويل الكويتي ش.م.ك (البنك) والتي كانت متوفرة خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2012.

و قد شمل الفحص كافة الإدارات بالبنك وهي كما يلي:

- الحوكمة
- أنشطة الأوراق المالية
- قطاع الاستثمار
- القطاع المصرفي
- قطاع التمويل
- القطاع التجاري
- قطاع تكنولوجيا المعلومات
- إدارة العمليات
- قطاع الخدمات المساندة
- إدارة الرقابة المالية
- بيئة الرقابة العامة
- وحدة مكافحة غسيل الأموال
- إدارة المخاطر والالتزام
- الإدارة القانونية
- إدارة التدقيق الداخلي
- إدارة التسويق والعلاقات العامة
- إدارة التخطيط الاستراتيجي
- هيئة الفتوى والرقابة الشرعية
- وحدة شكاوى العملاء

إضافة إلى ما سبق قمنا بفحص السجلات المحاسبية والسجلات الأخرى وأنظمة الرقابة الداخلية للشركات المالية التابعة للبنك وهي كما يلي:

- بيت التمويل الكويتي (البحرين)
- بيت التمويل الكويتي (ماليزيا) برهاد
- بيت التمويل الكويتي التركي
- شركة المثنى للاستثمار
- مجموعة عارف للاستثمارية
- بيت التمويل الكويتي للأسهم الخاصة
- شركة بيت السيولة
- بيت التمويل الكويتي للخدمات المالية
- بيت التمويل الكويتي السعودي

تقرير الأجر والمكافآت

سياسة الأجر والمكافآت

تتماشى سياسة الأجر والمكافآت في بيت التمويل الكويتي مع استراتيجيات وأهداف البنك، وكذلك مع أحكام قانون العمل في القطاع الأهلي، وكذلك تتضمن جميع متطلبات حوكمة الشركات الصادرة من بنك الكويت المركزي في يونيو 2012. تتضمن مكافآت الموظفين كلا من العناصر الثابتة والمتغيرة، والتي تشمل الرواتب والأجر، وحوافز قصيرة وطويلة الأجل. تم تصميم هذه السياسة بغرض الجذب، والاحتفاظ وتقديم مكافآت تنافسية لمن يتمتعون بالخبرات، والمهارات، والقيم، والسلوك اللازم لتحقيق أهداف البنك العامة.

مكافآت الموظفين في بيت التمويل الكويتي مرتبطة مباشرة بأداء البنك قصير وطويل الأجل. وتتماشى كذلك مكونات حزمة المكافآت مع قابلية البنك لاستيعاب المخاطر قصيرة وطويلة المدى. تشمل السياسة آليات من شأنها التحكم في مجموع المكافآت بناءً على الأداء المالي للبنك، وفي حالة ضعف الأداء المالي قد يطبق "نظام التراجع" وذلك للحفاظ على مصالح البنك.

يقوم مجلس إدارة البنك بمساعدة من لجنة الترشيحات والمكافآت، باعتماد وتعديل سياسة الأجر والمكافآت في البنك وتصميمها، ويقوم دورياً بمراجعة عملية تنفيذ السياسة ومدى فعاليتها لضمان عملها على النحو المنشود.

عناصر الأجر والمكافآت

يتم الجمع بين العناصر المختلفة من الأجر والمكافآت لضمان تواجد حزمة الأجر المناسبة والمتوازنة والتي من شأنها أن تعكس الدرجة الوظيفية، القسم الذي يعمل فيه الموظف، ونوع الوظيفة، وكذلك ممارسات السوق. وتشمل مكونات الأجر التي تمنح للموظف ما يلي:

1. الراتب الأساسي
2. المزايا والبدلات

تعكس الرواتب مهارات الأفراد وخبراتهم، ويتم مراجعتها سنوياً في سياق التقييم السنوي للأداء. ويتم بشكل دوري مقارنة الرواتب والبدلات في بيت التمويل الكويتي مع ما يشابهها في البنوك الأخرى. تتم زيادة الرواتب في حال تغير الدور و/أو الوظيفة، وزيادة في المسؤولية أو لمماثلة أحدث بيانات السوق المتاحة. ويمكن أيضاً زيادة الرواتب بما يتماشى مع اللوائح المحلية.

لدى البنك عملية رسمية لإدارة وتقييم وقياس أداء الموظفين على جميع المستويات. في بداية العام، يقوم الموظفون ورؤسائهم بتخطيط وتوثيق أهداف الأداء السنوية، الكفاءات المطلوبة، وخطط التنمية الشخصية للموظفين. في مقابلة تقييم الأداء السنوي، يقوم الرؤساء والمراجعين بتقييم وتسجيل الأداء مقارنة بالأهداف المعتمدة. ويتم اتخاذ القرارات بشأن تعديل رواتب الموظفين الثابتة والحوافز المبنية على الأداء بناءً على مراجعة الأداء السنوي.

وتقدم مزايا أخرى مثل الإجازات السنوية، والإجازة الطبية والإجازات الأخرى، والتأمين الطبي، تذكرة سنوية، والبدلات على أساس عقود العمل الفردية وممارسات السوق المحلية والقوانين المعمول بها.

إفصاحات الأجر والمكافآت طبقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي حول حوكمة الشركات

وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي حول حوكمة الشركات، قمنا بالإفصاح عن الأجر المدفوعة لفئات معينة من الموظفين والمبالغ المدفوعة لكل فئة. ويشمل التحليل العناصر المتغيرة والثابتة للأجر والمكافآت، وأساليب الدفع المستخدمة.

أولاً: مكافآت أعضاء مجلس الإدارة

يتم الإفصاح عن المكافآت المالية التي تدفع لمجلس الإدارة في الإيضاح رقم 30 ورقم 33 من القوائم المالية السنوية.

ثانياً: المكافآت المدفوعة للأعضاء التنفيذيين الأعلى أجراً في بيت التمويل الكويتي

بحسب تعليمات بنك الكويت المركزي بشأن قواعد حوكمة الشركات، قمنا في هذا القسم بإدراج إجمالي الأجر والمكافآت المدفوعة لخمسة كبار تنفيذيين الذين تلقوا أعلى مكافآت في البنك لعام 2013، والتي تتضمن رواتبهم والحوافز قصيرة وطويلة الأجل. وبما أنه يجب أن تتضمن هذه المجموعة الرئيس التنفيذي (CEO)، ورئيس المخاطر (CRO)، رئيس الرقابة المالية (CFO)، ورئيس التدقيق الداخلي في حال أحدهم لم يكن مضموناً في هذه المجموعة، يحتوي هذا القسم على إجمالي الأجر والمكافآت المدفوعة في البنك لعام 2013 لخمسة كبار تنفيذيين الذين تلقوا أعلى مكافآت بالإضافة إلى اثنين من المناصب الواجب ذكرها والتي لم تكن ضمن المناصب الخمسة الأخرى. بلغ إجمالي المكافآت المدفوعة لهذه المجموعة (أعلى 5 + 2) 2,932,148 دينار كويتي. وشملت حزمة المكافآت الممنوحة لهذه المجموعة مكونات الأجر الثابتة والمتغيرة بما في ذلك المرتبات (الأساسية والادستحقاقات / البدلات)، قصيرة الأجل بما يشمل المكافآت الثابتة والمتغيرة النقدية السنوية، فضلا عن الحوافز طويلة الأجل ومزايا نهاية الخدمة.

ثالثاً: المكافآت بحسب مجموعات الموظفين المختلفة في بيت التمويل الكويتي

1. الرئيس التنفيذي ونوابه و/ أو كبار التنفيذيين الآخرين الذين يخضع تعيينهم لموافقة السلطات الرقابية والإشرافية: بلغ مجموع الأجر المدفوعة لهذه الفئة 3,779,480 دينار كويتي. وشملت حزمة المكافآت الممنوحة لهذه الفئة مكونات الأجر الثابتة والمتغيرة بما في ذلك المرتبات (الأساسية والنقدية / المزايا غير النقدية / البدلات الأساسية والنقدية)، والحوافز قصيرة الأجل بما يشمل المكافآت الثابتة والمتغيرة النقدية السنوية، فضلا عن الحوافز طويلة الأجل ومزايا نهاية الخدمة. هذه المجموعة لا تشمل على تفاصيل مكافآت مدير الاستثمارات، والتي تمت الموافقة عليها من قبل بنك الكويت المركزي، حيث استقال من منصبه في شهر فبراير 2013.

2. موظفي الرقابة المالية والمخاطر: بلغ مجموع الأجر المدفوعة لهذه الفئة 3,509,230 دينار كويتي. حزمة الأجر لموظفي هذه الفئة تختلف استناداً لدرجاتهم فضلاً عن عقود العمل الفردية. وتشمل حزمة المكافآت الممنوحة لهذه الفئة مكونات الأجر الثابتة والمتغيرة بما في ذلك المرتبات (الأساسية والادستحقاقات / البدلات)، والحوافز قصيرة الأجل بما يشمل المكافآت الثابتة والمتغيرة النقدية السنوية، فضلا عن الحوافز طويلة الأجل لكبار المسؤولين التنفيذيين الذين هم مؤهلون لهذا المخطط وكذلك مزايا نهاية الخدمة.

3. المتعرضون للمخاطر المادية بلغ مجموع الأجر المدفوعة لهذه الفئة 2,840,182 دينار كويتي. وتشمل فئة الإدارة العليا ورؤساء الأقسام من الوظائف ذات السلطات المالية والذين يقوموا بتفويض المسؤوليات لموظفي إدارتهم، وتكون لهم المسؤولية النهائية والخضوع للمساءلة عن المخاطر المتخذة. وتشمل حزمة المكافآت الممنوحة لهذه الفئة مكونات الأجر الثابتة والمتغيرة بما في ذلك المرتبات (الأساسية والادستحقاقات / البدلات)، والحوافز قصيرة الأجل بما يشمل المكافآت الثابتة والمتغيرة النقدية السنوية، فضلا عن الحوافز طويلة الأجل ومزايا نهاية الخدمة. هذه المجموعة لا تشمل على تفاصيل مكافآت مدير الاستثمارات، والذي تمت الموافقة عليها من قبل بنك الكويت المركزي، حيث استقال من منصبه في شهر فبراير 2013.

تقرير نشاط إدارة المخاطر

التطورات في إدارة المخاطر خلال عام 2013

لقد كان عام 2013 مليئاً بالتطور المستمر والذي شمل أعمال إدارة المخاطر طبقاً لخطة التطوير التي بدأت في عام 2011 وذلك بهدف تعزيز هيكل إدارة المخاطر التي تغطي أنشطة الخدمات المالية في الكويت وخارجها على مستوى المجموعة، حيث نجحت إدارة المخاطر خلال العام في تطوير واعتماد خطة لإدارة رأس المال والنجاح في زيادة معدلات كفاية رأس مال البنك.

وقد تمكنا من تطوير إطار تخصيص رأس المال للمجموعة الذي أقر في الميزانية.

ولقد طورنا أكثر من 21 بنداً من سياسات المخاطر والحوكمة في الكويت طبقاً لدليل سياسة الإجراءات، وتمكنا من تطبيق اختبارات الضغط والتقييم الداخلي لكفاية رأس المال على مستوى مجموعة "بيتك" والبنوك التابعة، كما تم تطوير مؤشرات الأداء المالي والإداري وفقاً لمنهج (CAMELBCOM) وذلك بشكل آلي ومنتظم يجرى كل ثلاثة أشهر سنوياً، وتحليل نتائجها في تقرير يرفع إلى مجلس الإدارة.

واستكملت خلال العام صياغة خطة رأس المال واختبارات ICAAP لتقييم رأس المال الداخلي في "بيتك" - ماليزيا بدعم ومساندة إدارة المخاطر، وقد ساهمت إدارة المخاطر بمشاركتها الفعالة في إقرار الموازنة والخطة المالية للعام 2013.

كما ساهمت إدارة المخاطر بمجهوداتها بالتعاون مع إدارة الرقابة المالية، في تصميم وتطوير إطار تسعير تحويل الأموال في "بيتك" في دولة الكويت، وتطوير معايير تقييم مخاطر الائتمان على مستوى المنتجات وولسيما التمويل العقاري، ولقد قامت إدارة المخاطر بتطوير أطر عملها لتحديد المخاطر التشغيلية بفاعلية، كما تم تطوير نماذج القيمة المعرضة للمخاطر VAR والناجمة عن انكشافات العملة الأجنبية.

كما قامت إدارة المخاطر في المرحلة الأولى من تطبيق حساب الضريبة الأجنبية، وتبدأ المرحلة الثانية في عام 2014، كما تم توقيع اتفاقية مع شركة (Protivity) لتزويد التقارير الرقابية الصادرة عن "بيتك" بأعلى كفاءة ممكنة.

وخلال عام 2013 قامت إدارة المخاطر بالتعاون مع إدارة الرقابة المالية، بتقييم آثار معايير لجنة بازل III المقترحة من قبل بنك الكويت المركزي والاستعداد لتوفير كافة المعلومات المطلوبة والبيانات المقدمة لتقييم الأثر الكمية لبازل III.

وقد اعتمد مجلس الإدارة خلال عام 2013 خطة الموازنة السنوية التي تشمل مجموعة أهداف لإدارة المخاطر منها تحسين إدارة المخاطر لأنظمة تكنولوجيا المعلومات، وإدارة مخاطر السيولة.

استقلالية إدارة المخاطر:

إن لدى البنك وظيفة إدارة مخاطر مستقلة بما فيها رئيس المخاطر حيث تتمتع بصلاحيات وإمكانية كافية للوصول إلى مجلس الإدارة، وإن موقف إدارة المخاطر يؤكد بأن القضايا التي أثّرت من قبل مديري المخاطر تلقى الاهتمام اللازم من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا وخطوط الأعمال. حيث يتم تعيين رئيس المخاطر وإنهاء خدماته من قبل مجلس الإدارة وبعد موافقة مسبقة من بنك الكويت المركزي، كما لا يسأل عن أي مسؤوليات مالية، وله أن يرفع تقاريره مباشرة إلى رئيس لجنة المخاطر والأصول والتي تقدمها مباشرة إلى رئيس مجلس الإدارة، حيث إن لرئيس المخاطر حق الوصول الكامل إلى رئيس مجلس إدارة البنك لرفع أي قضايا مباشرة عند الحاجة لذلك، ولرئيس المخاطر أيضاً أن يجتمع مع أعضاء المجلس غير التنفيذيين وأعضاء لجنة المخاطر والأصول في حالة غياب الإدارة العليا.

ويضمن مجلس الإدارة تمتع رئيس المخاطر بصلاحيات التأثير على قرار البنك فيما يتعلق بانكشافات المخاطر، حيث إن إدارة المخاطر لها أهميتها الكافية في البنك، وعلى الرغم من أن إدارة المخاطر مستقلة بشكل كامل عن وحدات الأعمال التي تراجع أنشطتها وانكشافاتها، إلا أن لديها صلاحية الوصول إلى كل خطوط العمل الداخلية والخارجية وذلك من أجل فهم مجالات عملها بما يسمح لإدارة المخاطر من القيام بعملها، ولها أن تطلب أي معلومات ذات صلة لتقييم انكشافات المخاطر بالسبل المناسبة.

إفصاحات معيار كفاية رأس المال

إفصاحات معيار كفاية رأس المال

تم إعداد الإفصاحات النوعية والكمية المتعلقة بمعيار كفاية رأس المال ضمن إطار بازل2 للبنوك الإسلامية المرخصة في دولة الكويت طبقا لقواعد وتعليمات بنك الكويت المركزي الصادرة في التعميم رقم r/2 ب أ/2009/44 بتاريخ 15 يونيو 2009. تستند الإفصاحات العامة المتعلقة بمعيار كفاية رأس المال بازل 2 إلى احتساب الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال اللازم لتغطية مخاطر الائتمان والسوق وفقا للأسلوب القياسي، والحد الأدنى لمتطلبات رأس المال اللازم لتغطية مخاطر التشغيل وفقا للأسلوب المؤشر الأساسي.

أولاً: هيكل المجموعة

تتمحور الأنشطة الرئيسية لبيت التمويل الكويتي ش.م.ك.(البنك) وشركاته التابعة المجمعة (المجموعة) في تقديم خدمات مصرفية وعمليات تمويل واستثمار وفقا للشريعة الإسلامية، ويتم تجميع الشركات التابعة بالكامل ضمن الميزانية العمومية وقائمة الدخل على الأساس النسبي واستخدام سياسات محاسبية متماثلة ، وتُستخدم طريقة حقوق الملكية للتسجيل المحاسبي. إن الشركات التابعة (المجمعة) والشركات الزميلة (الاستثمارات الهامة) بيانها كالتالي:

1. الشركات التابعة

1.1. بيت التمويل الكويتي – (ماليزيا) برهاد

بنك إسلامي تابع مملوك بنسبة 100% (2012 : 100%) مسجل بدولة ماليزيا منذ عام 2006، تتركز الأنشطة الرئيسية للبنك في تقديم منتجات تمويلية إسلامية والاستثمار في النشاط العقاري وتمويل الشركات.

1.2. شركة ”بيتك“ للأسهم الخاصة ذ.م.م.

شركة استثمارية تابعة مملوكة بنسبة 100% (2012 : 100%) مسجلة بجزر الكايمن، وتتمثل الأنشطة الرئيسية في الاستثمار في أسهم الشركات الخاصة حول العالم.

1.3. بيت التمويل الكويتي للخدمات المالية الخاصة ذ.م.م.

شركة تابعة مملوكة بنسبة 100% (2012 : 100%) مسجلة بجزر الكايمن، لدى الشركة شركة واحدة تابعة ، تتمثل أنشطة الشركة في مجال الاستثمار والتطوير العقاري خارج الكويت.

1.4. شركة المثنى للاستثمار ش.م.ك. (مقفلة)

شركة استثمارية تابعة مملوكة بنسبة 100% (2012 : 100%)، تتركز أنشطتها الرئيسية في كافة أنشطة الاستثمار والتمويل الإسلامي والمتاجرة في الأسهم واستثمارات الملكيات الخاصة وأنشطة الاستثمار العقاري وخدمات إدارة الأصول.

1.5. شركة بيت التمويل الكويتي العقارية ش.م.ك. (مقفلة)

شركة استثمارية تابعة مملوكة بنسبة 100% (2012 : 100%)، تقوم الشركة بتملك وبيع وشراء وتطوير العقارات والأراضي المملوكة للشركة وكذلك بالإنباءة عن العملاء داخل دولة الكويت وخارجها.

1.6. شركة المشروعات التنموية القابضة ش.م.ك. (مقفلة)

شركة تابعة مملوكة بنسبة 100% (2012 : 100%)، وتتمثل الأنشطة الرئيسية لها في تملك أصول استراتيجية طويلة الأجل من خلال الاستثمار أو التمويل في شركات ذات أنشطة اقتصادية صناعية وأخرى تجارية.

1.7. شركة ”بيتك“ للاستثمار العقاري ش.م.س.

شركة تابعة مملوكة بنسبة 100% (2012 : 100%)، مسجلة بالمملكة العربية السعودية، وتتمثل الأنشطة الرئيسية لها في الاستثمار والتطوير العقاري.

1.8. شركة بيت التمويل الكويتي للاستثمار ش.م.ك. (مقفلة)

شركة استثمارية تابعة مملوكة بنسبة 100% (2012 : 100%)، تتمثل الأنشطة الرئيسية بها في عمليات التمويل والاستثمار ذات الجودة العالية والمخاطر المحدودة وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية الغراء.

1.9. بيت التمويل السعودي الكويتي ش.م.س. (مقفلة)

شركة تابعة مملوكة بنسبة 100% (2012 : 100%)، مسجلة بالمملكة العربية السعودية، إن نشاط الشركة يتمثل في مزاوله أعمال الأوراق المالية من خلال ممارسة أنشطة متعددة وهي التعامل بصفة أصيل أو وكيل التعهد بالتغطية والإدارة والترتيب والمشورة والحفظ في أعمال الأوراق المالية.

1.10. شركة أنظمة الكمبيوتر المتكاملة العالمية ش.م.ك. (مقفلة)

شركة تابعة مملوكة بنسبة 97% (2012 : 97%)، وتتمثل أنشطة الشركة في تسويق وتطوير البرمجيات ومعدات الحاسب الدلي وفي تقديم الاستشارات الفنية المتخصصة.

1.11. بيت التمويل الكويتي (البحرين) ش.م.ب.

بنك إسلامي تابع مملوك بنسبة 100% (2012 : 93%) مسجل بمملكة البحرين منذ عام 2002، تتركز أنشطة البنك في تقديم المنتجات والخدمات المصرفية الإسلامية وإدارة الحسابات الاستثمارية بنظام المشاركة في الأرباح وتقديم عقود تمويلية إسلامية ومنها بيع التجزئة. وتتسع أنشطة الشركات التابعة لتشمل قطاع الخدمات والاتصالات والنشاط الاستثماري العقاري.

1.12. البنك الكويتي التركي للمساهمة

بنك إسلامي تابع مملوك بنسبة 62% (2012 : 62%)، مسجل بدولة تركيا منذ عام 1989، تتمثل الأنشطة الرئيسية للبنك في تقديم خدمات ومنتجات تمويلية إسلامية، واستثمار الأموال على أساس المشاركة في الربح والخسارة. وتتسع أنشطة الشركات التابعة لتشمل أنشطة التمويل العقاري.

1.13. شركة ألدكو لتمويل شراء وتأجير الطائرات ش.م.ك. (مقفلة)

شركة تمويل إسلامية تابعة مملوكة بنسبة 53% (2012 : 53%)، تتمثل أنشطة الشركة في عمليات شراء الطائرات وتأجيرها وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية الغراء.

1.14. مجموعة عارف الإستثمارية ش.م.ك. (مقفلة)

شركة استثمارية مملوكة بنسبة 52% (2012 : 52%)، تتنوع أنشطة الشركة في الأنشطة التمويلية الإسلامية وأنشطة الاستثمار العقاري. وتتسع الأنشطة من خلال الشركات التابعة في مجال الطاقة والخدمات التعليمية والطبية والنقل والتكنولوجيا المعلوماتية.

1.15. شركة الإنماء العقارية ش.م.ك. (مقفلة)

شركة تابعة مملوكة بنسبة 50% (2012 : 50%)، وتتمثل الأنشطة الرئيسية للشركة في مجال التطوير العقاري إلى جانب عمليات الإيجار التشغيلي.

1.16. شركة الخدمات العامة ش.م.ك. (مقفلة)

شركة تابعة مملوكة بنسبة 80% ، وتتمثل الأنشطة الرئيسية للشركة في انجاز كافة المعاملات الخاصة بالشركات والهيئات والافراد عن طريق مكاتب الخدمة الخاصة بها ، وتقديم الاستشارات الادارية والفنية.

2. الشركات الزميلة المباشرة

2.1. شركة مجموعة الخصوصية القابضة ش.م.ك. (مقفلة)

شركة زميلة مملوكة بنسبة 40% من خلال المجموعة (2012 : 40%)، تمارس الشركة عدداً من الأنشطة المتمثلة في تملك أسهم شركات والاشتراك في تأسيس شركات وإقراضها وإدارتها وكفالتها، تملك حقوق الملكية الصناعية والاستثمار في محافظ استثمارية مدارة من قبل الغير.

2.2. الشركة الأولى للتأمين التكافلي ش.م.ك. (مقفلة)

شركة زميلة مملوكة بنسبة 28% (2012 : 28%) تعمل في نشاط التأمين التكافلي الإسلامي وتقديم الاستشارات والدراسات الفنية الخاصة بعمليات إعادة التأمين، إلى جانب استثمار الأموال في الصناديق التي تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية.

2.3. بيت الإستثمار الخليجي ش.م.ك. (مقفلة)

شركة استثمارية زميلة مملوكة بنسبة 20% (2012 : 20%). إن الأنشطة الرئيسية للشركة تتمثل في أنشطة الاستثمار والخدمات المالية والاستشارية المتعلقة بها.

2.4. مصرف الشارقة الإسلامي ش.م.ع.

بنك إسلامي زميل مملوك بنسبة 20% (2012 : 20%) مسجل بإمارة الشارقة بدولة الإمارات العربية المتحدة منذ عام 1975، تتمثل أنشطة المصرف الرئيسية في تقديم خدمات الصيرفة ومنتجات التمويل الإسلامية والتخصص في تمويلات الشركات واستثمار الأموال وإدارة الأصول.

ثانياً: هيكل رأس المال

يتكون رأس مال المجموعة من الشريحة (1) من رأس المال والتي تعبر عن القوة الأساسية للمجموعة وتشمل رأس المال والاحتياطيات وحقوق الأقلية وذلك بعد استبعاد أسهم الخزانة والشهرة والمؤسسات المالية غير المجمعة واستثمارات الأقلية المؤثرة والاستثمار في شركات التأمين طبقاً للقواعد والتعليمات.

لا توجد أدوات رأس مال مبتكرة أو معقدة في هيكل رأس مال البنك والتي تتعارض في جوهرها مع أحكام الشريعة الإسلامية.

كما في 31 ديسمبر 2013، بلغت الشريحة (1) "رأس المال الأساسي" مبلغ 1,937,094 ألف دينار كويتي (2012: 1,503,852 ألف دينار كويتي)، كما بلغت الشريحة (2) "رأس المال المساند" 23,852 ألف دينار كويتي (2012: 40,851 ألف دينار كويتي) كما هو موضح أدناه:

هيكل رأس المال	2013 ألف دينار كويتي	2012 ألف دينار كويتي
<u>شريحة (1): رأس المال الأساسي</u>		
رأس المال المدفوع	383,350	290,416
الاحتياطيات المعلنة	1,352,665	1,063,281
حقوق الأقلية في الشركات التابعة للمجموعة	336,356	311,318
المجموع (1)	2,072,371	1,665,015
<u>الاستقطاع من الشريحة (1) من رأس المال الأساسي</u>		
أسهم الخزانة	56,118	54,028
الشهرة	10,817	45,612
مؤسسات مالية تابعة "غير مجمعة"	-	1,556
استثمارات الأقلية المؤثرة	65,967	57,592
الاستثمارات في شركات التأمين	2,375	2,375
المجموع (2)	135,277	161,163
أ. إجمالي الشريحة (1) من رأس المال	1,937,094	1,503,852
<u>شريحة (2): رأس المال المساند</u>		
احتياطيات إعادة تقييم الأصول	(26,579)	(14,438)
احتياطيات القيمة العادلة	(3,661)	(2,482)
المخصصات العامة	122,434	119,294
المجموع (3)	92,194	102,374
<u>الاستقطاع من الشريحة (2) من رأس المال المساند</u>		
مؤسسات مالية تابعة "غير مجمعة"	-	1,556
استثمارات الأقلية المؤثرة	65,967	57,592
الاستثمارات في شركات التأمين	2,375	2,375
المجموع (4)	68,342	61,523
ب. إجمالي الشريحة (2) من رأس المال	23,852	40,851
إجمالي رأس المال المتوفر	1,960,946	1,544,703

ثالثاً: نسب كفاية رأس المال

في 31 ديسمبر 2013، بلغ إجمالي معدل كفاية رأس المال المجمع 17.44% (2012: 13.93%) وقد بلغ معدل الشريحة (1) 17.23% (2012: 13.57%) مقابل متطلبات الجهات الإشرافية بنسبة 12%.

تتأكد المجموعة من الالتزام بمتطلبات بنك الكويت المركزي بمراقبة كفاية رأس المال بتطبيق حدود داخلية تدعمها منهجية خاصة بتخطيط رأس المال.

معيار كفاية رأس المال للبنوك التابعة

إن البنوك التابعة للمجموعة تخضع بشكل مباشر إلى الجهات الرقابية الإشرافية في البلاد المسجلة بها بالإضافة إلى احتساب معيار كفاية رأس المال بازل (2) وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي للبنوك الإسلامية. إن أهم المؤشرات لمعيار كفاية رأس المال للبنوك التابعة بيانها كالتالي:

المجموعة المصرفية	2013 معدل شريحة (1)	2012 معدل شريحة (1)	إجمالي معدل رأس المال
بيت التمويل الكويتي - ماليزيا	16.24%	17.32%	14.87%
بيت التمويل الكويتي - البحرين	21.53%	23.61%	22.25%
البنك الكويتي التركي للمساهمة	15.65%	16.60%	16.59%

رابعاً: الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر ورأس المال اللازم

1. مخاطر الائتمان

إن الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال لتغطية مخاطر الائتمان كما في 31 ديسمبر 2013 قد بلغت 1,157,510 ألف دينار كويتي (2012: 1,126,853 ألف دينار كويتي) كما هو موضح بالتفصيل في البيان التالي:

م	بيان الانكشافات المعرضة لمخاطر الائتمان	إجمالي الانكشافات	صافي الانكشافات	الأصول المرجحة	المتطلبات الرأسمالية
1	بنود نقدية	198,337	198,337	-	-
2	المطالبات على الدول	2,885,671	2,881,838	237,934	28,552
3	المطالبات على مؤسسات القطاع العام	60,279	60,279	9,639	1,157
4	المطالبات على البنوك	1,074,287	1,073,750	198,003	23,760
5	المطالبات على الشركات	3,462,570	2,761,850	2,080,513	249,662
6	الانكشافات الاستهلاكية الرقابية	2,824,642	2,573,580	1,964,783	235,774
7	عمليات التمويل السكنية المؤهلة	354,791	119,666	33,485	4,018
8	الانكشافات التي فات تاريخ استحقاقها	550,609	208,527	95,999	11,520
9	مراكز السلع والبضائع	613,746	613,746	606,782	72,814
10	الاستثمارات العقارية	899,787	899,787	1,438,920	172,670
11	عمليات الاستثمار والتمويل مع العملاء	2,352,545	1,416,724	1,715,399	205,848
12	الصكوك والتصكيك	175,271	175,271	96,258	11,551
13	الانكشافات الأخرى	1,461,078	1,461,078	1,168,200	140,184
	الإجمالي	16,913,613	14,444,433	9,645,915	1,157,510

رابعاً: الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر ورأس المال اللدزم (تتمة)

1. مخاطر الائتمان (تتمة)

م	بيان الانكشافات المعرضة لمخاطر الائتمان	إجمالي الانكشافات	صافي الانكشافات	الأصول المرجحة	المتطلبات الرأسمالية
1	بنود نقدية	444,262	444,262	-	-
2	المطالبات على الدول	1,422,286	1,418,447	148,098	17,772
3	المطالبات على مؤسسات القطاع العام	70,588	70,588	11,091	1,331
4	المطالبات على البنوك	1,150,758	1,150,758	325,357	39,043
5	المطالبات على الشركات	3,579,218	2,922,196	2,177,141	261,257
6	الانكشافات الاستهلاكية الرقابية	2,565,826	2,311,943	1,715,167	205,820
7	عمليات التمويل السكنية المؤهلة	292,574	92,584	25,458	3,055
8	الانكشافات التي فات تاريخ استحقاقها	431,002	203,778	107,066	12,848
9	مراكز السلع والبضائع	541,247	541,247	527,620	63,314
10	الاستثمارات العقارية	872,131	872,131	1,371,206	164,545
11	عمليات الاستثمار والتمويل مع العملاء	2,477,522	1,462,986	1,731,658	207,799
12	الصكوك والتصكيك	164,254	164,254	108,229	12,987
13	الانكشافات الأخرى	1,453,889	1,453,889	1,142,360	137,082
	الإجمالي	15,465,557	13,109,063	9,390,451	1,126,853

2. مخاطر السوق

قدرت الانكشافات المرجحة لمخاطر السوق المحتسبة خلال العام المالي 2013 بمبلغ 648,574 ألف دينار كويتي (2012: 839,292 ألف دينار كويتي) وفقاً للأسلوب القياسي. كما بلغ الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال لتغطية مخاطر السوق 77,829 ألف دينار كويتي (2012: 100,715 ألف دينار كويتي).

إن من الوسائل المستخدمة للتخفيف من مخاطر أسعار الصرف هي عمليات التقاص الحاصلة من عمليات الودائع التبادلية مع البنوك والمؤسسات المالية التي يتعرض لها البنك الإسلامي.

3. مخاطر التشغيل

إن الانكشافات المرجحة لمخاطر التشغيل المحتسبة خلال العام المالي 2013 هي 948,638 ألف دينار كويتي (2012: 856,008 ألف دينار كويتي) وفقاً للأسلوب المؤشر الأساسي. إن المبلغ المحتسب للانكشافات المرجحة لمخاطر التشغيل يكفي لتغطية أي مخاطر متوقعة للاحتفاظ بمعدل مناسب لأرباح المساهمين وأصحاب حسابات الاستثمار. كما بلغ الحد الأدنى المطلوب لتغطية مخاطر التشغيل مبلغ 113,837 ألف دينار كويتي (2012: 102,721 ألف دينار كويتي).

إدارة المخاطر

تعد إدارة المخاطر جزءاً لا يتجزأ من عمليات صنع القرار في المجموعة. ويتم تنفيذ ذلك في ظل عملية حوكمة تؤكد على وجود تقييم مستقل للمخاطر وأن التحكم والرقابة والإشراف تتم بصورة مباشرة من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا. ويعمل بيت التمويل الكويتي بشكل مستمر على رفع مستوى قدرات وإمكانيات إدارة المخاطر في ضوء التطورات التي يشهدها قطاع الأعمال وأيضاً في ضوء تطورات تعليمات النظام المصرفي ولوائح سوق الأوراق المالية وأفضل الممارسات المطبقة في إدارة المخاطر. من ضمنها "الخطوط الدفاعية الثلاثة".

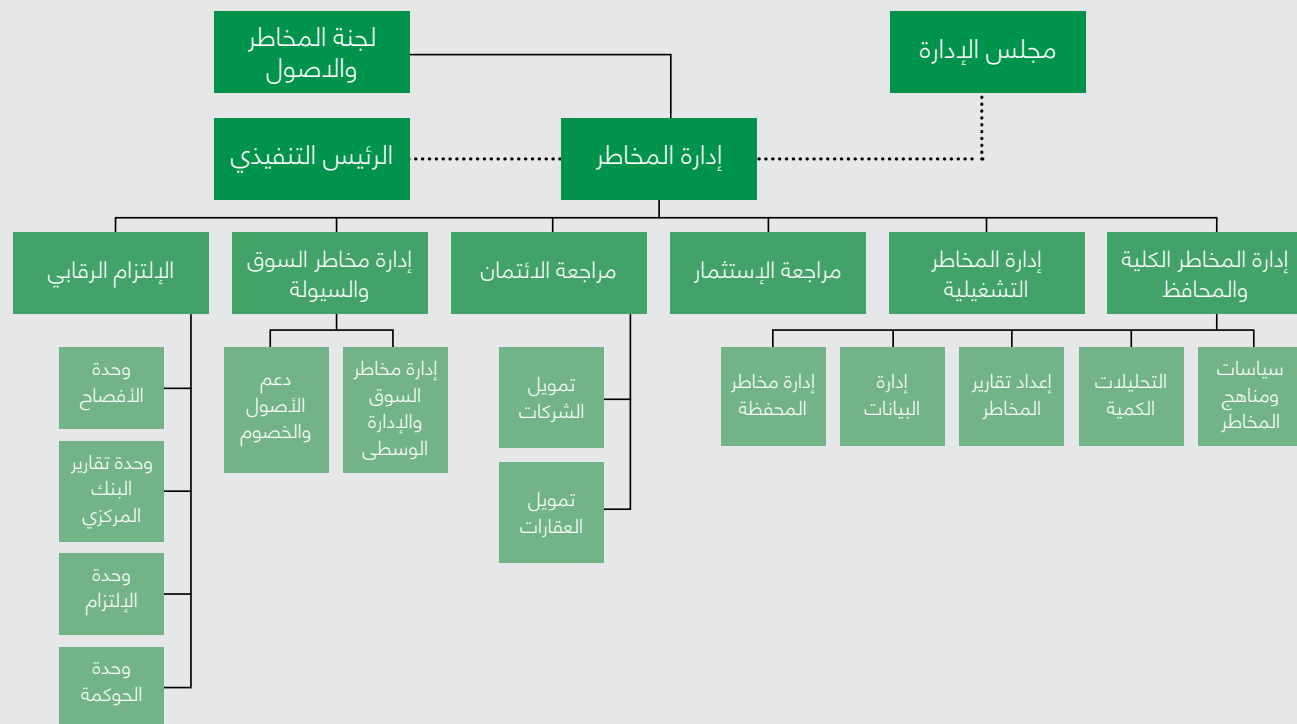
خط الدفاع الأول هو وحدات الأعمال، والتي تدير العلاقة مع العميل. وتكمن مسؤوليتها في فهم متطلبات العميل للتخفيف من مخاطر تعثر العميل عن السداد أو مخاطر السحب المبكر للودائع، وهي مسؤولة أيضاً على الحفاظ على العمليات التي من خلالها يخدم "بيتك" العملاء وذلك من أجل تخفيف أي مخاطر تشغيلية ومخاطر السمعة.

وتأتي وظائف إدارة المخاطر والرقابة المالية لتمثل خط الدفاع الثاني، وهي المسؤولة عن تطوير أطر عمل إدارة المخاطر و الرقابة المالية المسؤولة أيضاً عن إجراء تقييم وتوجيه مستقل لإدارة المخاطر وأنشطة الرقابة.

1. هيكل حوكمة المخاطر على مستوى المجموعة

إن مجلس الإدارة هو المسؤول النهائي عن الإشراف على إدارة المخاطر والرقابة في بيت التمويل الكويتي، وهو الذي يقوم بتحديد المستويات المقبولة من المخاطر (نزعة المخاطر) داخل المجموعة. ويفوض مجلس الإدارة جزء من هذه المسؤولية للجنة المخاطر والأصول و لجنة التدقيق. وعلى المستوى التنفيذي، يتم إدارة المخاطر من قبل فريق الإدارة العليا وبدوره يقوم برفع التقارير إلى الرئيس التنفيذي. ولدى بيت التمويل الكويتي (رئيس مستقل لإدارة مخاطر والذي يملك صلاحية الاتصال المباشر بلجنة المخاطر والأصول ورئيس رقابة مالية مستقل لديه صلاحية الاتصال مع لجنة التدقيق بالمجلس). ولدى بيت التمويل الكويتي - الكويت مجموعة من اللجان، مثل لجنة الائتمان ولجنة الأصول والخصوم ولجنة المخاطر التشغيلية. ويقوم بإدارة المخاطر على مستوى المجموعة من خلال لجان تتكون من رئيس إدارة الرقابة المالية ورئيس المخاطر، ويعمل كلا منهما على التواصل المستمر مع الشركات التابعة بهدف إدارة المخاطر والقيام بعمليات الرقابة.

2. الهيكل التنظيمي لإدارة المخاطر في بيت التمويل الكويتي



تم تنظيم إدارة المخاطر في بيت التمويل الكويتي على أسس وظيفية. يقع على عاتق المدراء التنفيذيين في إدارة المخاطر مسؤولية صريحة فيما يتعلق بمخاطر الائتمان ومخاطر السوق والسيولة ومخاطر الاستثمار والمخاطر التشغيلية والمخاطر الكلية والمحافظة، ويتم أيضاً رفع التقارير التي تتعلق بالالتزام الرقابي ومتابعة الائتمان إلى رئيس إدارة المخاطر، بينما يتم رفع التقارير التي تتعلق بوحدة مكافحة غسيل الأموال مباشرة إلى رئيس مجلس الإدارة. وتعد إدارة المخاطر هي المسؤولة عن تطوير وتنفيذ العمليات لتحديد وتقييم ومراقبة المخاطر وإعداد التقارير بشأنها. تعمل بشكل مستقل عن وحدات الأعمال ومراجعة دقيقة لجميع الصفقات الاستثمارية والتمويلية وكذلك المبادرات الاستراتيجية مثل المنتجات والأسواق الجديدة. كما أنها تعمل أيضاً على إدارة الأصول والخصوم للمجموعة من خلال الاستخدام الأمثل لرأس المال وتعمل بشكل وثيق مع إدارة الخزينة للتقليل من المخاطر المرتبطة بالتمويل والسيولة بجميع العملات التي تعمل بها المجموعة.

3. الارتقاء بثقافة إدارة المخاطر والتدريب والتوعية بشأنها

يسعى بيت التمويل الكويتي جاهداً إلى زيادة الوعي وتعزيز ثقافة إدارة المخاطر في المجموعة ككل. وفي ظل الدعم الكبير الذي يوفره مجلس الإدارة، يقوم بيت التمويل الكويتي بتطوير سياسات وإجراءات إدارة المخاطر ويقوم أيضاً بتوضيح الأدوار والمسؤوليات الخاصة بهما، والهدف من ذلك هو ضمان الاهتمام بالمخاطر في جميع الاستثمارات والقرارات التمويلية وكذلك في جميع العمليات الرئيسية، وذلك لحماية البنك من الخسائر المستقبلية ومن أجل تعزيز قيمة حقوق الملكية للمساهمين وكذلك المودعين. وتعمل إدارة المخاطر بصورة فعالة على تنظيم ورش عمل ودورات توعوية في الأثناء المختلفة للمجموعة من أجل تحسين فهم الموظفين للمخاطر الكامنة في أنشطتها والخطوات المطلوبة للتخفيف من هذه المخاطر.

4. أنواع المخاطر

يتعرض بيت التمويل الكويتي، بما في ذلك شركاته التابعة، لأنواع مختلفة من المخاطر. وتتمثل الأنواع الرئيسية للمخاطر في مخاطر الائتمان ومخاطر السوق والسيولة والمخاطر التشغيلية ومخاطر السمعة والمخاطر الاستراتيجية.

4.1. مخاطر الائتمان

يتعرض بيت التمويل الكويتي لمخاطر الائتمان فيما يتعلق بالأنشطة التمويلية وأنشطة الإجارة والاستثمار والتي قد يتعرض فيها العملاء بموجب عقود المرابحة والاستصناع والإجارة أو عندما يكون هناك تعثر كلي أو جزئي في السداد من قبل الأطراف المقابلة في عمليات صكوك والتي تم تحديد تواريخ استحقاق بشأنها في سجلات البنك أو وفقاً لمعايير التصنيف المنظمة لعمليات التمويل الخاصة.

يمكن أن تزداد المخاطر في حال وجود انكشافات كبيرة للمخاطر من قبل أفراد أو شركات أو في صورة تركيز التمويل في أي قطاع محدد يخضع لضغوط مالية.

4.1.1. حوكمة مخاطر الائتمان

إن الهدف من حوكمة مخاطر الائتمان هو إنشاء والمحافظة على محفظة تمويل فاعلة من شأنها أن تقلل من مخاطر قدرة العميل على السداد. وتبدأ عملية إدارة المخاطر مع مدير العلاقات وهو المسؤول عن صياغة وتحديد احتياجات العميل التمويلية ومركزه المالي بهدف ضمان عدم تعرض العميل إلى الإفراط في الاستدانة في أنشطة التمويل ويتم اتخاذ القرارات الائتمانية في بيت التمويل الكويتي بناءً على تقييم لقدرة العملاء على خدمة وسداد الديون. ويتم أخذ كفالات كضمان للتخفيف من الخسارة في حالة تعثر العميل.

باستثناء تمويل الأفراد، يتم مراجعة طلبات الحصول على تسهيلات جديدة أو تجديدها بشكل مستقل في الإدارة المعنية قبل عرضها على إدارة المخاطر لتقييم الطلبات وإصدار التوصيات بشأنها وتستعرض لجنة الائتمان وتقوم بمراجعة كافة الطلبات وتنتهي إلى الموافقة أو الرفض على تلك الطلبات التي تقع ضمن نطاق الصلاحيات المفوضة بها. علماً بأنه رئيس المخاطر هو عضو ليس له حق التصويت في لجنة الائتمان ويقوم بتقديم التوصيات بصورة مستقلة، ويكون لديه حق التصعيد إلى مجلس الإدارة في حالة عدم موافقته على قرار لجنة الائتمان.

يتخذ مجلس الإدارة القرار في جميع التسهيلات التي تقع خارج نطاق الصلاحيات المخولة للجنة الائتمان.

صافي الانكشافات "المصنفة وغير المصنفة" المعرضة لمخاطر الائتمان

2013 ألف دينار كويتي			
م	بيان الانكشافات المعرضة لمخاطر الائتمان	صافي الانكشافات الائتمانية	انكشافات مصنفة غير مصنفة
1	بنود نقدية	198,337	-
2	المطالبات على الدول	2,881,838	2,868,681
3	المطالبات على مؤسسات القطاع العام	60,279	-
4	المطالبات على البنوك	1,073,750	479,782
5	المطالبات على الشركات	2,761,850	717,762
6	الانكشافات الاستهلاكية الرقابية	2,573,580	-
7	عمليات التمويل السكنية المؤهلة	119,666	-
8	الانكشافات التي فات تاريخ استحقاقها	208,527	-
9	مراكز السلع والبضائع	613,746	-
10	الاستثمارات العقارية	899,787	-
11	عمليات الاستثمار والتمويل مع العملاء	1,416,724	246,558
12	الصكوك والتصكيك	175,271	175,271
13	الانكشافات الأخرى	1,461,078	-
	الإجمالي	14,444,433	4,488,054

2012 ألف دينار كويتي			
م	بيان الانكشافات المعرضة لمخاطر الائتمان	صافي الانكشافات الائتمانية	انكشافات مصنفة غير مصنفة
1	بنود نقدية	444,262	-
2	المطالبات على الدول	1,418,447	1,418,447
3	المطالبات على مؤسسات القطاع العام	70,588	-
4	المطالبات على البنوك	1,150,758	770,893
5	المطالبات على الشركات	2,922,196	684,447
6	الانكشافات الاستهلاكية الرقابية	2,311,943	-
7	عمليات التمويل السكنية المؤهلة	92,584	-
8	الانكشافات التي فات تاريخ استحقاقها	203,778	-
9	مراكز السلع والبضائع	541,247	-
10	الاستثمارات العقارية	872,131	-
11	عمليات الاستثمار والتمويل مع العملاء	1,462,986	306,020
12	الصكوك والتصكيك	164,254	164,254
13	الانكشافات الأخرى	1,453,889	-
	الإجمالي	13,109,063	3,344,061

إجمالي الانكشافات "الممولة ذاتيا والممولة من حسابات الاستثمار" المعرضة لمخاطر الائتمان

متوسط الانكشافات لإجمالي مخاطر الائتمان والانكشافات "الممولة ذاتيا" والممولة من "حسابات الاستثمار" المعرضة لمخاطر الائتمان على أساس ربع سنوي

2013 ألف دينار كويتي			
م	بيان الانكشافات المعرضة لمخاطر الائتمان	متوسط الانكشافات لمخاطر الائتمان	متوسط الانكشافات الممولة من حسابات الاستثمار
1	بنود نقدية	242,221	96,686
2	المطالبات على الدول	2,274,270	901,200
3	المطالبات على مؤسسات القطاع العام	63,616	25,407
4	المطالبات على البنوك	1,239,178	483,135
5	المطالبات على الشركات	3,532,845	895,926
6	الانكشافات الاستهلاكية الرقابية	2,737,137	1,014,045
7	عمليات التمويل السكنية المؤهلة	330,604	131,634
8	الانكشافات التي فات تاريخ استحقاقها	546,053	216,605
9	مراكز السلع والبضائع	554,825	220,563
10	الاستثمارات العقارية	921,971	367,461
11	عمليات الاستثمار والتمويل مع العملاء	2,349,557	935,030
12	الصكوك والتصكيك	173,442	69,181
13	الانكشافات الأخرى	1,421,455	565,959
	الإجمالي	16,387,174	5,922,832

2012 ألف دينار كويتي			
م	بيان الانكشافات المعرضة لمخاطر الائتمان	متوسط الانكشافات لمخاطر الائتمان	متوسط الانكشافات الممولة من حسابات الاستثمار
1	بنود نقدية	295,573	114,294
2	المطالبات على الدول	1,432,440	555,132
3	المطالبات على مؤسسات القطاع العام	48,824	18,929
4	المطالبات على البنوك	1,221,495	462,074
5	المطالبات على الشركات	3,445,034	883,186
6	الانكشافات الاستهلاكية الرقابية	2,341,348	854,024
7	عمليات التمويل السكنية المؤهلة	292,825	114,069
8	الانكشافات التي فات تاريخ استحقاقها	523,677	202,711
9	مراكز السلع والبضائع	555,544	216,103
10	الاستثمارات العقارية	890,258	345,323
11	عمليات الاستثمار والتمويل مع العملاء	2,408,003	935,196
12	الصكوك والتصكيك	148,837	57,965
13	الانكشافات الأخرى	1,462,493	567,984
	الإجمالي	15,066,351	5,326,990

2013 ألف دينار كويتي		
م	بيان الانكشافات المعرضة لمخاطر الائتمان	الممولة ذاتيا
1	بنود نقدية	123,695
2	المطالبات على الدول	1,799,674
3	المطالبات على مؤسسات القطاع العام	37,593
4	المطالبات على البنوك	651,849
5	المطالبات على الشركات	1,345,085
6	الانكشافات الاستهلاكية الرقابية	1,646,394
7	عمليات التمويل السكنية المؤهلة	221,269
8	الانكشافات التي فات تاريخ استحقاقها	342,590
9	مراكز السلع والبضائع	382,768
10	الاستثمارات العقارية	560,872
11	عمليات الاستثمار والتمويل مع العملاء	1,466,291
12	الصكوك والتصكيك	109,309
13	الانكشافات الأخرى	910,952
	الإجمالي	9,598,341

2012 ألف دينار كويتي		
م	بيان الانكشافات المعرضة لمخاطر الائتمان	الممولة ذاتيا
1	بنود نقدية	265,176
2	المطالبات على الدول	848,948
3	المطالبات على مؤسسات القطاع العام	42,133
4	المطالبات على البنوك	662,643
5	المطالبات على الشركات	1,429,304
6	الانكشافات الاستهلاكية الرقابية	1,427,526
7	عمليات التمويل السكنية المؤهلة	174,634
8	الانكشافات التي فات تاريخ استحقاقها	255,820
9	مراكز السلع والبضائع	323,065
10	الاستثمارات العقارية	519,285
11	عمليات الاستثمار والتمويل مع العملاء	1,475,956
12	الصكوك والتصكيك	98,042
13	الانكشافات الأخرى	867,408
	الإجمالي	8,389,940

تركز المخاطر الزائدة

تنشأ التركيزات عندما يشترك عدد من الأطراف المقابلة في أنشطة متشابهة، أو في أنشطة في نفس المنطقة الجغرافية أو عندما يكون لهم سمات اقتصادية مماثلة مما قد يجعل عندهم الاستعداد لمواجهة التزامات تعاقدية تتأثر بشكل مماثل بالتغيرات في الظروف الاقتصادية أو السياسية أو غيرها. تشير التركيزات إلى الحساسية النسبية لحداء المجموعة نحو التطورات التي تؤثر على قطاع أعمال بذاته أو على منطقة جغرافية معينة.

من أجل تجنب تركيزات المخاطر الزائدة، تتضمن سياسات وإجراءات البنك إرشادات محددة تركز على الاحتفاظ بحافظ مالية متنوعة، وبالتالي يتم السيطرة على تركيزات مخاطر الائتمان المحددة وإدارتها. ويتم استخدام سياسة التحوط في البنك لإدارة تركيزات المخاطر على مستوى العلاقات ومستوى الأعمال.

إن بيت التمويل الكويتي يعتمد على مجموعة من وكالات التصنيف العالمية المقبولة من قبل بنك الكويت المركزي وهي Fitch، Moody's و S&P وذلك لدعم التصنيفات الائتمانية الداخلية.

التوزيع الجغرافي لإجمالي الانكشافات المعرضة لمخاطر الائتمان

2012
ألف دينار كويتي

م	بيان الانكشافات المعرضة لمخاطر الائتمان	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	أمريكا الشمالية	أوروبا	آسيا	أخرى	إجمالي
1	بنود نقدية	41,791	-	385,068	1,942	15,461	444,262
2	المطالبات على الدول	907,132	-	388,078	126,168	908	1,422,286
3	المطالبات على مؤسسات القطاع العام	70,588	-	-	-	-	70,588
4	المطالبات على البنوك	813,478	24,270	167,118	125,561	20,331	1,150,758
5	المطالبات على الشركات	1,102,998	61,583	1,894,581	470,588	49,468	3,579,218
6	الانكشافات الاستهلاكية الرقابية	1,575,827	12,042	828,124	149,829	4	2,565,826
7	عمليات التمويل السكنية المؤهلة	35,144	3	257,427	-	-	292,574
8	الانكشافات التي فات تاريخ استحقاقها	357,753	-	31,847	41,402	-	431,002
9	مراكز السلع والبضائع	218,375	12,619	147,638	162,615	-	541,247
10	الاستثمارات العقارية	719,734	55,094	71,440	2,823	23,040	872,131
11	عمليات الاستثمار والتمويل مع العملاء	2,203,788	85,310	44,528	140,227	3,669	2,477,522
12	الصكوك والتصكيك	86,881	27,026	43,248	-	7,099	164,254
13	الانكشافات الأخرى	1,190,418	29,318	135,283	89,827	9,043	1,453,889
	الإجمالي	9,323,907	307,265	4,394,380	1,310,982	129,023	15,465,557

2013
ألف دينار كويتي

م	بيان الانكشافات المعرضة لمخاطر الائتمان	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	أمريكا الشمالية	أوروبا	آسيا	أخرى	إجمالي
1	بنود نقدية	51,992	-	144,774	1,381	190	198,337
2	المطالبات على الدول	2,092,756	-	613,041	178,193	1,681	2,885,671
3	المطالبات على مؤسسات القطاع العام	60,279	-	-	-	-	60,279
4	المطالبات على البنوك	819,209	17,742	169,303	53,896	14,137	1,074,287
5	المطالبات على الشركات	804,732	109,330	2,215,922	287,069	45,517	3,462,570
6	الانكشافات الاستهلاكية الرقابية	1,838,235	208	811,816	173,711	672	2,824,642
7	عمليات التمويل السكنية المؤهلة	48,835	-	305,956	-	-	354,791
8	الانكشافات التي فات تاريخ استحقاقها	462,978	-	26,970	60,247	414	550,609
9	مراكز السلع والبضائع	225,602	12,162	130,786	245,196	-	613,746
10	الاستثمارات العقارية	728,840	47,233	53,404	47,094	23,216	899,787
11	عمليات الاستثمار والتمويل مع العملاء	2,144,793	42,748	44,611	119,886	507	2,352,545
12	الصكوك والتصكيك	61,086	24,566	14,866	67,630	7,123	175,271
13	الانكشافات الأخرى	1,207,421	45,602	104,552	94,728	8,775	1,461,078
	الإجمالي	10,546,758	299,591	4,636,001	1,329,031	102,232	16,913,613

الاستحقاقات لإجمالي الانكشافات المعرضة لمخاطر الائتمان

القطاعات الأساسية لإجمالي الانكشافات المعرضة لمخاطر الائتمان

2013 ألف دينار كويتي					
م	بيان الانكشافات المعرضة لمخاطر الائتمان	حتى 3 أشهر	من 3 أشهر حتى 12 شهر	أكثر من سنة	إجمالي
1	بنود نقدية	194,918	-	3,419	198,337
2	المطالبات على الدول	2,059,863	488,464	337,344	2,885,671
3	المطالبات على مؤسسات القطاع العام	-	-	60,279	60,279
4	المطالبات على البنوك	758,635	158,940	156,712	1,074,287
5	المطالبات على الشركات	671,887	898,662	1,892,021	3,462,570
6	الانكشافات الاستهلاكية الرقابية	247,264	367,608	2,209,770	2,824,642
7	عمليات التمويل السكنية المؤهلة	1,653	20,833	332,305	354,791
8	الانكشافات التي فات تاريخ استحقاقها	134,430	223,930	192,249	550,609
9	مراكز السلع والبضائع	512	2,963	610,271	613,746
10	الاستثمارات العقارية	9,718	81,388	808,681	899,787
11	عمليات الاستثمار والتمويل مع العملاء	558,369	905,289	888,887	2,352,545
12	الصكوك والتصكيك	-	8,086	167,185	175,271
13	الانكشافات الأخرى	177,115	25,005	1,258,958	1,461,078
	الإجمالي	4,814,364	3,181,168	8,918,081	16,913,613

2012 ألف دينار كويتي					
م	بيان الانكشافات المعرضة لمخاطر الائتمان	حتى 3 أشهر	من 3 أشهر حتى 12 شهر	أكثر من سنة	إجمالي
1	بنود نقدية	426,859	-	17,403	444,262
2	المطالبات على الدول	825,825	372,208	224,253	1,422,286
3	المطالبات على مؤسسات القطاع العام	49,402	-	21,186	70,588
4	المطالبات على البنوك	942,986	134,940	72,832	1,150,758
5	المطالبات على الشركات	673,381	1,177,887	1,727,950	3,579,218
6	الانكشافات الاستهلاكية الرقابية	251,427	379,591	1,934,808	2,565,826
7	عمليات التمويل السكنية المؤهلة	1,169	9,939	281,466	292,574
8	الانكشافات التي فات تاريخ استحقاقها	270,952	101,018	59,032	431,002
9	مراكز السلع والبضائع	480	2,832	537,935	541,247
10	الاستثمارات العقارية	12,471	55,888	803,772	872,131
11	عمليات الاستثمار والتمويل مع العملاء	706,407	888,601	882,514	2,477,522
12	الصكوك والتصكيك	30,468	16,979	116,807	164,254
13	الانكشافات الأخرى	39,981	30,248	1,383,660	1,453,889
	الإجمالي	4,231,808	3,170,131	8,063,618	15,465,557

2013 ألف دينار كويتي							
م	بيان الانكشافات المعرضة لمخاطر الائتمان	تجاري وصناعي	بنوك ومؤسسات مالية	إنشاءات وعقارات	حكومية	أخرى	إجمالي
1	بنود نقدية	-	148,472	4	-	49,861	198,337
2	المطالبات على الدول	-	636,962	-	2,173,309	75,400	2,885,671
3	المطالبات على مؤسسات القطاع العام	-	-	-	-	60,279	60,279
4	المطالبات على البنوك	3,399	1,046,956	15,757	-	8,175	1,074,287
5	المطالبات على الشركات	1,608,480	223,395	738,404	30,169	862,122	3,462,570
6	الانكشافات الاستهلاكية الرقابية	347,494	4,521	145,417	4,638	2,322,572	2,824,642
7	عمليات التمويل السكنية المؤهلة	-	-	48,835	-	305,956	354,791
8	الانكشافات التي فات تاريخ استحقاقها	105,292	126,603	132,437	40	186,237	550,609
9	مراكز السلع والبضائع	4,706	-	512	-	608,528	613,746
10	الاستثمارات العقارية	-	-	670,049	-	229,738	899,787
11	عمليات الاستثمار والتمويل مع العملاء	168,682	3,472	861,312	-	1,319,079	2,352,545
12	الصكوك والتصكيك	26,170	134,235	1,102	-	13,764	175,271
13	الانكشافات الأخرى	67,324	342,601	489,750	-	561,403	1,461,078
	الإجمالي	2,331,547	2,667,217	3,103,579	2,208,156	6,603,114	16,913,613

القطاعات الأساسية لإجمالي الانكشافات المعرضة لمخاطر الائتمان (تتمة)

كما في 31 ديسمبر 2013 بلغت مخصصات المجموعة مبلغ 521,261 ألف دينار كويتي (2012: 482,612 ألف دينار كويتي) متضمنة مخصص عام بمبلغ 271,258 ألف دينار كويتي (2012: 272,400 ألف دينار كويتي).

انكشافات التسهيلات غير المنتظمة والمتأخرة وفقاً للمحافظ القياسية

2013 ألف دينار كويتي						
م	بيان الانكشافات المعرضة لمخاطر الائتمان	منخفضة القيمة	مخصص محدد	صافي التسهيلات	المخصص المحدد المشطوب خلال الفترة	متأخرة
1	المطالبات على البنوك	479	477	2	-	429
2	المطالبات على الشركات	629,508	186,007	443,501	130,443	413,338
3	الانكشافات الاستهلاكية الرقابية	83,738	45,351	38,387	16,986	226,918
4	عمليات التمويل السكنية المؤهلة	4,465	381	4,084	1,046	12,716
5	عمليات الاستثمار والتمويل مع العملاء	126,191	17,787	108,404	546	27,081
	الإجمالي	844,381	250,003	594,378	149,021	680,482

2012 ألف دينار كويتي						
م	بيان الانكشافات المعرضة لمخاطر الائتمان	منخفضة القيمة	مخصص محدد	صافي التسهيلات	المخصص المحدد المشطوب خلال الفترة	متأخرة
1	المطالبات على البنوك	5,555	5,314	241	3,010	-
2	المطالبات على الشركات	390,869	124,728	266,141	230,075	464,046
3	الانكشافات الاستهلاكية الرقابية	123,947	63,379	60,568	14,034	223,673
4	عمليات التمويل السكنية المؤهلة	12,851	772	12,079	119	11,104
5	عمليات الاستثمار والتمويل مع العملاء	146,408	16,019	130,389	28,644	95,690
	الإجمالي	679,630	210,212	469,418	275,882	794,513

انكشافات التسهيلات غير المنتظمة والمتأخرة وفقاً للتقسيم الجغرافي

2013 ألف دينار كويتي						
م	بيان الانكشافات المعرضة لمخاطر الائتمان	منخفضة القيمة	مخصص محدد	صافي التسهيلات	المخصص المحدد المشطوب خلال الفترة	متأخرة
1	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	652,362	156,460	495,902	126,315	418,520
2	أوروبا	67,557	31,878	35,679	6,624	127,721
3	آسيا	124,462	61,665	62,797	16,082	134,241
	الإجمالي	844,381	250,003	594,378	149,021	680,482

2012 ألف دينار كويتي							
م	بيان الانكشافات المعرضة لمخاطر الائتمان	تجاري وصناعي	بنوك ومؤسسات مالية	إنشآت وعقارات	حكومية	أخرى	إجمالي
1	بنود نقدية	-	388,823	-	-	55,439	444,262
2	المطالبات على الدول	-	389,893	2,759	1,023,467	6,167	1,422,286
3	المطالبات على مؤسسات القطاع العام	-	-	-	-	70,588	70,588
4	المطالبات على البنوك	2,412	1,148,133	-	-	213	1,150,758
5	المطالبات على الشركات	1,596,747	191,427	689,677	-	1,101,367	3,579,218
6	الانكشافات الاستهلاكية الرقابية	338,047	2,260	122,925	-	2,102,594	2,565,826
7	عمليات التمويل السكنية المؤهلة	-	-	35,144	-	257,430	292,574
8	الانكشافات التي فات تاريخ استحقاقها	71,584	94,979	122,508	64	141,867	431,002
9	مراكز السلع والبضائع	4,040	-	480	-	536,727	541,247
10	الاستثمارات العقارية	-	-	692,694	-	179,437	872,131
11	عمليات الاستثمار والتمويل مع العملاء	121,488	9,984	1,116,581	-	1,229,469	2,477,522
12	الصكوك والتصكيك	19,167	125,925	7,800	-	11,362	164,254
13	الانكشافات الأخرى	92,558	388,213	466,106	-	507,012	1,453,889
	الإجمالي	2,246,043	2,739,637	3,256,674	1,023,531	6,199,672	15,465,557

4.1.2 التسهيلات غير المنتظمة والمتأخرة

1. التسهيلات غير المنتظمة (منخفضة القيمة) طبقاً للفئات الآتية:

- بشأنها ملاحظات ويتطلب الأمر أخذ مخصص محدد لها: التي تضم عملاء منتظمين ولكن ارتأت الإدارة تجنب مخصص لمواجهة احتمال عدم انتظام العميل في المستقبل إلى جانب التسهيلات التي لم تتجاوز أو تساوي 90 يوماً (شامل)، ويتم تحديد نسبة المخصص المحدد بناء على كل حالة وبعد أن يتم دراستها من قبل الإدارة وذلك بعد خصم الأرباح المؤجلة والمعلقة والضمانات المقبولة.
 - دون المستوى : إذا كانت غير منتظمة لفترة من 91 يوماً إلى 180 يوماً (شامل)، وتكون نسبة المخصص المحدد 20% كحد أدنى من صافي مبلغ التسهيلات بعد خصم الأرباح المؤجلة والمعلقة والضمانات المقبولة.
 - مشكوك في تحصيلها : إذا كانت غير منتظمة من فترة 181 يوماً إلى 365 يوماً (شامل)، وتكون نسبة المخصص المحدد كحد أدنى 50% من صافي مبلغ التسهيلات بعد خصم الأرباح المؤجلة والمعلقة والضمانات المقبولة.
 - رديئة (معدومة): إذا كانت غير منتظمة لفترة تزيد عن 365 يوماً أو اتخذ بشأنها إجراءات قانونية، وتكون نسبة المخصص المحدد 100% من صافي مبلغ التسهيلات بعد خصم الأرباح المؤجلة والمعلقة والضمانات المقبولة.
2. التسهيلات المتأخرة وهي التسهيلات التي لم تتأخر لمدة تزيد أو تساوي 90 يوماً (شامل)، والتي تعرف بالتسهيلات التي بشأنها ملاحظات ولا يتم تكوين مخصص محدد لها.

في 31 ديسمبر 2013، بلغت قيمة التسهيلات التمويلية غير المنتظمة (متضمنة أرصدة المدينون وموجودات مؤجرة وبنود خارج الميزانية) للبنك 844,381 ألف دينار كويتي (2012: 679,630 ألف دينار كويتي)، كما بلغت 799,933 ألف دينار كويتي بعد استبعاد الإيرادات المؤجلة والأرباح المعلقة (2012: 627,697 ألف دينار كويتي) ومبلغ 409,699 ألف دينار كويتي (2012: 361,915 ألف دينار كويتي) بعد استبعاد الضمانات المقبولة وذلك طبقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي لغرض احتساب المخصصات المحددة.

انكشافات التسهيلات غير المنتظمة والمتأخرة وفقا للتقسيم الجغرافي (تتمة)

2012 ألف دينار كويتي						
م	بيان الانكشافات المعرضة لمخاطر الائتمان	منخفضة القيمة	مخصص محدد	صافي التسهيلات	المخصص المحدد المشطوب خلال الفترة	متأخرة
1	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	502,116	116,701	385,415	230,578	516,304
2	أوروبا	70,857	29,719	41,138	7,717	104,875
3	آسيا	106,657	63,792	42,865	37,587	173,334
	الإجمالي	679,630	210,212	469,418	275,882	794,513

انكشافات التسهيلات غير المنتظمة والمتأخرة وفقا للقطاعات الصناعية

2013 ألف دينار كويتي						
م	بيان الانكشافات المعرضة لمخاطر الائتمان	منخفضة القيمة	مخصص محدد	صافي التسهيلات	المخصص المحدد المشطوب خلال الفترة	متأخرة
1	تجاري وصناعي	197,566	80,581	116,985	38,969	84,140
2	بنوك ومؤسسات مالية	120,377	23,130	97,247	14,624	18,763
3	إنشاءات وعقارات	302,520	54,085	248,435	71,592	334,992
4	أخرى	223,918	92,207	131,711	23,836	242,587
	الإجمالي	844,381	250,003	594,378	149,021	680,482

2012 ألف دينار كويتي						
م	بيان الانكشافات المعرضة لمخاطر الائتمان	منخفضة القيمة	مخصص محدد	صافي التسهيلات	المخصص المحدد المشطوب خلال الفترة	متأخرة
1	تجاري وصناعي	135,082	68,276	66,806	65,975	142,479
2	بنوك ومؤسسات مالية	143,119	22,191	120,928	109,953	23,581
3	إنشاءات وعقارات	245,812	64,742	181,070	28,374	212,901
4	أخرى	155,617	55,003	100,614	71,580	415,552
	الإجمالي	679,630	210,212	469,418	275,882	794,513

رصيد المخصص العام

م	بيان الانكشافات المعرضة لمخاطر الائتمان	2013	2012
1	المطالبات على البنوك	8,318	980
2	المطالبات على الشركات	213,148	200,995
3	الانكشافات الاستهلاكية الرقابية	45,363	40,941
4	الاستثمارات العقارية	-	2,318
5	عمليات الاستثمار والتمويل مع العملاء	4,429	27,166
	الإجمالي	271,258	272,400

4.1.3 أساليب تخفيف المخاطر المستخدمة

يقوم بيت التمويل الكويتي ش.م.ك (البنك) بالحرص على تنوع الانكشافات وفقا للمحافظ القياسية وقطاعات الأعمال والحدود الجغرافية، بالإضافة إلى التقييم المستمر لوسائل تخفيف المخاطر مقابل الالتزامات التمويلية والحدود الائتمانية للعميل وفقا للدراسة التحليلية للمركز المالي للعميل.

يتم احتساب القيم المؤهلة للضمانات والكفالات وفقا لتعليمات بنك الكويت المركزي، كما يتم إجراء مقاصة للودائع التبادلية مع البنوك والمؤسسات المالية، وتستخدم الضمانات البنكية في إعادة توجيه المخاطر إلى محفظة المطالبات على البنوك. إن نسب الخصم المعمول بها لتخفيض وسائل مخاطر الائتمان هي المنصوص عليها بتعليمات بنك الكويت المركزي بمعيار بازل (2).

إن التزام البنك لحدود التركزات الائتمانية للعميل الواحد 15%، والاحتفاظ بنسب كافية من الأصول السائلة 18% يتيح طرق عدة لقياس جودة وفاعلية وسائل تخفيف المخاطر المستخدمة لأغراض تخفيض متطلبات رأس المال.

الانكشافات المعرضة لمخاطر الائتمان والضمانات المقبولة والبنكية

2013 ألف دينار كويتي			
م	بيان الانكشافات المعرضة لمخاطر الائتمان	إجمالي الانكشافات الائتمانية	ضمانات مقبولة
1	بنود نقدية	198,337	-
2	المطالبات على الدول	2,885,671	3,833
3	المطالبات على مؤسسات القطاع العام	60,279	-
4	المطالبات على البنوك	1,074,287	537
5	المطالبات على الشركات	3,462,570	700,720
6	الانكشافات الاستهلاكية الرقابية	2,824,642	251,063
7	عمليات التمويل السكنية المؤهلة	354,791	235,126
8	الانكشافات التي فات تاريخ استحقاقها	550,609	342,081
9	مراكز السلع والبضائع	613,746	-
10	الاستثمارات العقارية	899,787	-
11	عمليات الاستثمار والتمويل مع العملاء	2,352,545	935,821
12	الصكوك والتصكيك	175,271	-
13	الانكشافات الأخرى	1,461,078	-
	أليجمالي	16,913,613	2,469,181

الانكشافات المعرضة لمخاطر الائتمان والضمانات المقبولة والبنكية (تتمة)

4.4 مخاطر التشغيل

إن مخاطر التشغيل هي مخاطر الخسائر الناجمة عن عدم كفاية أو إخفاق العمليات الداخلية أو الأشخاص أو الأجهزة أو الأنظمة أو الخسائر الناجمة عن أحداث خارجية، وتشمل أيضا الخسائر الناتجة عن عدم الالتزام بمتطلبات الشريعة الإسلامية. وتتضمن المخاطر التشغيلية على سبيل المثال وليس الحصر مخاطر السرقة أو الاحتيال أو المخاطر القانونية الناتجة من إخفاق تنفيذ العقود أو الخسائر الناجمة عن الأضرار التي تلحق بالوصول المادية أو الإخفاق في الالتزام بمتطلبات الرقابية والتنظيمية مما يؤدي إلى غرامات أو تكثيف مدى التدقيق وأيضا تتضمن على فشل أنظمة تكنولوجيا معلومات وإنكار الخدمات المصرفية المقدمة للعملاء وذلك لحدوث قرصنة على عمليات التشغيل والتسليم بالبنك.

4.4.1 إطار عمل حوكمة مخاطر التشغيل

نظراً لأن المخاطر التشغيلية توجد على نطاق واسع من العمليات، فإن التركيز الأساسي لإدارة المخاطر التشغيلية ينصب في تطوير الوعي حول ضعف أدوات الرقابة وتعزيزها وإضافة أدوات فعالة تهدف إلى التقليل من المخاطر إذا اقتضت الحاجة. ويضم إطار عمل إدارة المخاطر التشغيلية عملية تقييم المخاطر استناداً إلى احتمالية وقوعها ومدى حدة التأثير في حالة تحقق وقوع المخاطر. كما أن الدروس المستفادة من الأحداث السابقة للمخاطر التشغيلية تعد أيضاً بمثابة فرص لتعزيز الأدوات الرقابية. ويعمل مدير المخاطر التشغيلية مع مجموعة من منسقي المخاطر التشغيلية بإدارات البنك لإدراك نقاط الضعف واتخاذ خطوات إستباقية للتخفيف والحد من المخاطر. وتخضع هذه العملية لإشراف لجنة المخاطر التشغيلية التي تشرف عليها لجنة المخاطر والأصول بالمجلس.

4.5 مخاطر السمعة

يعرف البنك مخاطر السمعة على أنها المخاطر الناجمة عن النظرة السلبية تجاه البنك من قبل العملاء أو الأطراف الأخرى مثل المساهمين والموظفين والجهات الرقابية التي قد تؤثر سلباً على قدرة البنك في الحفاظ على العلاقات الحالية أو قدرته على إنشاء علاقات جديدة في الأسواق المختلفة أو في القطاع المصرفي أو الاستثماري. وقد يتعرض بيت التمويل الكويتي أيضاً إلى فقدان السمعة الناتجة من عدم الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية، مما قد يؤدي إلى فقدان العديد من العملاء.

مخاطر السمعة تنتج عن إخفاق البنك في القيام بوظائفه وفقاً لتطلعات لمن هم ذي صلة بالبنك ويعد من أفضل الوسائل للتخفيف من مخاطر السمعة رصد وإدارة مخاطر العمليات الرئيسية بالبنك.

4.6 المخاطر الاستراتيجية

إن المخاطر الاستراتيجية تعتمد على مدى استجابة البنك لتصرفات المنافسين والتغيرات في ظروف السوق والتغيرات في المتطلبات التنظيمية والرقابية، والتي يمكن أن تؤدي إلى ضياع فرص استثمارية مربحة. وتنشأ المخاطر الاستراتيجية أيضاً من عدم تنفيذ الخطة الاستراتيجية بشكل صحيح أو من التوصيف الخاطئ لأهداف الخطة.

وقد وضعت الخطة الاستراتيجية لبيت التمويل الكويتي من خلال مشاركة مكثفة من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا ويتم إدارتها على نحو استباقي. ويتم تصعيد الانحرافات عن الخطة إلى مجلس الإدارة لاتخاذ الإجراءات اللازمة للحفاظ على إنجاز الأهداف.

خامساً: حسابات الاستثمار

يقوم البنك بتلقي الودائع من العملاء ضمن العديد من الحسابات الاستثمارية المطلقة "داخل الميزانية" والمقيدة "خارج الميزانية".

بالنسبة للودائع المطلقة فيتم استثمارها باعتبار البنك مضارباً، يقوم باستثمار هذه الأموال لمدة محددة أو لمدة تجدد تلقائياً وينسب مختلفة للاستثمار. ويتم استخدام تلك الأموال في كافة الأنشطة التمويلية التي تحقق العائد المستهدف ويتم توزيع عائد الاستثمار بين البنك كمضارب وبين أصحاب الحسابات الاستثمارية وفقاً لنسب الاستثمار لكل نوع من تلك الحسابات والمدة التي مرت على الاستثمار.

أما بالنسبة للودائع المقيدة فيتم استثمارها باعتبار البنك وكيل بالاستثمار ويتم استثمار تلك الأموال في فترات استحقاق محددة في أنشطة تمويلية واستثمارية محددة سلفاً مع العملاء (المودعين) ويتم أخذ رسوم محددة نظير استثمار هذه الأموال.

ويتم تلقي واستثمار ودائع العملاء وفقاً للضوابط المحددة والواردة بكل من دليل الإجراءات ودليل التعاميم المنظمة للأعمال وذلك لتنظيم وتوجيه التدفقات المالية من أموال المودعين واستخدامها وفقاً للشريعة الإسلامية بالدينار الكويتي والعملات الأجنبية.

م	بيان الانكشافات المعرضة لمخاطر الائتمان	إجمالي الانكشافات الائتمانية	ضمانات مقبولة	ضمانات بنكية	2012 ألف دينار كويتي
1	بنود نقدية	444,262	-	-	-
2	المطالبات على الدول	1,422,286	3,839	-	-
3	المطالبات على مؤسسات القطاع العام	70,588	-	-	-
4	المطالبات على البنوك	1,150,758	-	-	-
5	المطالبات على الشركات	3,579,218	638,592	2,412	-
6	الانكشافات الاستهلاكية الرقابية	2,565,826	253,741	142	-
7	عمليات التمويل السكنية المؤهلة	292,574	199,990	-	-
8	الانكشافات التي فات تاريخ استحقاقها	431,002	227,223	-	-
9	مراكز السلع والبضائع	541,247	-	-	-
10	الاستثمارات العقارية	872,131	-	-	-
11	عمليات الاستثمار والتمويل مع العملاء	2,477,522	1,014,536	-	-
12	الصكوك والتصكيك	164,254	-	-	-
13	الانكشافات الأخرى	1,453,889	-	-	-
	الإجمالي	15,465,557	2,337,921	2,554	

4.2 مخاطر السوق

مخاطر السوق هي مخاطر تقلب قيمة أحد الأصول أو الخصوم نتيجة للتغيرات في أسعار السوق. والتعرض لأسعار السوق في بيت التمويل الكويتي ينشأ نتيجة للتقلبات في أسعار الصرف و الأسهم و العقارات وقيمة المخزونات والسلع. وتعد مخاطر السوق التي يتعرض لها البنك محدودة نظراً لأن كافة عمليات التمويل والاستثمار الإسلامية لا تحمل فائدة وتستند على مبدأ مشاركة الأرباح والخسائر كعقود المضاربة والمشاركة وأيضاً ارتباط المعاملات المالية الإسلامية الأخرى بمعاملات اقتصادية حقيقية كعقود المرابحة والاستصناع والإجارة وأخيراً بيع السلم.

4.2.1 إطار حوكمة مخاطر السوق

إدارة الخزينة تقوم بإدارة مخاطر العملات الأجنبية والسلع الناشئة عن أنشطتها لدى بيت التمويل الكويتي وتقوم إدارة الاستثمار بإدارة مخاطر أسعار حقوق الملكية. ويتم قياس ومراقبة حجم ومدى الانكشافات للمخاطر من قبل إدارة المخاطر بإشراف لجنة الأصول والخصوم، والتي يشرف على أنشطتها لجنة المخاطر والأصول بالمجلس. وفيما يتعلق بمخاطر أسعار العقارات الناشئة عن الكفالات التي تؤخذ كضمان لمعاملات التمويل، يتم إدارتها من خلال المراقبة الفعالة لقيم الكفالات وتعويض النقص في قيمة الضمان من العميل عندما تكون تغطية الدين لم تعد مقبولة من قبل بيت التمويل الكويتي.

4.3 مخاطر السيولة

مخاطر السيولة هي المخاطر الناشئة عن عدم قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته عند استحقاقها نتيجة لعدم توفر السيولة بسعر مُجَد اقتصادياً. ويمكن أن تنشأ مخاطر السيولة من سحب العملاء غير المتوقع للودائع أو عدم القدرة على بيع الأصول في السوق.

4.3.1 إطار عمل حوكمة مخاطر السيولة

تتم إدارة مخاطر السيولة خلال إطار عمل يحدد مسؤوليات إدارة الخزينة وإدارة المخاطر وإدارة الرقابة المالية لقياس ومراقبة وتقييم المتطلبات التمويلية للبنك على المدى القريب والمتوسط سواء في ظل ظروف طبيعية أو ضغط للعمل على ضمان توافر سيولة كافية للوفاء بالتزامات البنك (سواء بالالتزامات المتوقعة أوغير المتوقعة). ويوجد لدى البنك خط طوارئ لتمويل نقص السيولة لتغطية المطلوبات الطارئة عندما يكون هناك دليل على ظهور مؤشرات نقص في السيولة، والتي يقوم البنك بمراقبتها من خلال مؤشرات السوق.

إن إطار إدارة مخاطر السيولة هو مسؤولية لجنة الأصول والخصوم والتي يتم الإشراف عليها من قبل لجنة المخاطر والأصول بالمجلس.

سادساً: الضوابط الشرعية

تعتبر إدارة الرقابة الشرعية من الإدارات الرئيسية في البنك، حيث تقوم بمراقبة وتنفيذ الفتاوى والقرارات الشرعية الصادرة من هيئة الفتوى والرقابة الشرعية وفق ضوابط وإجراءات معتمدة من هيئة الفتوى والرقابة الشرعية للبنك، والإشراف على تطبيقها في العمليات اليومية، والرد على أية استفسارات بخصوص الفتاوى والقرارات الشرعية الصادرة.

تنشأ بعض المبالغ والتي تخالف الشريعة الإسلامية عامة من أرصدة مع بنوك تقليدية وبيع ما لا تملك في المرابحات. ويتم ذلك من خلال الإجراء الخاص بمراجعة القيود والاتفاقيات والمنتجات والمواد الإعلانية... الخ من قبل المدققين الشرعيين من خلال دورات المراجعة الدورية خلال العام. يتم تجنب هذه الأموال في حسابات محددة ينفق منها على المصالح العامة في غير بناء المساجد وطباعة المصاحف حسب فتوى الهيئة الشرعية.

تقوم إدارة الرقابة الشرعية ممثلة بوحدة التدقيق الشرعي بالتدقيق على أعمال البنك. وترفع الهيئة تقريرها بالتالي إلى الجمعية العمومية في اجتماع الجمعية السنوي.

قام البنك، وفقاً لموافقة هيئة الفتوى والرقابة الشرعية بالبنك المنعقدة في 20 ديسمبر 2011، بتغيير طريقة احتساب الزكاة من طريقة الاحتياطي إلى طريقة صافي رأس المال العامل. وبالتالي، يقوم البنك باحتساب الزكاة بنسبة 2.577% على صافي رأس المال العامل الذي بقي لمدة سنة مالية كاملة وتصرف وفقاً لتوجيهات هيئة الفتوى والرقابة الشرعية للبنك. تحمل الزكاة على الاحتياطي الاختياري.

تقرير مراقبي الحسابات والبيانات المالية المجموعة

بيت التمويل الكويتي (ش.م.ك.ع.) وشركته التابعة

البيانات المالية المجمعة
31 ديسمبر 2013

تقرير مراقبي الحسابات المستقلين

إلى حضرات السادة مساهمي

بيت التمويل الكويتي ش.م.ك.ع.

تقرير حول البيانات المالية المجمعة

لقد دققنا البيانات المالية المجمعة المرفقة لبيت التمويل الكويتي ش.م.ك.ع. ("البنك") وشركاته التابعة (يشار إليهم معاً بـ "المجموعة")، والتي تتكون من بيان المركز المالي المجموع كما في 31 ديسمبر 2013 وبيانات الدخل والدخل الشامل والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية المجمعة للسنة المنتهية بذلك التاريخ وملخص السياسات المحاسبية الهامة والمعلومات الإيضاحية الأخرى.

مسئولية الإدارة عن البيانات المالية المجمعة

إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد وعرض هذه البيانات المالية المجمعة بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية المطبقة في دولة الكويت وعن أدوات الرقابة الداخلية التي تراها الإدارة ضرورية لإعداد بيانات مالية مجمعة خالية من الأخطاء المادية سواء كانت بسبب الغش أو الخطأ.

مسئولية مراقبي الحسابات

إن مسئوليتنا هي إبداء رأي حول هذه البيانات المالية المجمعة استناداً إلى أعمال التدقيق التي قمنا بها وفقاً لمعايير التدقيق الدولية التي تتطلب منا الالتزام بالمطلبات الأخلاقية وتخطيط وتنفيذ أعمال التدقيق للحصول على تأكيدات معقولة بأن البيانات المالية المجمعة خالية من الأخطاء المادية.

يشتمل التدقيق على تنفيذ إجراءات للحصول على أدلة تدقيق حول المبالغ والإفصاحات التي تتضمنها البيانات المالية المجمعة. تستند الإجراءات المختارة إلى تقدير مراقبي الحسابات، بما في ذلك تقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية المجمعة سواء كانت تلك الأخطاء بسبب الغش أو الخطأ. عند تقييم هذه المخاطر، يأخذ مراقبو الحسابات في الاعتبار أدوات الرقابة الداخلية المتعلقة بإعداد المجموعة للبيانات المالية المجمعة والعرض العادل لها، وذلك من أجل وضع إجراءات تدقيق تتناسب مع الظروف، ولكن ليس بغرض التعبير عن رأي حول فاعلية أدوات الرقابة الداخلية للمجموعة. ويشتمل التدقيق أيضاً على تقييم ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة وصحة التقديرات المحاسبية الهامة التي أجرتها إدارة المجموعة، وكذلك تقييم العرض الشامل للبيانات المالية المجمعة.

باعتقادنا أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتقديم أساس يمكننا من إبداء رأي التدقيق.

الرأي

في رأينا، أن البيانات المالية المجمعة تعبر بصورة عادلة، من جميع النواحي المادية، عن المركز المالي للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2013 وعن أداؤها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية المطبقة في دولة الكويت.

تقرير حول المتطلبات القانونية والرقابية الأخرى

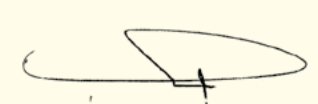
في رأينا أيضاً إن البنك يحتفظ بدفاتر محاسبية منتظمة و أن البيانات المالية المجمعة والبيانات الواردة في تقرير مجلس إدارة البنك فيما يتعلق بهذه البيانات المالية المجمعة متفقة مع ما هو وارد في هذه الدفاتر. و أننا قد حصلنا على كافة المعلومات والإيضاحات التي رأيناها ضرورية لغراض التدقيق، كما أن البيانات المالية المجمعة تتضمن جميع المعلومات التي تتطلبها التعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي بشأن كفاية رأس المال والتي ينص عليها تعميم بنك الكويت المركزي رقم 2/ر ب أ/44/2009 المؤرخ 15 يونيو 2009 والتعديلات اللاحقة له، وقانون الشركات رقم 25 لسنة 2012 والتعديلات اللاحقة له، وعقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك، و أنه قد أجري الجرد وفقاً للأصول المرعية. حسيماً وصل إليه علمنا واعتقادنا لم تقع مخالفات للتعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي بشأن كفاية رأس المال والتي ينص عليها تعميم بنك الكويت المركزي رقم 2/ر ب أ/44/2009 المؤرخ 15 يونيو 2009 والتعديلات اللاحقة له، ولقانون الشركات رقم 25 لسنة 2012 والتعديلات اللاحقة له، أو لعقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2013 على وجه قد يكون له تأثيراً مادياً على نشاط المجموعة أو مركزها المالي المجموع.

نبين أيضاً أنه خلال تدقيقنا لم يرد إلى علمنا وجود أية مخالفات لأحكام القانون رقم 32 لسنة 1968 والتعديلات اللاحقة له في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية والتعليمات المتعلقة به خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2013 على وجه قد يكون له تأثيراً مادياً على نشاط المجموعة أو مركزها المالي المجموع.



بدر عبدالله الزهران

سجل مراقبي الحسابات رقم 62 فئة أ
من الوزان وشركاه
ديلويت وتوش



وليد عبد الله العصيمي

سجل مراقبي الحسابات رقم 68 فئة أ
من العيبان والعصيمي وشركاهم
عضو في إرنست ويونغ

ألف دينار كويتي		إيضاحات
2012	2013	
573,515	571,362	
229,288	246,418	5
72,705	79,717	
1,636	10,903	15&14
19,538	27,263	
32,121	60,515	6
928,803	996,178	
العمليات المستمرة		
إيرادات تمويل		
إيرادات استثمارات		
إيرادات أتعاب وعمولات		
حصة في نتائج شركات زميلة ومشروعات مشتركة		
ربح العملات الأجنبية		
إيرادات أخرى		
مصروفات		
تكاليف موظفين		
مصروفات عمومية وإدارية		
تكاليف تمويل		
استهلاك وإطفاء		
انخفاض القيمة		
ربح السنة من العمليات المستمرة		
العمليات الموقوفة		
-	(1,644)	21
الربح قبل التوزيعات للمودعين		
توزيعات للمودعين		
ربح السنة بعد التوزيعات للمودعين		
حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي		
ضريبة دعم العمالة الوطنية		
زكاة (استناداً إلى قانون الزكاة رقم 2006/46)		
909	1,201	
1,077	1,992	
309	778	
905	580	30
-	(385)	30
ربح السنة		
123,322	149,066	
الخاص بـ :		
87,676	115,893	
35,646	33,173	
123,322	149,066	
26.47 فلس	32.69 فلس	8

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 45 تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية المجمعة

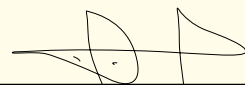
بيان المركز المالي المجموع
في 31 ديسمبر 2013

بيان الدخل الشامل المجموع
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2013

ألف دينار كويتي		إيضاحات	
2012	2013		
			الموجودات
814,256	1,070,486	9	نقد وأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية
1,185,723	2,431,742	10	مرايبات قصيرة الأجل
6,652,918	6,500,300	11	مدينون
255,925	288,928		عقارات للمتاجرة
1,653,510	1,938,479	12	موجودات مؤجرة
1,248,772	1,215,823	13	موجودات مالية متاحة للبيع
580,320	617,594	15&14	استثمارات في شركات زميلة و مشاريع مشتركة
557,264	524,342	16	عقارات استثمارية
852,068	490,732	17	موجودات أخرى
42,772	57,098	18	موجودات غير ملموسة
733,676	812,593	19	عقارات ومعدات
126,097	125,320	20	حقوق تأجير
-	66,353	21	موجودات مصنفة كمحتفظ بها لغرض البيع
14,703,301	16,139,790		مجموع الموجودات
			المطلوبات والإيرادات المؤجلة واحتياطي القيمة العادلة واحتياطي تحويل عملات أجنبية وإجمالي حقوق الملكية
			المطلوبات
2,254,850	2,468,526	23	أرصدة مستحقة للبنوك والمؤسسات المالية
9,392,676	10,103,986	24	حسابات المودعين
734,985	748,740	25	مطلوبات أخرى
12,382,511	13,321,252		
-	13,587	21	مطلوبات متعلقة بموجودات مصنفة كمحتفظ بها لغرض البيع
12,382,511	13,334,839		إجمالي المطلوبات
744,041	851,730		إيرادات مؤجلة
(9,194)	(13,561)	26	احتياطي القيمة العادلة
(53,473)	(98,439)	27	احتياطي تحويل عملات أجنبية
			حقوق الملكية الخاصة بمساهمي البنك
290,416	383,350	28	رأس المال
464,766	720,333	28	علوة إصدار أسهم
29,042	49,835	30	أسهم منحة مقترح إصدارها
(54,028)	(56,118)	28	أسهم خزينة
569,473	582,497	29	احتياطيات
1,299,669	1,679,897		
28,429	48,968	30	أرباح نقدية مقترح توزيعها
1,328,098	1,728,865		إجمالي حقوق الملكية الخاصة بمساهمي البنك
311,318	336,356		الحصص غير المسيطرة
1,639,416	2,065,221		إجمالي حقوق الملكية
14,703,301	16,139,790		مجموع المطلوبات والإيرادات المؤجلة واحتياطي القيمة العادلة واحتياطي تحويل عملات أجنبية وإجمالي حقوق الملكية



محمد سليمان العمر
(الرئيس التنفيذي)



محمد علي الخضير
(رئيس مجلس الإدارة)

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 45 تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية المجمعة

ألف دينار كويتي		إيضاحات	
2012	2013		
			الربح قبل التوزيعات للمودعين
297,607	325,191		
(29,576)	(15,130)	26	إيرادات (خسائر) شاملة أخرى يتم إعادة تصنيفها إلى بيان الدخل المجموع في الفترات اللاحقة: التغيير في القيمة العادلة لموجودات مالية متاحة للبيع
1,337	5	26	التغيير في القيمة العادلة لمبادلات العملات ومبادلات معدل الأرباح وعقود مبادلات العملات الأجنبية التجلة وعقود السلع التجلة
1,883	(5,949)	26	(أرباح) خسائر محققة من موجودات مالية متاحة للبيع خلال السنة
39,071	15,304	26	خسائر انخفاض القيمة محولة إلى بيان الدخل المجموع
14	1,403	26	حصة في الإيرادات الشاملة الأخرى للشركات الزميلة و مشروعات مشتركة
21,332	(44,966)	27	فروق تحويل ترجمة عملات أجنبية من عمليات أجنبية
34,061	(49,333)		(خسائر) إيرادات شاملة أخرى يتم إعادة تصنيفها إلى بيان الدخل المجموع في الفترات اللاحقة
331,668	275,858		إجمالي الإيرادات الشاملة للسنة قبل التوزيعات المقدره للمودعين

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 45 تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية المجمعة

بيان التغيرات في حقوق الملكية المجمعة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2013

ألف دينار كويتي

إجمالي حقوق الملكية	الحصص غير المسيطرة	الخاصة بمساهمي البنك										رأس المال			
		الإجمالي الفرعي	أرباح نقدية مقترحة توزيعها	الإجمالي الفرعي	ربح السنة	الإجمالي الفرعي	احتياطي أسهم خزينة	احتياطي خيارات شراء أسهم للموظفين	احتياطي اختياري	احتياطي قانوني	أسهم خزينة		أسهم منحة مقترحة إصدارها	علوّة إصدار أسهم	
1,557,012	264,659	1,292,353	39,623	1,252,730	-	544,361	6,676	4,244	270,950	262,491	(46,813)	21,512	464,766	268,904	في 1 يناير 2012
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	(21,512)	-	21,512	إصدار أسهم منحة (إيضاح 28)
(5,095)	-	(5,095)	-	(5,095)	-	(5,095)	-	-	(5,095)	-	-	-	-	-	الزكاة المدفوعة
(39,623)	-	(39,623)	(39,623)	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	توزيعات أرباح نقدية مدفوعة
2	-	2	-	2	-	2	-	2	-	-	-	-	-	-	إلغاء خيارات شراء أسهم
123,322	35,646	87,676	-	87,676	87,676	-	-	-	-	-	-	-	-	-	ربح السنة
															توزيع الربح :
-	-	-	-	-	(29,042)	-	-	-	-	-	-	29,042	-	-	أسهم منحة مقترحة إصدارها (إيضاح 30)
-	-	-	28,429	(28,429)	(28,429)	-	-	-	-	-	-	-	-	-	أرباح نقدية مقترحة توزيعها
-	-	-	-	-	(9,087)	9,087	-	-	-	9,087	-	-	-	-	المحول إلى الاحتياطي القانوني
-	-	-	-	-	(21,118)	21,118	-	-	21,118	-	-	-	-	-	المحول إلى الاحتياطي الاختياري
(7,215)	-	(7,215)	-	(7,215)	-	-	-	-	-	-	(7,215)	-	-	-	إضافات إلى أسهم الخزينة (إيضاح 28)
33,691	33,691	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	الحصص غير المسيطرة الناتجة عن دمج الأعمال (إيضاح 4)
(14,807)	(14,807)	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	حيازة حصص غير مسيطرة
(7,871)	(7,871)	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	صافي التغيرات الأخرى في الحصص غير المسيطرة
<u>1,639,416</u>	<u>311,318</u>	<u>1,328,098</u>	<u>28,429</u>	<u>1,299,669</u>	<u>-</u>	<u>569,473</u>	<u>6,676</u>	<u>4,246</u>	<u>286,973</u>	<u>271,578</u>	<u>(54,028)</u>	<u>29,042</u>	<u>464,766</u>	<u>290,416</u>	في 31 ديسمبر 2012

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 45 تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية المجمعة

بيان التغيرات في حقوق الملكية المجمع
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2013 (تتمة)

ألف دينار كويتي

إجمالي حقوق الملكية	الحصص غير المسيطرة	الخاصة بمساهمي البنك										رأس المال			
		الإجمالي الفرعي	أرباح نقدية مقترحة توزيعها	الإجمالي الفرعي	ربح السنة	الإجمالي الفرعي	احتياطي أسهم خزينة	احتياطي خيارات شراء أسهم للموظفين	احتياطي اختياري	احتياطي قانوني	أسهم خزينة		أسهم منحة مقترحة إصدارها	علاوة إصدار أسهم	
1,639,416	311,318	1,328,098	28,429	1,299,669	-	569,473	6,676	4,246	286,973	271,578	(54,028)	29,042	464,766	290,416	في 1 يناير 2013
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	(29,042)	-	29,042	إصدار أسهم منحة (إيضاح 28)
(4,115)	-	(4,115)	-	(4,115)	-	(4,115)	-	-	(4,115)	-	-	-	-	-	الزكاة المدفوعة
319,459	-	319,459	-	319,459	-	-	-	-	-	-	-	-	255,567	63,892	إصدار أسهم مقابل نقد (إيضاح 28)
(28,429)	-	(28,429)	(28,429)	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	توزيعات أرباح نقدية مدفوعة
149,066	33,173	115,893	-	115,893	115,893	-	-	-	-	-	-	-	-	-	ربح السنة
-	-	-	-	-	(49,835)	-	-	-	-	-	-	49,835	-	-	توزيع الربح: أسهم منحة مقترحة إصدارها (إيضاح 30)
-	-	-	48,968	(48,968)	(48,968)	-	-	-	-	-	-	-	-	-	أرباح نقدية مقترحة توزيعها
-	-	-	-	-	(12,006)	12,006	-	-	-	12,006	-	-	-	-	المحول إلى الاحتياطي القانوني
-	-	-	-	-	(5,084)	5,084	-	-	5,084	-	-	-	-	-	المحول إلى الاحتياطي الاختياري
(23,059)	-	(23,059)	-	(23,059)	-	-	-	-	-	-	(23,059)	-	-	-	إضافات إلى أسهم الخزينة (إيضاح 28)
20,969	-	20,969	-	20,969	-	-	-	-	-	-	20,969	-	-	-	بيع أسهم خزينة (إيضاح 28)
49	-	49	-	49	-	49	49	-	-	-	-	-	-	-	ربح بيع أسهم خزينة (إيضاح 28)
6,419	6,419	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	الحصص غير المسيطرة الناتجة عن دمج الأعمال (إيضاح 4)
(15,459)	(15,459)	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	حيازة حصص غير مسيطرة
(18,502)	(18,502)	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	بيع حصص غير مسيطرة
21,296	21,296	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	زيادة في رأس مال شركات تابعة
(3,249)	(3,249)	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	توزيعات أرباح مدفوعة لحصص غير مسيطرة
1,360	1,360	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	صافي التغيرات الأخرى في الحصص غير المسيطرة
2,065,221	336,356	1,728,865	48,968	1,679,897	-	582,497	6,725	4,246	287,942	283,584	(56,118)	49,835	720,333	383,350	في 31 ديسمبر 2013

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 45 تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية المجمعة

بيان التدفقات النقدية المجمع

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2013

الإيضاحات	2013	2012	ألف دينار كويتي
أنشطة التشغيل			
ربح السنة	149,066	123,322	
تعديلات لمطابقة الربح بصافي التدفقات النقدية:			
استهلاك وإطفاء	73,921	74,794	
انخفاض القيمة	223,802	251,351	7
تكاليف تمويل	63,043	59,137	
إيرادات توزيعات أرباح	(14,765)	(14,027)	5
ربح بيع جزء من شركات زميلة	(128)	(4,269)	5
ربح بيع موجودات مالية متاحة للبيع	(11,636)	(34,581)	5
إيرادات صكوك	(23,710)	(19,388)	5
ربح إلغاء عقود طائرات	(7,119)	(7,043)	5
الربح من تسوية معاملات سابقة بين المجموعة وشركات مشتراة	(8,540)	(34,884)	5
الربح من الشراء بأسعار مخفضة	(11,530)	(10,838)	5
الربح من الشراء بأسعار مخفضة لمشروعات مشتركة	-	(3,447)	5
الخسارة من إعادة قياس حصص ملكية محتفظ بها سابقاً	3,055	5,353	5
ربح بيع عقارات	(131,627)	(88,703)	5
حصة في نتائج شركات زميلة ومشروعات مشتركة	(10,903)	(1,636)	
إيرادات استثمارات أخرى	(13,193)	(4,058)	5
	279,736	291,083	

التغيرات في موجودات ومطلوبات التشغيل

(الزيادة) النقص في موجودات التشغيل:

مدينون

عقارات للمتاجرة

موجودات مؤجرة

موجودات أخرى

موجودات غير ملموسة

حقوق تأجير

ودائع محتجزة لدى البنوك المركزية

الزيادة (النقص) في مطلوبات التشغيل:

أرصدة مستحقة للبنوك والمؤسسات المالية

حسابات المودعين

تكاليف تمويل مدفوعة

مطلوبات أخرى

صافي التدفقات النقدية الناتجة من (المستخدمة في) أنشطة التشغيل

أنشطة الاستثمار

شراء موجودات مالية متاحة للبيع، بالصافي

شراء عقارات استثمارية

المحصل من بيع عقارات استثمارية

شراء عقارات ومعدات

المحصل من بيع عقارات ومعدات

شراء استثمارات في شركات زميلة

المحصل من بيع استثمارات في شركات زميلة

إيرادات صكوك مستلمة

نقد محصل من إلغاء عقود طائرات

توزيعات أرباح مستلمة

صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) الناتجة من أنشطة الاستثمار

أنشطة التمويل

زيادة رأس المال

توزيعات أرباح نقدية مدفوعة

نقد مستلم من إلغاء خيارات شراء أسهم

زكاة مدفوعة

بيع أسهم خزينة

شراء أسهم خزينة

حيازة حصص غير مسيطرة

توزيعات أرباح مدفوعة للحصص غير المسيطرة

زيادة رأس مال شركات تابعة للحصص غير المسيطرة

صافي التدفقات النقدية الناتجة من (المستخدمة في) أنشطة التمويل

الزيادة (النقص) في النقد والنقد المعادل

النقد والنقد المعادل في 1 يناير

النقد والنقد المعادل في 31 ديسمبر

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 45 تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية المجمعة

1 - معلومات حول المجموعة

تم التصريح بإصدار البيانات المالية المجمعة للمجموعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2013 بناءً على قرار مجلس إدارة البنك في 9 يناير 2014. إن الجمعية العمومية لمساهمي البنك لها الصلاحية في تعديل هذه البيانات المالية المجمعة بعد إصدارها.

تتكون المجموعة من بيت التمويل الكويتي ش.م.ك.ع. ("البنك") وشركاته التابعة للمجموعة (يشار إليها مجتمعة "بالمجموعة") كما هي مبينة في إيضاح 22. إن البنك هو شركة مساهمة عامة تأسست في دولة الكويت بتاريخ 23 مارس 1977 وهو مسجل كبنك إسلامي لدى بنك الكويت المركزي بتاريخ 24 مايو 2004، ويقوم بصورة رئيسية بتقديم الخدمات المصرفية وشراء وبيع العقارات والإجارة وتنفيذ المشاريع الإنشائية لحسابه ولحساب أطراف أخرى وأنشطة تجارية أخرى دون ممارسة الربا. تدار الأنشطة التجارية على أساس شراء بضائع متنوعة وبيعها بالمرابحة لقاء هوامش ربح متفاوض عليها يمكن سدادها نقداً أو بأقساط ائتمانية. (إن عنوان المركز الرئيسي المسجل للبنك هو شارع عبد الله المبارك، المرقاب، الكويت).

تتم جميع الأنشطة وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية السمحة، طبقاً لما تعتمده هيئة الفتوى والرقابة الشرعية للبنك.

يعمل البنك من خلال 60 فرعاً محلياً (2012: 56 فرعاً) ويستخدم 2,537 موظفاً كما في 31 ديسمبر 2013 (2012: 2,408 موظفاً) منهم 1,522 موظفاً كويتياً (2012: 1,496 موظفاً كويتياً) يمثلون نسبة 60% (2012: 62%) من إجمالي عدد موظفي البنك.

2 - السياسات المحاسبية الهامة

2.1 أساس الإعداد

تم إعداد البيانات المالية المجمعة وفقاً لتعليمات دولة الكويت لمؤسسات الخدمات المالية التي تخضع لرقابة بنك الكويت المركزي. وتتطلب هذه التعليمات تطبيق كافة المعايير الدولية للتقارير المالية باستثناء متطلبات معيار المحاسبة الدولي 39 حول المخصص المجمع، حيث يتم بدلاً منها التقيد بمتطلبات بنك الكويت المركزي بضرورة تجنب الحد الأدنى من المخصص العام، كما هو مبين في السياسة المحاسبية المتعلقة بانخفاض قيمة الموجودات المالية.

يتم إعداد البيانات المالية المجمعة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية، المعدلة لتتضمن قياس الموجودات المالية المتاحة للبيع ومعاملات المعادن الثمينة التجلة ومبادلات العملات الأجنبية ومبادلات معدلات الأرباح عقود المبادلات ومعدلات الربح المتضمنة وعقود تحويل العملات الأجنبية التجلة وعقود السلع التجلة وفقاً للقيمة العادلة.

تم عرض البيانات المالية المجمعة بالدينار الكويتي، مع تقريب كافة القيم إلى أقرب ألف دينار كويتي، ما لم يذكر غير ذلك.

2.2 التغييرات في السياسات المحاسبية

معايير وتفسيرات جديدة ومعدلة

إن السياسات المحاسبية المستخدمة مماثلة لتلك المستخدمة في السنة المالية السابقة باستثناء المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة التالية الصادرة حديثاً عن مجلس معايير المحاسبة الدولية وتفسيرات لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية التي تسري اعتباراً من 1 يناير 2013. ولكن، لم يكن لتطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية وتفسيرات لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة تأثيراً ملموساً على البيانات المالية المجمعة للمجموعة.

- معيار المحاسبة الدولي 1 عرض البيانات المالية – عرض بنود الإيرادات الشاملة الأخرى
- معيار المحاسبة الدولي 1 توضيح متطلبات معلومات المقارنة (تعديل)
- معيار المحاسبة الدولي 19 مزايا الموظفين (معدل)
- المعيار الدولي للتقارير المالية 7 الإفصاحات: تقاص الموجودات والمطلوبات المالية – تعديلات المعيار الدولي للتقارير المالية 7
- المعيار الدولي للتقارير المالية 10 البيانات المالية المجمعة
- معيار المحاسبة الدولي 27 البيانات المالية المستقلة (كما هو معدل في 2011)
- المعيار الدولي للتقارير المالية 11 الترتيبات المشتركة ومعيار المحاسبة الدولي 28: الاستثمارات في شركات زميلة،و المشاريع المشتركة.
- المعيار الدولي للتقارير المالية 12 الإفصاح عن الحصص في الشركات الأخرى
- المعيار الدولي للتقارير المالية 13 قياس القيمة العادلة

معيار المحاسبة الدولي 1 عرض البيانات المالية – عرض بنود الإيرادات الشاملة الأخرى

يغير التعديل طريقة تجميع البنود المعروضة ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى. يتم عرض البنود التي يمكن إعادة تصنيفها (أو "إعادة إدراجها") إلى بيان الدخل المجمع في فترة مستقبلية (على سبيل المثال، عند الاستبعاد أو التسوية) بصورة منفصلة عن البنود التي لا يمكن إعادة تصنيفها. يؤثر التعديل على العرض فقط ولكن ليس له تأثير على المركز أو الأداء المالي للمجموعة.

2 - السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.2 التغييرات في السياسات المحاسبية (تتمة)

معايير وتفسيرات جديدة ومعدلة (تتمة)

معيار المحاسبة الدولي 1 توضيح متطلبات معلومات المقارنة (تعديل)

توضح هذه التعديلات الفرق بين معلومات المقارنة الإضافية الاختيارية والحد الأدنى المطلوب من المعلومات المقارنة. وينبغي على المنشأة إدراج معلومات المقارنة في الإيضاحات ذات الصلة حول البيانات المالية عندما تقوم اختيارياً بتقديم المعلومات المقارنة بما يتجاوز الحد الأدنى لفترة المقارنة المطلوبة. توضح التعديلات أن بيان المركز المالي الافتتاحي (كما في 1 يناير 2013 في حالة المجموعة)، المعروضة كنتيجة لإعادة الإدراج أو إعادة التصنيف بأثر رجعي للبنود في البيانات المالية لا يجب أن يكون مرفقاً بمعلومات المقارنة في الإيضاحات ذات الصلة. كنتيجة لذلك، لم تقم المجموعة بإدراج معلومات المقارنة في الإيضاحات ذات الصلة. تؤثر التعديلات فقط على العرض وليس لها أي تأثير على المركز والأداء المالي للمجموعة.

معيار المحاسبة الدولي 19 مزايا الموظفين (معدل)

يسري المعيار المعدل على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2013، مع السماح بالتطبيق المبكر. يتعين التطبيق بأثر رجعي مع وجود حالات استثنائية قليلة. تم إصدار عدد من التغييرات أو التوضيحات بموجب هذا المعيار المعدل. من بين هذه التعديلات وأهمها استبعاد الآلية الأساسية والفصل بين المزايا قصيرة الأجل والأخرى طويلة الأجل للموظفين على أساس الوقت المتوقع للتسوية بدلاً من استحقاق الموظفين لتلك المزايا. إن تطبيق هذا المعيار لم ينتج عنه أي تأثير جوهرى على المركز أو الأداء المالي المجمع للمجموعة.

المعيار الدولي للتقارير المالية 7 الإفصاحات: تقاص الموجودات والمطلوبات المالية – تعديلات المعيار الدولي للتقارير المالية 7

تتطلب هذه التعديلات من المنشأة أن تقوم بالإفصاح عن معلومات تتعلق بحقوق التقاص والترتيبات ذات الصلة (مثل اتفاقيات الضمان). إن هذه الإفصاحات توفر للمستخدمين معلومات قد تكون مفيدة في تقييم تأثير ترتيبات التقاص على المركز المالي المجمع للمنشأة. إن الإفصاحات الجديدة مطلوبة لكافة الأدوات المالية المحققة والتي تم مقاصتها وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي 32 الأدوات المالية: العرض. تسري الإفصاحات أيضاً على الأدوات المالية المحققة والتي تخضع لترتيب مقاصة أساسي ملزم أو ترتيب مماثل بغض النظر عن إجراء تقاص وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي 32. إن تطبيق هذا المعيار لم ينتج عنه أي تأثير جوهرى على الإفصاحات في البيانات المالية المجمعة.

المعيار الدولي للتقارير المالية 10 البيانات المالية المجمعة

يحل هذا المعيار محل جزء من معيار المحاسبة الدولي 27 "البيانات المالية المجمعة والمستقلة" الذي يعالج المحاسبة عن البيانات المالية المجمعة. يقدم المعيار الدولي للتقارير المالية 10 نموذج رقابة ينطبق على كافة الشركات بما في ذلك الشركات ذات الأغراض الخاصة. تتطلب التغييرات المطروحة من خلال المعيار الدولي للتقارير المالية 10 من الإدارة أن تقوم بممارسة أحكاماً هامة لتحديد الشركات التي تسيطر عليها، ولذلك، يتطلب تجميعها من قبل البنك بالمقارنة مع المتطلبات التي كانت في معيار المحاسبة الدولي 27. إن تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 10 لم ينتج عنه أي تأثير جوهرى علي المركز المالي للمجموعة.

معيار المحاسبة الدولي 27 البيانات المالية المستقلة (كما هو معدل في 2011)

نتيجة لتطبيق كل من المعيار الدولي للتقارير المالية 10 والمعيار الدولي للتقارير المالية 12 الجديدين، ما يتبقى من معيار المحاسبة الدولي 27 يقتصر على المحاسبة عن الشركات التابعة والشركات التي تخضع للسيطرة المشتركة والشركات الزميلة في البيانات المالية المستقلة. لا تقوم المجموعة بعرض بيانات مالية مستقلة.

المعيار الدولي للتقارير المالية 11 الترتيبات المشتركة ومعيار المحاسبة الدولي 28 الاستثمارات في شركات زميلة ومشاريع مشتركة

يحل المعيار الدولي للتقارير المالية 11 محل معيار المحاسبة الدولي 31"حوص في مشاريع مشتركة". ويستبعد المعيار خيار المحاسبة عن الشركات التي تخضع للسيطرة المشتركة باستخدام التجميع النسبي. وبدلاً من ذلك، فإن الشركات التي تخضع للسيطرة المشتركة التي تستوفي تعريف المشروع المشترك ينبغي المحاسبة عنها باستخدام طريقة حقوق الملكية المحاسبية. وكنتيجة للمعيار الدولي للتقارير المالية 11 والمعيار الدولي للتقارير المالية 12 الجديدين، فقد تم تعديل معيار المحاسبة الدولي 28 "الاستثمارات في شركات زميلة ومشاريع مشتركة"، وبيوضح تطبيق طريقة حقوق الملكية المحاسبية على الاستثمارات في مشاريع مشتركة وشركات زميلة. يتم عرض الإيضاحات المطلوبة من خلال المعيار الدولي للتقارير المالية 11 وأثره على مستوى المجموعة في إيضاحي رقم 14 و15.

المعيار الدولي للتقارير المالية 12 الإفصاح عن الحصص في الشركات الأخرى

يحدد المعيار الدولي للتقارير المالية 12 متطلبات الإفصاحات المتعلقة بحصص المنشأة في الشركات التابعة والترتيبات المشتركة والشركات الزميلة والمنشآت المهيكلة. إن المتطلبات في المعيار الدولي للتقارير المالية 12 أكثر شمولاً من متطلبات الإفصاح الموجودة سابقاً للشركات التابعة، على سبيل المثال، عندما يتم السيطرة على شركة تابعة بأقل من أغلبية حقوق التصويت. عندما تملك المجموعة شركات تابعة بحصص غير مهيكلية كبيرة، لا توجد منشآت مهيكلة غير مجمعة. يتم عرض الإيضاحات المطلوبة من خلال المعيار الدولي للتقارير المالية 12 في إيضاح 22.

المعيار الدولي للتقارير المالية 13 قياس القيمة العادلة

يطرح المعيار الدولي للتقارير المالية 13 مصدراً واحداً للإرشادات حول المعايير الدولية للتقارير المالية لكافة قياسات القيمة العادلة. لا يغير المعيار الدولي للتقارير المالية 13 توقيت ضرورة استخدام المجموعة للقيمة العادلة، ولكن يطرح المعيار إرشادات حول كيفية قياس القيمة العادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية. يعرف المعيار الدولي للتقارير المالية 13 القيمة العادلة بسعر التخرج. وكنتيجة للإرشادات في المعيار الدولي للتقارير المالية 13، قامت المجموعة بإعادة سياساتها لقياس القيمة العادلة. يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية 13 أيضاً إفصاحات إضافية.

إن تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 13 ليس له تأثيراً مادياً على قياسات القيمة العادلة التي أجرتها المجموعة. يتم عرض الإفصاحات الإضافية ، متى لزم ذلك، في إيضاحات منفصلة تتعلق بالموجودات والمطلوبات التي يتم تحديد قيمتها العادلة. يتم عرض الجدول الهرمي للقيمة العادلة في إيضاحي 16 و 45.

2.3 معايير صادرة ولكن لم تسري بعد

معايير وتفسيرات جديدة ومعدلة صادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية ولجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية إلا أنها لم يتم تطبيقها بعد.

فيما يلي المعايير الصادرة ولكن لم يسري مفعولها بعد حتى تاريخ إصدار البيانات المالية المجمعة للمجموعة. إن هذه المعايير هي المعايير والتفسيرات الصادرة والتي تتوقع المجموعة تطبيقها بصورة معقولة في المستقبل. تنوي المجموعة تطبيق تلك المعايير عند سريان مفعولها. ولكن، تتوقع المجموعة عدم وجود تأثير جوهرى من تطبيق التعديلات على مركزها أو أداؤها المالي المجمع.

معيار المحاسبة الدولي 32 الأدوات المالية: العرض - تقاص الموجودات المالية والمطلوبات المالية(معدل)

توضح التعديلات المقصود بـ "لديها حق قانوني حالي ملزم بالتقاص". توضح التعديلات أيضاً تطبيق معيار المحاسبة الدولي 32 معايير التقاص حول أنظمة التسوية (مثل أنظمة بيوت المقاصة المركزية) التي تطبق آليات التسوية الإجمالية غير المتزامنة. تقوم المجموعة حالياً بتقييم التأثير الذي سينتج عن هذا المعيار على المركز والأداء المالي للمجموعة. وهو يسري على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2014.

المعيار الدولي للتقارير المالية 9 الأدوات المالية: التصنيف والقياس

يعكس المعيار الدولي للتقارير المالية 9 عند إصداره المرحلة الأولى من عمل مجلس معايير المحاسبة الدولية لاستبدال معيار المحاسبة الدولي رقم 39 ويسري على تصنيف وقياس الموجودات المالية والمطلوبات المالية كما هو محدد في معيار المحاسبة الدولي رقم 39. سوف يقوم مجلس معايير المحاسبة الدولية في المراحل اللاحقة بمعالجة محاسبة التغطية وانخفاض قيمة الموجودات المالية. إن تطبيق المرحلة الأولى من المعيار الدولي للتقارير المالية 9 سوف يكون له تأثير على تصنيف وقياس الموجودات المالية للمجموعة. سوف تقوم المجموعة بتحديد التأثير فيما يتعلق بالمراحل الأخرى، عند إصدار المعيار النهائي متضمناً كافة المراحل. كان المعيار يسري مبدئياً على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2013 ولكن التعديلات على تاريخ السريان الإلزامي للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 والإفصاحات الانتقالية الصادرة في ديسمبر 2011 أدت إلى تغيير تاريخ السريان الإلزامي إلى 1 يناير 2015. وقام مجلس معايير المحاسبة الدولية في 19 نوفمبر 2013 بإصدار تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية 9 أدت إلى تطبيق نموذجاً جديداً لمحاسبة التغطية العامة واستبعاد تاريخ السريان الإلزامي، وهو 1 يناير 2015، من المعيار الدولي للتقارير المالية 9. ويختلف نموذج محاسبة التغطية الجديد بصورة جوهرية عن نموذج محاسبة التغطية الوارد في معيار المحاسبة الدولي 39 في عدة جوانب من بينها مدى أهلية أدوات التغطية والبنود المغطاة والمحاسبة عن عنصر القيمة الزمنية للخيارات والعقود التجلة ومعايير الأهلية لتطبيق محاسبة التغطية وتعديل وإنهاء علاقات التغطية وما إلى ذلك، وبموجب هذه التعديلات، تتمكن الشركات التي تطبق المعيار الدولي للتقارير المالية 9 (كما هو معدل في نوفمبر 2013) من اختيار السياسة المحاسبية المناسبة لها من خلال تطبيق نموذج محاسبة التغطية الجديد للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 الترن أو الاستمرار في تطبيق نموذج محاسبة التغطية الوارد في معيار المحاسبة الدولي 39 في الوقت الحاضر.

شركات الاستثمار (تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية 10 والمعيار الدولي للتقارير المالية 12 ومعيار المحاسبة الدولي 27)

تسري هذه التعديلات على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2014 وتقديم استثناء من شرط تجميع المنشآت التي تستوفي تعريف شركات الاستثمار بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 10. يتطلب الاستثناء من شرط تجميع من شركات الاستثمار المحاسبة عن الشركات التابعة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. وليس من المتوقع أن يسري هذا التعديل على المجموعة حيث لا تستوفي أياً من شركات المجموعة تعريف شركات الاستثمار بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 10.

إفصاحات المبلغ الممكن استرداده للموجودات غير المالية - تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 36 انخفاض الموجودات

تستبعد هذه التعديلات النتائج غير المقصودة للمعيار الدولي للتقارير المالية 13 حول الإفصاحات المطلوبة بموجب معيار المحاسبة الدولي 36 .إضافة إلى ذلك، تتطلب هذه التعديلات الإفصاح عن المبالغ الممكن استردادها للموجودات أو وحدة إنتاج النقد التي تم لها تسجيل خسارة انخفاض القيمة أو عكسها خلال الفترة. تسري هذه التعديلات بأثر رجعي للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2014 مع السماح بالتطبيق المبكر على أن يتم أيضاً تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 13.

معيار المحاسبة الدولي 39 استبدال المشتقات واستمرار محاسبة التغطية - تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 39

تقدم هذه التعديلات إعفاء من وقف محاسبة التغطية عند استبدال مشتقات مصنفة كأداة تغطية تستوفي معايير معينة. تسري هذه التعديلات للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2014 . لم تقم المجموعة باستبدال مشتقاتها خلال الفترة الحالية. ومع ذلك، سيتم أخذ هذه التعديلات في الاعتبار عند استبدال مشتقات في المستقبل.

2 - السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.4 أساس التجميع

تتضمن البيانات المالية المجمعة البيانات المالية للبنك للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2013 وشركاته التابعة التي يتم إعدادها بتاريخ لا يتجاوز فترة ثلاثة أشهر قبل تاريخ التقارير المالية للبنك كما هو مبين في إيضاح 22. يتم عند التجميع أستبعاد كافة الأرصدة والمعاملات الهامة والتوزيعات والأرباح أو الخسائر غير المحققة فيما بين شركات المجموعة.

حيث إن البيانات المالية للشركات التابعة المستخدمة في التجميع معدة لتواريخ تقارير مختلفة، لذلك فقد تم إجراء تعديلات متى كان ذلك مناسباً لتعكس أثر المعاملات الهامة أو الأحداث الأخرى التي وقعت في الفترات بين تواريخ التقارير المالية للشركات التابعة وتاريخ التقارير المالية للبنك.

تستخدم بعض الشركات التابعة المجموعة سياسات محاسبية تختلف عن تلك المطيقة في البيانات المالية المجمعة بالنسبة لبعض المعاملات والموجودات. وبالتالي، يتم إجراء التعديلات متى كان ذلك مناسباً للسياسات المحاسبية غير الموحدة على بياناتها المالية عند إدراجها في البيانات المالية المجمعة لكي تتوافق مع السياسات المحاسبية للمجموعة.

يتم تجميع الشركات التابعة بالكامل اعتباراً من تاريخ الحيازة، وهو تاريخ انتقال السيطرة إلى المجموعة، ويستمر تجميعها حتى تاريخ توقف هذه السيطرة. تتحقق السيطرة عندما تتعرض المجموعة، أو يكون لها حقوق في العائدات المتغيرة من مشاركتها في الشركة المستثمر فيها ويكون لها القدرة على التأثير على تلك العائدات من خلال سيطرتها على الشركة المستثمر فيها.

تسيطر المجموعة بشكل محدد على شركة مستثمر فيها فقط إذا كان لها:

- القدرة على السيطرة على الشركة المستثمر فيها (أي لديها حقوق حالية تمنحها القدرة على توجيه الأنشطة ذات الصلة على الشركة المستثمر فيها)
- تتعرض لمخاطر، أو حقوق، العائدات المتغيرة من مشاركتها في الشركة المستثمر فيها
- استغلال سيطرتها على الشركة المستثمر فيها للتأثير على عائداتها

في حالة امتلاك المجموعة لأقل من الأغلبية في حقوق التصويت أو الحقوق المماثلة في الشركة المستثمر فيها ، تأخذ المجموعة الحقائق والظروف ذات الصلة في الاعتبار عند تقييم ما إذا كان لها القدرة على السيطرة على الشركة المستثمر فيها بما في ذلك ما يلي:

- الترتيبات التعاقدية مع مالكي الأصوات الآخربن في الشركة المستثمر فيها
- الحقوق الناتجة عن الترتيبات التعاقدية الأخرى
- حقوق التصويت للمجموعة وحقوق التصويت المحتملة

تعيد المجموعة تقييم مدى سيطرتها على الشركة المستثمر فيها إذا كانت المعلومات والظروف تشير إلى وقوع تغيرات في واحد أو أكثر من عوامل السيطرة الثلاثة. يبدأ تجميع الشركة التابعة عندما تحصل المجموعة على السيطرة على الشركة التابعة وتتوقف تلك السيطرة عندما تفقد المجموعة السيطرة على تلك الشركة التابعة. ويتم إدراج الموجودات والمطلوبات والإيرادات والمصروفات للشركة التابعة التي تم حيازتها أو بيعها خلال الفترة في بيان الدخل الشامل المجمع من تاريخ حصول المجموعة على السيطرة حتى تاريخ توقف سيطرة المجموعة على الشركة التابعة.

تتعلق الأرباح أو الخسائر وكل بند من بنود الإيرادات الشاملة الأخرى بمساهمي الشركة الأم للمجموعة وبالحصص غير المسيطرة حتى إن أدى ذلك الأمر إلى رصيد عجز للحصص غير المسيطرة. عند الضرورة، يتم إجراء تعديلات على البيانات المالية للشركة التابعة لكي تتماشى السياسات المحاسبية للشركة التابعة مع السياسات المحاسبية للمجموعة. يتم عند التجميع استبعاد كافة الموجودات والمطلوبات فيما بين شركات المجموعة وحقوق الملكية والإيرادات والمصروفات والتدفقات النقدية المتعلقة بالمعاملات بين شركات المجموعة.

يتم المحاسبة عن التغير في حصة الملكية لشركة تابعة، مع عدم فقد السيطرة، كمعاملة حقوق ملكية. إذا فقدت المجموعة السيطرة على شركة تابعة، فإنها:

- تستبعد الموجودات (بما في ذلك الشهرة) ومطلوبات الشركة التابعة.
- تستبعد القيمة الدفترية للحصص غير المسيطرة.
- تستبعد فروق تحويل العملات الأجنبية المتراكمة، المسجلة في حقوق الملكية.
- تدرج القيمة العادلة للمقابل المستلم.
- تدرج القيمة العادلة لأي استثمار محتفظ به.
- تدرج أي فائض أو عجز في الأرباح أو الخسائر.
- تعيد تصنيف حصة الشركة الأم من البنود المسجلة سابقاً في الإيرادات الشاملة الأخرى إلى الأرباح أو الخسائر أو الأرباح المحتفظ بها حسبما هو ملائم ووفقا للضرورة في حالة إذا قامت المجموعة مباشرة ببيع الموجودات أو المطلوبات ذات الصلة.

2.5 ملخص السياسات المحاسبية الهامة

دمج الأعمال والشهرة

يتم المحاسبة عن دمج الأعمال باستخدام طريقة الحيازة المحاسبية. تقاس تكلفة الحيازة وفقاً لمجموع المقابل المحول، ويقاس بالقيمة العادلة في تاريخ الحيازة وقيمة أي حصص غير مسيطرة في الشركة المشتراة. بالنسبة لكل عملية دمج أعمال، يقوم المشتري بقياس الحصص غير المسيطرة في الشركة المشتراة إما بالقيمة العادلة أو بنسبة الحصة في صافي قيمة الموجودات المحددة للشركة المشتراة. تدرج تكاليف الحيازة كمصروفات عند تكبدها وتدرج ضمن المصروفات الإدارية.

عندما تقوم المجموعة بحيازة أعمال، تقوم بتقييم الموجودات والمطلوبات المالية المقدرة لغرض التحديد والتصنيف المناسب وفقاً للشروط التعاقدية والظروف الاقتصادية والظروف ذات الصلة كما في تاريخ الحيازة. يتضمن هذا فصل عقود المبادلات ومعدلات الربح المتضمنة في العقود الرئيسية من قبل الشركة المشتراة.

عند تحقيق دمج الأعمال على مراحل، فإن القيمة العادلة في تاريخ الحيازة لحصة ملكية المشتري المحتفظ بها سابقاً في الشركة المشتراة يتم إعادة قياسها بالقيمة العادلة كما في تاريخ الحيازة من خلال بيان الدخل المجمع.

إن أي مقابل محتمل يتم تحويله من قبل المشتري سوف يتم إدراجه بالقيمة العادلة في تاريخ الحيازة. يتم قياس المقابل المحتمل المصنف كأصل أو التزام والذي يمثل أداة مالية ويندرج ضمن نطاق معيار المحاسبة الدولي 39 الأدوات المالية: التحقق والقياس وفقاً للقيمة العادلة مع إدراج التغيرات في القيمة العادلة إما في الأرباح أو الخسائر أو كتغير في الإيرادات الشاملة الأخرى. وبالنسبة للحالات التي لا يقع فيها المقابل المحتمل ضمن نطاق معيار المحاسبة الدولي 39، يتم قياسه وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية المناسب. ولا يعاد قياس المقابل المحتمل المصنف كحقوق ملكية ويتم المحاسبة عن التسوية اللاحقة له ضمن حقوق الملكية.

يتم قياس الشهرة مبدئياً بالتكلفة التي تمثل الزيادة في إجمالي المقابل المحول والقيمة المسجلة للحصص غير المسيطرة عن حصة المجموعة في صافي الموجودات المحددة التي تم حيازتها والمطلوبات المقدرة. في حالة زيادة القيمة العادلة لصافي الموجودات التي تم حيازتها عن إجمالي المقابل المحول، تعيد المجموعة تقييم ما إذا كانت قد قامت بشكل صحيح بتحديد كافة الموجودات التي تم حيازتها وكافة المطلوبات المقدرة كما يتم مراجعة الإجراءات المتبعة في قياس المبالغ التي سيتم إدراجها في تاريخ الحيازة. وإذا كانت نتيجة إعادة التقييم لا تزال تشير إلى زيادة القيمة العادلة لصافي الموجودات التي تم حيازتها عن إجمالي المقابل المحول، يتم عندئذ إدراج الربح في الأرباح أو الخسائر.

بعد التسجيل المبدئي، يتم قياس الشهرة بالتكلفة ناقصاً أي خسائر متراكمة من انخفاض القيمة. لغرض اختبار انخفاض القيمة، يتم توزيع الشهرة المكتسبة في دمج الأعمال من تاريخ الحيازة إلى كل وحدة من وحدات المجموعة لإنتاج النقد التي من المتوقع أن تستفيد من دمج الأعمال بصرف النظر عن تخصيص الموجودات أو المطلوبات الأخرى للشركة المشتراة إلى تلك الوحدات.

عندما تشكل الشهرة جزءا من وحدة إنتاج النقد ويتم استبعاد جزء من العمليات بداخل الوحدة، يتم إدراج الشهرة المرتبطة بالعمليات المستبعدة في القيمة الدفترية للعمليات عند تحديد الربح أو الخسارة الناتجة عن استبعاد العمليات. يتم قياس الشهرة المستبعدة في هذه الحالة على أساس القيم النسبية للعمليات المستبعدة والجزء المحتفظ به من وحدة إنتاج النقد.

تحقق الإيرادات

تتحقق الإيرادات إلى الحد الذي يكون عنده تدفق المنافع الاقتصادية إلى المجموعة أمراً محتملاً ويمكن قياس مبلغ الإيرادات بصورة موثوق منها. كما يجب الوفاء بمعايير التحقق المحددة التالية قبل تحقق الإيرادات:

- تمثل إيرادات التمويل الإيرادات من عمليات المرابحة والاستصناع والوكالة ويتم تحديدها باستخدام طريقة الربح الفعلي. إن طريقة الربح الفعلي هي طريقة احتساب التكلفة المطفأة لأصل مالي وتوزيع إيرادات التمويل على مدى الفترة ذات الصلة.
- تتحقق الإيرادات من الموجودات المؤجرة بشكل يعكس عائداً دوريًا ثابتًا على صافي الاستثمارات القائمة وتدرج ضمن إيرادات التمويل.
- تتحقق الإيرادات من عقود التأجير التشغيلي على أساس القسط الثابت وفقاً لعقد التأجير.
- تتحقق إيرادات التأجير من العقارات الاستثمارية على أساس الاستحقاق.
- تتحقق إيرادات توزيعات الأرباح عندما يثبت الحق في استلام دفعات هذه الأرباح.
- تتحقق إيرادات الأتعاب والعمولات عند تقديم الخدمات المتعلقة بها.

النقد والنقد المعادل

يتكون النقد والنقد المعادل من النقد وأرصدة النقد لدى بنك الكويت المركزي وأرصدة التورق لدى بنك الكويت المركزي والأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية وعقود المرابحة الدولية قصيرة الأجل والودائع المتبادلة التي تستحق خلال ثلاثة أشهر من تاريخ العقد.

مرابحات قصيرة الأجل

المرابحات قصيرة الأجل هي موجودات مالية أنشأتها المجموعة وتمثل معاملات مرابحة في السلع مع بنوك ومؤسسات مالية ذات جودة ائتمانية عالية وتُستحق خلال سنة واحدة من تاريخ بيان المركز المالي. تدرج هذه المعاملات بالتكلفة المطفأة.

2 - السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.5 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

مديون

إن الأرصدة المدينة هي موجودات مالية أنشأتها المجموعة وتتكون بصورة رئيسية من مديني المرابحات والمرابحات الدولية والاستصناع والوكالة، وتدرج بالتكلفة المطفأة.

المرابحة هي بيع للسلع والعقارات بالتكلفة مضافاً إليها نسبة ربح متفق عليها، حيث يقوم البائع بإعلام المشتري عن السعر الذي اشترى به المنتج مضافاً إليه مبلغ من الربح.

المرابحات الدولية هي أدوات مالية أنشأتها المجموعة وتمثل معاملات مرابحة بضائع مع بنوك ومؤسسات مالية ذات جودة ائتمانية مرتفعة. تدرج هذه المعاملات بالتكلفة المطفأة.

الاستصناع هو عقد بيع بين مالك عقد ومقاول، حيث يتعهد المقاول بناء على طلب مالك العقد بتصنيع أو اقتناء المنتج موضوع العقد وفقاً للمواصفات، وبيعه إلى مالك العقد مقابل سعر محدد وبطريقة سداد متفق عليهما سواء كان ذلك بالدفع مقدماً أو بالأقساط أو بتأجيل الدفع إلى موعد محدد في المستقبل.

الوكالة هي اتفاقية تقوم بموجبها المجموعة بتقديم مبلغ من المال إلى عميل بموجب ترتيبات وكالة، ويقوم هذا العميل باستثمار هذا المبلغ وفقاً لشروط محددة مقابل أتعاب. ويلتزم الوكيل بإرجاع المبلغ في حالة التخلف أو الإهمال أو الإخلل بأي من بنود وشروط الوكالة.

عقارات للمتاجرة

تقاس العقارات للمتاجرة مبدئياً بالتكلفة، لاحقاً بعد التحقق المبدئي، فإن العقارات للمتاجرة تدرج بالتكلفة أو بصافي القيمة الممكن تحقيقها أيهما أقل، وتحدد لكل عقار على حدة.

عقود التأجير

إن تحديد ما إذا كان ترتيب ما يتمثل في أو يشتمل على عقد تأجير يعتمد على جوهر الترتيب في تاريخ البدء ويتطلب تقييماً لما إذا كان الوفاء بالترتيب يعتمد على استخدام أصل محدد أو مجموعة موجودات محددة أم ينقل الترتيب الحق في استخدام ذلك الأصل.

المجموعة كمستأجر

يتم رسملة عقود التأجير التمويلي التي تنتقل بموجبها كافة المخاطر والمنافع الهامة لملكية البند المستأجر إلى المجموعة عند بداية عقد التأجير وفقاً للقيمة العادلة للأصل المؤجر، أو وفقاً للقيمة الحالية للحد الأدنى لمدفوعات عقد التأجير أيهما أقل. يتم توزيع مدفوعات التأجير بشكل نسبي بين مصروفات التمويل وخفض مطلوبات التأجير بغرض التوصل إلى معدل ثابت من الربح على الرصيد المتبقي من المطلوبات. تحمل مصروفات التمويل في بيان الدخل المجمع. يتم استهلاك الموجودات المؤجرة التي تم رسملتها على مدار العمر الإنتاجي المقدر للأصل. ويتم إدراج مدفوعات عقود التأجير التشغيلي كمصروفات في بيان الدخل المجمع بطريقة القسط الثابت على مدى عقد التأجير.

المجموعة كمؤجر

موجودات مؤجرة

يمثل هذا البند صافي الاستثمار في الموجودات المؤجرة لفترات تقارب أو تغطي جزءًا كبيرًا من الأعمار الاقتصادية لتلك الموجودات. إن عقود التأجير تمنح المستأجرين خيار شراء الموجودات المؤجرة بسعر يعادل أو من المتوقع أن يعادل أو يقل عن القيمة العادلة لتلك الموجودات في الوقت الذي يتم فيه ممارسة هذا الخيار.

عقود تأجير تشغيلي

يتم تصنيف عقود التأجير كعقود تأجير تشغيلي عندما يحتفظ المؤجر بكافة المخاطر و المزايا الهامة المتعلقة بملكية الأصل.

تدرج الموجودات المؤجرة بمبالغ تعادل صافي الاستثمار القائم في عقود التأجير.

موجودات مالية متاحة للبيع

تتضمن الموجودات المالية المتاحة للبيع الاستثمارات في الأسهم وأوراق الدين المالية (أي الصكوك). تمثل الاستثمارات في أسهم المصنفة كمتاحة للبيع تلك الاستثمارات التي لا يتم تصنيفها كاستثمارات محتفظ بها للمتاجرة أو مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر. تمثل أوراق الدين المالية في هذه الفئة تلك التي من المفترض أن يتم الاحتفاظ بها لفترة زمنية غير محددة والتي من الممكن أن يتم بيعها لتلبية لمتطلبات السيولة أو تلبية للتغيرات في ظروف السوق.

بعد القياس المبدئي، يتم قياس الاستثمارات المالية المتاحة للبيع لاحقاً وفقاً للقيمة العادلة مع إدراج الأرباح أو الخسائر غير المحققة المدرجة في الإيرادات الشاملة الأخرى وتؤخذ إلى احتياطي الموجودات المتاحة للبيع حتى يتم إستبعاد الاستثمار حيث يتم في ذلك الوقت إدراج الأرباح أو الخسائر المتراكمة في إيرادات التشغيل الأخرى أو يتحدد انخفاض قيمة الاستثمار حيث يتم في ذلك الوقت إعادة تصنيف الخسائر المتراكمة من احتياطي الموجودات المتاحة للبيع إلى بيان الأرباح أو الخسائر في تكاليف التمويل. يتم تسجيل الفائدة المكتسبة أثناء الاحتفاظ بالاستثمارات المالية المتاحة للبيع كإيرادات فوائد باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي.

تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كانت النية والقدرة على بيع موجوداتها المالية المتاحة للبيع في المدى القريب لا تزال ملائمة أم لا. إذا لم تستطع المجموعة في الظروف النادرة المتاجرة بهذه الموجودات المالية بسبب الأسواق غير النشطة، قد تختار المجموعة إعادة تصنيف هذه الموجودات المالية إذا كان لدى الإدارة القدرة والنية للاحتفاظ بالموجودات في المستقبل القريب أو حتى الاستحقاق.

بالنسبة للأصل المالي المعاد تصنيفه من فئة المتاحة للبيع، فإن المبلغ المدرج للقيمة العادلة في تاريخ إعادة التصنيف تصبح التكلفة المطفأة الجديدة مع إطفاء أي أرباح أو خسائر سابقة على الأصل ومدرجة ضمن حقوق الملكية في الأرباح أو الخسائر على مدى العمر المتبقي للاستثمار باستخدام معدل الفائدة الفعلي. كما يتم أيضاً إطفاء أي فرق بين التكلفة المطفأة الجديدة و القيمة عند استحقاق الاستثمار على مدى العمر المتبقي للأصل باستخدام معدل الفائدة الفعلي. إذا تم لاحقاً تحديد أن الأصل قد انخفضت قيمته، فإن المبلغ المسجل في حقوق الملكية يتم إعادة تصنيفه إلى بيان الدخل المجمع.

الموجودات غير المتداولة المحتفظ بها لغرض البيع أو لغرض توزيعها على مساهمي الشركة الأُم والعمليات الموقوفة

تقوم المجموعة بتصنيف الموجودات غير المتداولة ومجموعات البيع كمحتفظ بها لغرض البيع أو لغرض التوزيع على مساهمي الشركة الدم عند إمكانية استرداد قيمتها الدفترية بشكل رئيسي من خلال البيع او التوزيع وليس من الاستخدام المستمر. يتم قياس هذه الموجودات غير المتداولة ومجموعات البيع المصنفة كمحتفظ بها لغرض البيع أو لغرض التوزيع بالقيمة الدفترية والقيمة العادلة ناقصاً التكاليف حتى البيع أو التوزيع أيهما أقل. تكاليف التوزيع هي التكاليف المتزايدة المتعلقة مباشرةً بالتوزيع ، باستثناء تكاليف التمويل ومصروف ضريبة الدخل.

يتم اعتبار انه تم الوفاء بمعايير التصنيف كمحتفظ بها لغرض البيع أو التوزيع فقط عندما يكون التوزيع محتملاً بدرجة كبيرة وأن يكون الأصل أو مجموعة البيع متاحا للبيع فوراً في حالتها الحالية. يتعين أن توضح الإجراءات المطلوبة لإتمام التوزيع أنه من المحتمل إجراء تغييرات جوهرية للتوزيع أو أنه سوف يتم سحب التوزيع. يجب أن تلتزم الإدارة بالتوزيع المتوقع خلال سنة واحدة من تاريخ التصنيف. وتسري اعتبارات مماثلة للموجودات أو مجموعات البيع المحتفظ بها لغرض البيع.

لا يتم استهلاك أو إطفاء العقار والآلات والمعدات والموجودات غير الملموسة في حالة تصنيفها كمحتفظ بها لغرض البيع أو لغرض التوزيع. يتم عرض الموجودات والمطلوبات المصنفة كمحتفظ بها لغرض البيع أو لغرض التوزيع بشكل منفصل كبنود متداولة في بيان المركز المالي المجمع.

تستوفي مجموعة البيع معايير العملية الموقوفة إذا كانت:

- بند في المجموعة التي تمثل وحدة إنتاج النقد أو وحدات إنتاج النقد
- مصنفة كمحتفظ بها لغرض التوزيع أو تم بيعها بالفعل بطريقة ما، أو
- قطاع رئيسي في الأعمال أو منطقة جغرافية رئيسية.

يتم استبعاد العمليات الموقوفة من نتائج العمليات المستمرة، ويتم عرضها كمبلغ منفصل كربح أو خسارة بعد الضريبة من العمليات الموقوفة في بيان الأرباح أو الخسائر. يتم إدراج إفضاحات إضافية في إيضاح 21. تتضمن كافة الإيضاحات الأخرى حول البيانات المالية المجمعة مبالغ العمليات المستمرة ما لم يتم ذكر غير ذلك.

استثمار في شركات زميلة ومشاريع مشتركة

الشركة الزميلة هي منشأة يكون لدى المجموعة تأثير ملموس عليها. والتأثير الملموس هو القدرة على المشاركة في قرارات السياسات المالية والتشغيلية للشركة المستثمر فيها ولكنها دون التمتع بسيطرة أو سيطرة مشتركة على تلك السياسات.

المشاريع المشتركة هي نوع من الترتيب المشترك والذي بموجبه يكون للأطراف التي تتمتع بسيطرة مشتركة على الترتيب حقوق في صافي موجودات المشروع المشترك. والسيطرة المشتركة هي تشارك متفق عليه تعاقدياً للسيطرة على أحد الترتيبات والتي تتحقق فقط عندما تتطلب القرارات حول الأنشطة ذات الأهمية اتفامًا جماعيًا للأطراف التي تشارك السيطرة.

وتكون الاعترابات المستخدمة في تحديد التأثير الجوهري أو السيطرة المشتركة مماثلة لتلك الضرورية لتحديد السيطرة على الشركات التابعة.

يتم المحاسبية عن استثمارات المجموعة في الشركة الزميلة و المشاريع المشتركة باستخدام طريقة حقوق الملكية. وفقاً لطريقة حقوق الملكية، يدرج الاستثمار في الشركة الزميلة أو المشروع المشترك مبدئيًا بالتكلفة. ويتم تعديل القيمة الدفترية للاستثمار لكي يتم إدراج التغيرات في حصة المجموعة من صافي موجودات الشركة الزميلة أو المشروع المشترك منذ تاريخ الحيازة. يتم إدراج الشهرة المتعلقة بالشركة الزميلة أو المشروع المشترك في القيمة الدفترية للاستثمار ولا يتم إطفاؤها أو اختبارها بصورة فردية لغرض تحديد الانخفاض في القيمة.

2 - السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.5 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

استثمار في شركات زميلة ومشاريع مشتركة (تتمة)

يعكس بيان الدخل المجمع حصة المجموعة في نتائج عمليات تشغيل الشركة الزميلة أو مشروع مشترك. يتم عرض أي تغيير في الإيرادات الشاملة الأخرى لتلك الشركات المستثمر فيها كجزء من الإيرادات الشاملة الأخرى للمجموعة. بالإضافة إلى ذلك عند حدوث تغيير تم إدراجه مباشرة في حقوق ملكية الشركة الزميلة أو مشروع مشترك، تقيد المجموعة حصتها في أي تغيرات ويتم الإفصاح عن هذه الحصة ضمن بيان التغيرات في حقوق الملكية، متى كان ذلك مناسباً. يتم استبعاد الأرباح والخسائر غير المحققة الناتجة من المعاملات بين المجموعة والشركة الزميلة أو مشروع مشترك بمقدار الحصة في الشركة الزميلة أو مشروع مشترك.

الحصة في أرباح الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة مبينة في إيضاحي 14و15. تمثل هذه الحصة الأرباح المرتبطة بمساهمي الشركة الزميلة أو المشروع المشترك وبالتالي فهي الأرباح بعد الضرائب والحصص غير المسيطرة في الشركات التابعة للشركة الزميلة أو المشروع المشترك.

يتم إعداد البيانات المالية للشركة الزميلة أو المشروع المشترك لفترة التقارير المالية نفسها التي للمجموعة أو بتاريخ لا يتجاوز ثلاثة أشهر قبل تاريخ التقارير المالية للبنك باستخدام سياسات محاسبية مماثلة. ومتى كان الأمر ممكناً من الناحية العملية، يتم إجراء تعديلات لكي تتوافق السياسات المحاسبية مع تلك المطبقة من قبل المجموعة.

بعد تطبيق طريقة حقوق الملكية، تحدد المجموعة ما إذا كان من الضروري قيد خسارة انخفاض في القيمة إضافية لاستثمار المجموعة في الشركة الزميلة أو مشروع مشترك. تحدد المجموعة في تاريخ كل تقارير مالية ما إذا كان هناك دليل موضوعي على الانخفاض في قيمة الاستثمار في الشركة الزميلة أو مشروع مشترك. في حالة وجود مثل هذا الدليل، تحتسب المجموعة مبلغ الانخفاض في القيمة بالفرق بين القيمة المستردة عند بيع للشركة الزميلة أو مشروع مشترك وقيمتها الدفترية ثم تدرج المبلغ في ”حصة في أرباح شركة زميلة ومشروع مشترك“ في بيان الأرباح أو الخسائر.

عند فقد التأثير الملموس على الشركة الزميلة أو مشروع مشترك، تقوم المجموعة بقياس وإدراج أي استثمار متبقي بقيمته العادلة. يدرج أي فرق بين القيمة الدفترية للشركة الزميلة أو مشروع مشترك عند فقد التأثير الملموس والقيمة العادلة للاستثمار المتبقي والمتحصلات من البيع في الأرباح أو الخسائر.

عقارات استثمارية

تقاس العقارات الاستثمارية مبدئياً بالتكلفة بما في ذلك تكاليف المعاملة. تتضمن القيمة الدفترية تكلفة استبدال جزء من العقار الاستثماري الحالي وقت تكبد التكلفة فيما لو تم الوفاء بمعايير التحقق وتستثنى من ذلك تكاليف الخدمات اليومية للعقار الاستثماري. لاحقاً بعد التحقق المبدئي يتم إدراج العقارات الاستثمارية بالتكلفة المستهلكة ناقصاً انخفاض القيمة.

يتم استبعاد العقارات الاستثمارية عندما يتم بيعها أو عندما يتم سحب العقار الاستثماري بصفة دائمة من الاستخدام وليس من المتوقع الحصول على أي منافع اقتصادية مستقبلية من التصرف فيه.

يتم تسجيل الفرق بين صافي المتحصلات من البيع والقيمة الدفترية للأصل في بيان الدخل المجمع في سنة الاستبعاد.

تتم التحويلات إلى أو من العقارات الاستثمارية فقط عندما يكون هناك تغير في الاستخدام. للتحويل من عقار استثماري إلى عقارات ومعدات فإن التكلفة المقدرة للمحاسبة اللاحقة هي القيمة الدفترية في تاريخ التغيير في الاستخدام. إذا أصبح العقار والمعدات ضمن فئة عقارات استثمارية تقوم المجموعة بالمحاسبة لهذا العقار وفقاً للسياسة المتبعة للعقار والمعدات حتى تاريخ التغيير في الاستخدام.

عندما تبدأ المجموعة في إعادة تطوير عقار استثماري موجود بغرض بيعه، يتم تحويله العقار الاستثماري إلى عقارات للمتاجرة المدرجة بالقيمة الدفترية.

يحتسب الاستهلاك على أساس القسط الثابت على مدى الأعمار الإنتاجية المقدرة لكافة العقارات المؤجرة فيما عدا الأرض الغير مشغولة التي يقدر لها عمر إنتاجي غير محدد.

لا تستهلك الأرض الغير مشغولة. يحتسب الاستهلاك على المباني بطريقة القسط الثابت وذلك بتوزيع تكلفتها على مدى الأعمار الإنتاجية المقدرة لها بين 20-40 سنة مخصوما منها قيمتها المتبقية.

عقارات قيد الإنشاء

يتم تصنيف العقارات قيد الإنشاء أو التطوير للاستخدام المستقبلي كعقارات استثمارية وتدرج بالتكلفة ناقصاً أي انخفاض في القيمة. إن التكاليف هي المصروفات التي تتكبدها المجموعة والمتعلقة مباشرة بإنشاء الأصل.

موجودات غير ملموسة

يتم قياس الموجودات غير الملموسة التي يتم حيازتها بشكل منفصل عند التحقق المبدئي بالتكلفة. تتمثل تكلفة الموجودات غير الملموسة التي تم حيازتها في عملية دمج للأعمال في قيمتها العادلة كما في تاريخ الحيازة. بعد التحقق المبدئي تدرج الموجودات غير الملموسة بالتكلفة ناقصا أي إطفاء متراكم وأي خسائر متراكمة من انخفاض القيمة، إن وجدت. لا يتم رسملة الموجودات

غير الملموسة التي يتم إنشاؤها داخلياً، باستثناء تكاليف التطوير المرسمة، وتنعكس المصروفات في بيان الدخل المجمع في السنة التي يتم فيها تكبد المصروفات.

فيما يلي الموجودات غير الملموسة والأعمار الإنتاجية المتوقعة:

- رخصة شركة الوساطة الإسلامية
- حقوق الاستكشاف
- تكلفة تطوير برامج
- حقوق ترخيص برامج
- حقوق أخرى

إن الموجودات غير الملموسة ذات الأعمار الإنتاجية المحددة يتم إطفاؤها على مدى أعمارها الإنتاجية الاقتصادية ويتم تقييم تلك الموجودات للتأكد فيما إذا انخفضت قيمتها إذا كان هنالك مؤشر على انخفاض قيمتها. يتم مراجعة فترة وطريقة الإطفاء للموجودات غير الملموسة ذات الأعمار الإنتاجية المحددة في نهاية كل سنة مالية على الأقل. إن التغيرات في الأعمار الإنتاجية المتوقعة أو النمط المتوقع لاستهلاك المنافع الاقتصادية المستقبلية من الأصل يتم المحاسبة عنها من خلال تغيير فترة أو طريقة الإطفاء، حسبما هو ملائم، حيث يتم اعتبارها تغيرات في التقديرات المحاسبية. يتم إدراج مصروفات الإطفاء للموجودات غير الملموسة ذات الأعمار المحددة في بيان الدخل المجمع في فئة المصروفات المتوافقة مع وظيفة الموجودات غير الملموسة.

لا يتم إطفاء الموجودات غير الملموسة ذات الأعمار الإنتاجية غير المحددة ولكن يتم اختبارها لغرض تحديد انخفاض القيمة سنوياً إما على أساس فردي أو على مستوى وحدة إنتاج النقد. يتم تقييم و مراجعة العمر الإنتاجي للموجودات غير الملموسة ذات الأعمار الإنتاجية غير المحددة سنويا للتأكد مما إذا كان تقييم الأعمار الاقتصادية كغير محددة ما زال مؤيداً وإن لم يكن ذلك فإن التغير في تقييم العمر الإنتاجي من غير محدد إلى محدد يتم على أساس مستقبلي.

يتم قياس الأرباح أو الخسائر من استبعاد أصل غير ملموس بالفرق بين صافي متحصلات البيع والقيمة الدفترية للأصل وتدرج في بيان الدخل المجمع عند استبعاد الأصل. يتم عكس خسارة انخفاض القيمة المسجلة سابقاً فقط إذا كان هناك تغيير في الافتراضات المستخدمة لتحديد المبلغ الممكن استرداده للأصل حيث تم أحر خسارة من انخفاض القيمة.

حقوق عقود تأجير

يتم قياس حقوق عقود التأجير عند التحقق المبدئي بالتكلفة. بعد التحقق المبدئي، تدرج هذه الحقوق بالتكلفة ناقصاً أي إطفاء متراكم وأية خسائر انخفاض في القيمة متراكمة.

تطفاً حقوق عقود التأجير على مدى أعمارها الاقتصادية الإنتاجية ويتم تقييمها لغرض تحديد أي انخفاض في القيمة في حالة وجود ما يشير إلى انخفاض قيمة عقود تأجير. يتم مراجعة فترة وطريقة الإطفاء لهذه الحقوق في نهاية كل سنة مالية على الأقل. إن التغيرات في الأعمار الإنتاجية المتوقعة أو النمط المتوقع لاستهلاك المنافع الاقتصادية المستقبلية من الموجودات يتم المحاسبة عنها من خلال تغيير فترة أو طريقة الإطفاء، حسبما هو ملائم، حيث يتم اعتبارها تغيرات في التقديرات المحاسبية. يتم إدراج مصروفات الإطفاء لحقوق عقود التأجير في بيان الدخل المجمع.

يتم قياس الأرباح أو الخسائر الناتجة من استبعاد أحد عقود التأجير بالفرق بين صافي متحصلات البيع والقيمة الدفترية للحق، وتدرج هذه الأرباح أو الخسائر في بيان الدخل المجمع عند استبعاد الأصل.

مخزون المعادن الثمينة

يتكون مخزون المعادن الثمينة بصورة رئيسية من الذهب ويدرج بسعر السوق.

مدينون تجاريون

إن الأرصدة التجارية المدينة هي تلك المتعلقة بشكل أساسي بالشركات التابعة في أعمال خلاف التمويل وتدرج بالمبالغ المستحقة، بالصافي بعد المبالغ المشكوك في تحصيلها. يتم تقدير المبالغ المشكوك في تحصيلها عندما يعد تحصيل المبلغ بالكامل أمراً غير محتمل. تشطب الديون المعدومة عند تكبدها. إن هذا البنند مدرج ضمن الموجودات الأخرى (إيضاح 17).

عقار ومعدات

يدرج العقار والمعدات بالتكلفة التاريخية ناقصاً أي استهلاك متراكم وأي انخفاض في القيمة. وتتضمن التكلفة التاريخية الإنفاق المتعلق مباشرةً بحيازة البنود.

تدرج التكاليف اللاحقة في القيمة الدفترية للأصل أو تدرج كأصل منفصل حسبما هو ملائم، فقط عندما يكون من المحتمل أن تنتقل إلى المجموعة المنافع الاقتصادية المستقبلية المرتبطة بالأصل وعندما يمكن قياس تكلفة البنند بصورة موثوق فيها. تدرج كافة الإصلاحات والصيانة الأخرى في بيان الدخل المجمع خلال السنة المالية التي تكبدت فيها.

2 - السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.5 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

عقار ومعدات (تتمة)

لا تستهلك الأرض المملوكة ويحتسب الاستهلاك على الموجودات الأخرى بطريقة القسط الثابت وذلك بتوزيع تكلفتها على مدى الأعمار الإنتاجية المقدرة مخصوماً منها قيمتها المتبقية كما يلي:

* مباني وطائرات ومحركات	20 سنة (من تاريخ التصنيع الأصلي للطائرات)
* أثاث وتركيبات ومعدات	3-5 سنوات
* سيارات	3 سنوات

يتم في نهاية كل سنة مالية مراجعة القيم المتبقية والأعمار الإنتاجية وطرق الاستهلاك للموجودات ويتم تعديلها متى كان ذلك مناسباً.

عقارات قيد التطوير

تدرج العقارات قيد التطوير بالتكلفة ناقصاً أي انخفاض في القيمة، إن التكاليف هي تلك المصروفات التي تتكبدها المجموعة والمتعلقة مباشرة بإنشاء الأصل. وعند استكمال الإنشاء يتم تحويل الأصل إلى مباني.

ضرائب مؤجلة

يتم احتساب مخصص للضريبة المؤجلة باستخدام طريقة الالتزام عن الفروق المؤقتة في تاريخ التقارير المالية بين النوعية الضريبية للموجودات والمطلوبات وقيمتها الدفترية لغراض التقارير المالية.
تتحقق مطلوبات الضريبة المؤجلة عن كافة الفروق المؤقتة الخاضعة للضريبة باستثناء:

- عندما ينتج التزام الضريبة المؤجلة من التسجيل المبدئي للشهرة أو أصل أو التزام في معاملة بخلاف دمج الأعمال وعندما لا تؤثر المعاملة على الأرباح المحاسبية ولا الأرباح أو الخسائر الخاضعة للضريبة، في تاريخ المعاملة.

- فيما يتعلق بالفروق المؤقتة الخاضعة للضريبة المرتبطة بالاستثمارات في شركات تابعة وشركات زميلة والحصص في مشاريع مشتركة يكون ذلك عندما يمكن السيطرة على توقيت عكس الفروق المؤقتة ومن المحتمل ألا يتم عكس الفروق المؤقتة في المستقبل القريب.

يتم تسجيل موجودات الضرائب المؤجلة لكافة الفروق المؤقتة القابلة للاستقطاع وترحيل موجودات الضرائب غير المستخدمة وخسائر الضرائب غير المستخدمة.
يتم تسجيل موجودات الضرائب المؤجلة إلى الحد الذي يتوفر معه الربح الخاضع للضريبة والذي يمكن مقابله استخدام الفروق المؤقتة القابلة للاستقطاع وترحيل موجودات الضرائب غير المستخدمة وخسائر الضرائب غير المستخدمة، باستثناء:

- عندما تنتج موجودات الضرائب المؤجلة المتعلقة بالفرق المؤقت القابل للاستقطاع من التحقق المبدئي لأصل أو التزام في معاملة ليست دمج أعمال وعندما لا تؤثر المعاملة على الأرباح المحاسبية ولا الأرباح أو الخسائر الخاضعة للضريبة في تاريخ المعاملة.

- فيما يتعلق بالفروق المؤقتة القابلة للاستقطاع المرتبطة بالاستثمارات في شركات تابعة وشركات زميلة والحصص في مشاريع مشتركة، لا يتم تسجيل موجودات الضرائب المؤجلة فقط إلا بمقدار احتمال عكس الفروق المؤقتة في المستقبل القريب وإلى الحد الذي يتوفر معه الربح الخاضع للضريبة والذي يمكن مقابله استخدام الفروق المؤقتة التي يمكن استخدامها.

يتم مراجعة القيمة الدفترية لموجودات الضرائب المؤجلة بتاريخ كل تقارير مالية ويتم تخفيضها إلى الحد الذي لا يعد عنده من الممكن أن يسمح الربح الخاضع للضريبة الكافي باستخدام كل أو جزء من موجودات الضرائب المؤجلة.
يتم إعادة تقييم موجودات الضريبة المؤجلة غير المحققة في تاريخ كل تقارير مالية وتتحقق إلى الحد الذي يصبح عنده من المحتمل أن تسمح الأرباح الخاضعة للضريبة باسترداد موجودات ضريبة الدخل المؤجلة.

يتم قياس موجودات ومطلوبات الضرائب المؤجلة وفقاً للمعدلات الضريبية التي من المتوقع تطبيقها خلال السنة التي يتم فيها تحقق الأصل أو تسوية الالتزام استناداً إلى المعدلات الضريبية (وقوانين الضرائب) المعمول بها أو الموضوعة بصورة أساسية في تاريخ التقارير المالية.

تدرج الضريبة المؤجلة المتعلقة بالبنود المدرجة خارج الأرباح أو الخسائر خارج الأرباح أو الخسائر. تدرج بنود الضرائب المؤجلة المرتبطة بالمعاملة الأساسية إما في الإيرادات الشاملة الأخرى أو مباشرة في حقوق الملكية.

تتم مقاصة موجودات ومطلوبات الضرائب المؤجلة فقط عندما يوجد حق قانوني ملزم بتسوية موجودات ضريبة الدخل الحالية في مقابل مطلوبات ضريبة الدخل الحالية وعندما تتعلق الضرائب المؤجلة بالشركة نفسها الخاضعة للضريبة ونفس الهيئة الضريبية.

المزايا الضريبية التي تم حيازتها كجزء من دمج الأعمال ولكنها لا تستوفي معايير التحقق المنفصل في ذلك التاريخ قد تدرج لاحقاً عند تغير معلومات جديدة حول الحقائق أو الظروف.
يتم معاملة التعديل إما كتخفيض إلى الشهرة (طالما أن ذلك لا يتجاوز الشهرة) إذا تم تكبده خلال فترة القياس أو إدراجه في الأرباح أو الخسائر.

انخفاض قيمة الموجودات المالية

تقوم المجموعة بتاريخ كل تقارير مالية بإجراء تقييم لتحديد فيما إذا كان هناك أي دليل موضوعي على أن أصلاً مالياً أو مجموعة من الموجودات المالية قد انخفضت قيمتها.
تنخفض قيمة أصل مالي أو مجموعة موجودات مالية إذا ما توفر دليل موضوعي على انخفاض القيمة كنتيجة لوقوع حدث واحد أو أكثر بعد التحقق المبدئي للأصل (“حدث خسارة” متكبدة) ويكون لحدث الخسارة تأثير على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأصل المالي أو مجموعة الموجودات المالية والذي يمكن قياسه بصورة موثوق منها.
قد يتضمن الدليل على انخفاض القيمة مؤشرات على مواجهة المقترض أو مجموعة المقترضين لصعوبة مالية كبيرة أو تقصير أو تأخر في سداد الأرباح أو الدفعات الأساسية أو احتمال إشهار إفلاسهم أو الترتيبات المالية الأخرى وعندما تشير البيانات الملحوظة إلى أن هناك انخفاضاً يمكن قياسه في التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة مثل التغيرات في المتأخرات أو الظروف الاقتصادية المرتبطة بالمتأخرات.

موجودات مالية مدرجة بالتكلفة المطفأة

بالنسبة للموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة، تقوم المجموعة أولاً بالتقييم بصورة منفردة لما إذا كان هناك دليل موضوعي على حدوث انخفاض في قيمة الموجودات المالية ذات التأثير الفردي الجوهري بصورة فردية، أو بصورة مجمعة بالنسبة للموجودات المالية التي لها تأثير فردي غير جوهري.
إذا قررت المجموعة أنه لا يوجد دليل موضوعي على حدوث انخفاض بالنسبة للأصل المالي الذي تم تقييمه بشكل منفرد، سواء كان تأثير جوهري أو لا، فإن المجموعة تدرج الأصل المالي ضمن مجموعة من الموجودات المالية التي لها سمات مخاطر ائتمان مماثلة وتقوم بتقييمها بشكل مجمع لتحديد انخفاض القيمة.

وبالنسبة للموجودات المالية التي تم تقييمها بشكل منفرد لتحديد انخفاض القيمة ووجد أن هناك خسارة انخفاض في القيمة أو لا تزال تحقق خسائر انخفاض القيمة فهي لا تدرج ضمن التقييم المجمع لتحديد انخفاض القيمة.

يتم قياس مبلغ أية خسارة انخفاض في القيمة تم تحديدها بالفرق بين القيمة الدفترية للأصل والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة (باستثناء الخسائر الائتمانية المستقبلية المتوقعة التي لم يتم تكبدها بعد).
يتم خصم القيمة الحالية للتدفقات المالية المستقبلية المقدرة بمعدل الفائدة الفعلي والأصلي للأصل المالي.

يتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل من خلال استخدام حساب مخصص ويتم تسجيل مبلغ خسارة انخفاض القيمة في بيان الأرباح أو الخسائر.
يستمر استحقاق إيرادات الفوائد (المسجلة كإيرادات تمويل في بيان الأرباح أو الخسائر) على القيمة الدفترية التي تم تخفيضها وتستحق باستخدام معدل الفائدة المستخدم لخصم التدفقات النقدية المستقبلية لغرض قياس خسارة الانخفاض في القيمة.
ويتم شطب القروض بالإضافة إلى المخصص المرتبط بها عندما لا يكون هناك احتمال واقعي للاسترداد المستقبلي وتحقيق كافة الضمانات او تحويلها إلى المجموعة.
وفي حالة زيادة أو انخفاض مبلغ خسارة الانخفاض في القيمة المقدرة في سنة لاحقة بسبب وقوع حدث بعد تسجيل الانخفاض، فإنه يتم زيادة أو تخفيض خسارة الانخفاض في القيمة المسجلة سابقاً عن طريق تعديل حساب المخصص.
وفي حالة استرداد الشطب لاحقاً، يؤخذ الاسترداد إلى تكاليف التمويل في بيان الأرباح أو الخسائر.

إضافة إلى ذلك ووفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي، يتم احتساب مخصص عام بحد أدنى على كافة التسهيلات التمويلية التي لم يتم احتساب مخصصات محددة لها، بعد استبعاد بعض فئات الضمانات التي تنطبق عليها تعليمات بنك الكويت المركزي.

استثمارات مالية متاحة للبيع

بالنسبة للموجودات المالية المتاحة للبيع، تقوم المجموعة في تاريخ كل تقارير مالية بتقييم ما إذا كان يوجد دليل موضوعي على أن استثماراً أو مجموعة من الاستثمارات قد تعرضت للانخفاض في القيمة.

بالنسبة للاستثمارات في الأسهم المصنفة كموجودات مالية متاحة للبيع، فإن الدليل الموضوعي يتضمن حدوث انخفاض كبير أو مستمر في القيمة العادلة للاستثمار بما يقل عن تكلفته.
يتم قياس ما إذا كان الانخفاض “كبيراً” مقابل التكلفة الأصلية للاستثمار و“المستمر” مقابل الفترة التي تكون فيها القيمة العادلة أقل من التكلفة الأصلية.
إذا كان هناك دليل على الانخفاض في القيمة، فإن الخسائر المتراكمة – التي يتم قياسها بالفرق بين تكلفة الحيازة والقيمة العادلة الحالية ناقصاً أي خسائر انخفاض القيمة من ذلك الاستثمار والمدرجة سابقاً في بيان الدخل المجمع - يتم استبعادها من احتياطي القيمة العادلة وتدرج في بيان الدخل المجمع.
لا يتم عكس خسائر انخفاض القيمة من الاستثمارات في الأسهم من خلال بيان الدخل المجمع وتقيد الزيادات في قيمتها العادلة بعد الانخفاض في القيمة مباشرة ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى.

بالنسبة للاستثمارات في الصكوك المصنفة كمتاحة للبيع، يمثل المبلغ المسجل لانخفاض القيمة الخسائر المتراكمة التي يتم قياسها بالفرق بين التكلفة المطفأة والقيمة العادلة الحالية.
ناقصاً أية خسارة من انخفاض القيمة لذلك الاستثمار والمسجلة سابقاً في بيان الدخل المجمع.
في حالة زيادة القيمة العادلة للاستثمارات في الصكوك المصنفة كمتاحة للبيع في سنة لاحقة ويمكن ربط الزيادة بصورة موضوعية بحدث يقع بعد تسجيل خسارة انخفاض القيمة في بيان الدخل المجمع، يتم عكس خسارة انخفاض القيمة من خلال بيان الدخل المجمع.

2 - السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.5 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

انخفاض قيمة الموجودات غير المالية

تجري المجموعة تقييماً بتاريخ كل تقارير مالية لتحديد ما إذا كان هناك أي مؤشر على أن أصلا ما انخفضت قيمته. فإذا ما توفر مثل هذا المؤشر أو عند ضرورة إجراء اختبار انخفاض القيمة السنوي للأصل، تقوم المجموعة بتقدير المبلغ الممكن استرداده للأصل. إن المبلغ الممكن استرداده للأصل هو القيمة العادلة للأصل أو وحدة إنتاج النقد ناقصاً التكاليف حتى البيع أو قيمته أثناء الاستخدام أيهما أعلى ويتم تحديده لكل أصل على أساس إفرادي ما لم يكن الأصل منتجاً لتدفقات نقدية مستقلة على نحو كبير عن تلك التي يتم إنتاجها من الموجودات أو مجموعات الموجودات الأخرى، وعندئذ يتم تقييم المبلغ الممكن استرداده كجزء من وحدة إنتاج النقد التي ينتمي إليها الأصل. عندما تزيد القيمة الدفترية لأصل ما (أو وحدة إنتاج النقد) عن المبلغ الممكن استرداده، يعتبر الأصل (أو وحدة إنتاج النقد) قد انخفضت قيمته ويخفض إلى قيمته الممكن استردادها.

عند تقييم القيمة أثناء الاستخدام، تخصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة إلى قيمتها الحالية باستخدام معدل خصم يعكس تقييمات السوق الحالية للأموال والمخاطر المحددة للأصل (أو وحدة إنتاج النقد). عند تحديد القيمة العادلة ناقصا التكاليف حتى البيع، يتم استخدام نموذج تقييم مناسب. إن هذه العمليات المحاسبية يتم تأييدها بمضاعفات التقييم أو أسعار الأسهم المعلنة للشركات المتداولة علنا أو مؤشرات القيمة العادلة الأخرى المتاحة.

تستند المجموعة في حساب انخفاض القيمة على موازنات مفصلة وحسابات للتنبؤ والمعدة بشكل منفصل لكل وحدة من وحدات إنتاج النقد للمجموعة والتي يتم توزيع الموجودات الفردية إليها. وتغطي هذه الموازنات وحسابات التنبؤ بصورة عامة فترة خمس سنوات. وبالنسبة للفترات الأطول، يتم حساب معدل نمو طويل الأجل ويتم تطبيقه للتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية بعد السنة الخامسة.

يتم إدراج خسائر انخفاض القيمة للعمليات المستمرة بما في ذلك انخفاض قيمة البضاعة في بيان الأرباح أو الخسائر في فئات المصروفات المتماثلة مع وظيفة الأصل منخفض القيمة باستثناء للعقارات المعاد تقييمها سابقًا مع اخذ إعادة التقييم إلى الإيرادات الشاملة الأخرى. وبالنسبة لمثل هذه العقارات، يتم تسجيل انخفاض القيمة في الإيرادات الشاملة الأخرى حتى مبلغ أية إعادة تقييم سابقة.

بالنسبة للموجودات باستثناء الشهرة، يتم إجراء تقييم بتاريخ كل تقارير مالية لتحديد ما إذا كان هناك أي مؤشر على أن خسائر انخفاض القيمة المسجلة سابقاً لم تعد موجودة أو قد انخفضت. فإذا ما توفر مثل هذا المؤشر، تقوم المجموعة بتقدير المبلغ الممكن استرداده للأصل أو وحدة إنتاج النقد. لا يتم عكس خسارة انخفاض القيمة المسجلة سابقًا إلا إذا كان هناك تغير في الافتراضات المستخدمة لتحديد المبلغ الممكن استرداده للأصل منذ آخر إدراج لخسارة الانخفاض في القيمة. وهذا العكس محدود بحيث لا يمكن أن تتجاوز القيمة الدفترية للأصل قيمته الممكن استردادها أو القيمة الدفترية التي كان ليتم تحديدها بالصافي بعد الاستهلاك، إذا لم يتم تسجيل خسارة انخفاض في القيمة للأصل في السنوات السابقة. يسجل هذا العكس في بيان الأرباح أو الخسائر ما لم يكن الأصل مدرجًا بمبلغ معاد تقييم حيث يتم في هذه الحالة معاملة العكس كزيادة إعادة تقييم.

إن الموجودات التالية لها سمات محددة لاختبار انخفاض القيمة:

الشهرة

يتم اختبار الشهرة سنويًا كما في 31 ديسمبر وعندما تشير الظروف إلى أن القيمة الدفترية قد انخفضت قيمتها.

يتم تحديد انخفاض قيمة الشهرة بتقييم المبلغ الممكن استرداده لوحدة إنتاج النقد (أو مجموعة من وحدات إنتاج النقد) التي تتعلق بها الشهرة. عندما يكون المبلغ الممكن استرداده لوحدة إنتاج النقد أقل من قيمتها الدفترية، يتم إدراج خسارة انخفاض في القيمة. إن أي خسارة انخفاض القيمة متعلقة بالشهرة لا يتم عكسها في فترات مستقبلية.

موجودات غير ملموسة

يتم اختبار الموجودات غير الملموسة ذات الأعمار الإنتاجية غير المحددة بغرض تحديد أي انخفاض في قيمتها سنويًا كما في 31 ديسمبر إما بصورة منفصلة أو على مستوى وحدات إنتاج النقد، متى كان ذلك مناسباً، وعندما تشير الظروف إلى أن القيمة الدفترية قد انخفضت.

تحقق و استبعاد الموجودات المالية والمطلوبات المالية

يتم أستبعاد الأصل المالي (أو ما ينطبق عليه جزءًا من الأصل المالي أو جزءًا من مجموعة موجودات مالية ماثلة) عندما:

- ينتهي الحق في استلام التدفقات النقدية من ذلك الأصل؛ أو
- عندما تقوم المجموعة بتحويل الحق في استلام التدفقات النقدية من ذلك الأصل أو تتحمل التزامًا بدفع التدفقات النقدية المستلمة بالكامل دون تأخير مادي إلى طرف ثالث بموجب ترتيب ”القبض والدفع“؛ وعندما إما (أ) أن تقوم المجموعة بتحويل كافة المخاطر والمزايا الهامة للأصل أو (ب) أن لا تقوم المجموعة بتحويل أو الاحتفاظ بكافة المخاطر والمزايا الجوهرية للأصل ولكنها فقدت السيطرة على الأصل.

عندما تقوم المجموعة بتحويل حقوقها في استلام التدفقات النقدية من الأصل أو الدخول في ترتيب ”القبض والدفع“ تقوم بتقييم ما إذا كانت تحتفظ بمزايا ومخاطر الملكية وإلى أي مدى ذلك. عندما لا تقوم المجموعة بتحويل أو الاحتفاظ بكافة المخاطر والمزايا الهامة للأصل أو تحويل السيطرة على الأصل، يتم تسجيل الأصل بمقدار استمرار المجموعة في السيطرة على الأصل. في هذه الحالة، تقوم المجموعة أيضًا بتسجيل الالتزام ذي الصلة. ويتم قياس الأصل المحول والالتزام المرتبط به على أساس يعكس الحقوق والالتزامات التي تحتفظ بها المجموعة.

يتم قياس السيطرة المستمرة التي تأخذ شكل ضمان على الأصل المحول بالقيمة الدفترية الأصلية لذلك الأصل أو الحد الأقصى للمقابل المطلوب سداده من المجموعة أيهما أقل.

يتم استبعاد التزام مالي عندما يتم الإعفاء من الالتزام المرتبط بالمطلوبات أو إلغاؤه أو انتهاء صلاحية استحقاقه. عند استبدال التزام مالي حالي بأخر من نفس المقرض بشروط مختلفة بشكل كبير، أو بتعديل شروط الالتزام المالي الحالي بشكل جوهري، يتم معاملة هذا التبديل أو التعديل كاستبعاد للالتزام الأصلي وتحقق للالتزام الجديد. يدرج الفرق في القيم الدفترية ذات الصلة في بيان الأرباح أو الخسائر.

الضمانات المالية

تمنح المجموعة في سياق أعمالها العادية ضمانات مالية تتكون من خطابات الاعتماد والضمانات والحوالات المقبولة. يتم قيد هذه الضمانات المالية مبدئيًا كاللتزام بالقيمة العادلة المعدلة لتضمين تكاليف المعاملة المتعلقة مباشرةً بإصدار الضمان. لاحقًا، يتم قياس الالتزام بأفضل تقدير للمصروفات المطلوبة لتسوية الالتزام الحالي في تاريخ التقارير المالية والمبلغ المسجل ناقصاً الإطفاء المتراكم، أيهما أعلى.

معاملات العملات ومبادلات معدلات الأرباح و عقود تحويل العملات الأجنبية الآجلة و عقود السلع الآجلة

تستخدم المجموعة معاملات العملات ومبادلات معدلات الأرباح و عقود تحويل العملات الأجنبية الآجلة و عقود السلع الآجلة لتخفيف تأثير التعرض لمخاطر العملات الأجنبية في المعاملات المتوقعة والتزامات المجموعة. لا تدخل المجموعة في معاملات المضاربة للأدوات.

تسجل أدوات معاملات مبادلات العملات ومبادلات معدلات الأرباح و عقود تحويل العملات الأجنبية الآجلة و عقود السلع الآجلة (“الأدوات”) مبدئيًا في بيان المركز المالي المجمع بالتكلفة (المتضمنة تكاليف المعاملة) وتقاس لاحقًا بقيمتها العادلة. تتضمن القيمة العادلة للأدوات الأرباح أو الخسائر غير المحققة نتيجة لتعديل الأدوات وفقاً لسعر السوق باستخدام أسعار السوق السائدة أو نماذج تسعير داخلية. تدرج الأدوات ذات القيمة السوقية الإيجابية (أرباح غير محققة) ضمن الموجودات الأخرى، بينما تدرج الأدوات ذات القيمة السوقية السلبية (خسائر غير محققة) ضمن دائنون ومصروفات مستحقة في بيان المركز المالي المجمع. تسجل هذه الأدوات المالية كموجودات مالية عندما تكون القيمة العادلة موجبة وكمطلوبات مالية عندما تكون القيمة العادلة سالبة.

تؤخذ أي أرباح او خسائر ناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة لهذه الأدوات المالية مباشرةً إلى بند الأرباح او الخسائر، باستثناء الجزء الفعال من تغطية التدفقات النقدية، حيث تتحقق ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى ويتم إعادة تصنيفها لاحقاً إلى الأرباح والخسائر عند تأثير بند التغطية على الربح او الخسارة.

لأغراض محاسبة التغطية تصنف معاملات التغطية كما يلي:

- معاملات تغطية التغير في القيمة العادلة لموجودات أو مطلوبات محققة أو التزام تام غير محقق.

- معاملات تغطية التدفقات النقدية التي توفر تغطية من التنوع في التدفقات النقدية التي إما أن تنسب إلى مخاطرة معينة ترتبط بموجودات أو مطلوبات محققة أو بمعاملة متوقعة بصورة كبيرة أو مخاطر العملات الأجنبية ضمن التزام تام غير محقق.

- تغطيات صافي الاستثمارات في عمليات اجنبية.

في بداية علاقة التغطية، تقوم المجموعة بإجراء تصنيف رسمي وتوثيق علاقة التغطية التي تنوي تطبيق محاسبة التغطية عليها بالإضافة إلى أهداف إدارة المخاطر وإستراتيجية تنفيذ التغطية. يتضمن التوثيق تحديد أداة التغطية وبند أو معاملة التغطية وطبيعة المخاطر التي يتم تغطيتها وأسلوب المجموعة في تقييم فعالية أداة التغطية من حيث مقاصة التعرض للتغيرات في القيمة العادلة لبند التغطية أو التدفقات النقدية الخاصة بمخاطر التغطية. من المتوقع أن تكون معاملات التغطية هذه عالية الفعالية من حيث مقاصة التغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية ويتم تقييمها على أساس مبدأ الاستمرارية للتأكد من ارتفاع معدل فعاليتها خلال فترات التقارير المالية التي تشهد معاملات التغطية.

فيما يلي التغطيات التي تستوفي المعايير الحاسمة لمحاسبة التغطية التي يتم المحاسبة عنها:

تغطيات التدفقات النقدية:

يتحقق الجزء الفعال من الأرباح أو الخسائر على أداة التغطية في الإيرادات الشاملة الأخرى في احتياطي تغطية التدفقات النقدية، بينما يدرج أي جزء غير فعال على الفور في بيان الأرباح أو الخسائر كمصروفات تشغيل أخرى.

2 - السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.5 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

معاملات العملات ومبادلات معدلات الأرباح و عقود تحويل العملات الأجنبية الآجلة و عقود السلع الآجلة (تتمة)

تغطيات التدفقات النقدية (تتمة)

تستخدم المجموعة عقود تحويل عملات أجنبية آجلة كأدوات تغطية لتعرضها لمخاطر العملات الأجنبية في المعاملات المتوقعة والالتزامات التامة، بالإضافة إلى عقود البضائع الآجلة لتعرضها للتغير في أسعار البضائع. يسجل الجزء غير الفعال المتعلق بعقود تحويل العملات الأجنبية ضمن بند تكاليف تمويل بينما يسجل الجزء غير الفعال المتعلق بعقود البضائع ضمن بند إيرادات أو مصروفات تشغيل أخرى. راجع إيضاح 32 لمزيد من التفاصيل.

يتم تحويل المبالغ المسجلة في الإيرادات الشاملة الأخرى إلى بيان الدخل المجمع عندما تؤثر معاملة التغطية على الأرباح أو الخسائر مثل حالة تحقق الإيرادات أو المصروفات المالية للتغطية أو عند حدوث معاملة البيع المستقبلية. عندما يكون بند التغطية هو تكلفة الأصل غير المالي أو الالتزام غير المالي، يتم تحويل المبالغ المسجلة في الإيرادات الشاملة الأخرى إلى القيمة الدفترية المبدئية للأصل أو الالتزام غير المالي.

عندما تكون المعاملة المتوقعة أو الالتزام النهائي غير متوقعة الحدوث، يتم تحويل الأرباح أو الخسائر المتراكمة المسجلة سابقاً في احتياطي القيمة العادلة إلى بيان الدخل المجمع. وفي حالة انتهاء أداة التغطية أو بيعها أو إنهاؤها أو ممارستها دون استبدال أو تجديد أو في حالة إلغاء تصنيفها كأداة تغطية، تظل الأرباح أو الخسائر المتراكمة المسجلة سابقاً في الإيرادات الشاملة الأخرى ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى حتى وقوع المعاملة المتوقعة أو تأثر الأرباح أو الخسائر بالالتزام النهائي.

تغطية صافي الاستثمارات:

إن تغطيات صافي الاستثمارات في عملية أجنبية بما في ذلك تغطية بند غير نقدي تمت المحاسبة عنه كجزء من صافي الاستثمار يتم المحاسبة عنها بطريقة مشابهة لتغطية التدفقات النقدية. تسجل الأرباح أو الخسائر الناتجة عن أداة تغطية تتعلق بالجزء الفعال من التغطية كإيرادات شاملة أخرى بينما تسجل أي أرباح أو خسائر تتعلق بالجزء غير الفعال في بيان الأرباح أو الخسائر. عند استبعاد عميلة أجنبية، يتم تحويل القيمة المتراكمة لأي أرباح أو خسائر مسجلة في حقوق الملكية إلى بيان الدخل المجمع.

عقود المبادلات ومعدلات الربح المتضمنة

يتم الفصل بين عقود المبادلات ومعدلات الربح المتضمنة (العقود الآجلة) من العقد الأصلي إذا كانت السمات والمخاطر الاقتصادية للعقود الآجلة لا تتعلق بصورة كبيرة بالسمات والمخاطر الاقتصادية للعقد الأصلي، أداة مستقلة لها نفس الشروط، حيث لا يتم قياس العقود الآجلة التي تستوفي تعريف المشتقات الربح والأداة المختلطة وفقاً للقيمة العادلة، مع إدراج التغيرات في القيمة العادلة في بيان الدخل المجمع.

قياس القيمة العادلة

تقوم المجموعة بقياس الأدوات المالية مثل المشتقات والموجودات غير المالية مثل بضائع المعادن الثمينة بالقيمة العادلة بتاريخ كل ميزانية عمومية.

تعرف القيمة العادلة بأنها المبلغ المستلم من بيع أصل ما أو المدفوع لنقل التزام ما في معاملات منتظمة بين اطراف في السوق في تاريخ القياس. يستند قياس القيمة العادلة على افتراض حدوث معاملة بيع الأصل أو نقل الالتزام في إحدى الحالات التالية:

- البيع أو النقل في السوق الرئيسي للأصل أو الالتزام، أو
- في حالة عدم وجود سوق رئيسي، في السوق الأكثر ملاءمة للأصل أو الالتزام.

يجب وجود إمكانية وصول المجموعة إلى السوق الرئيسي أو السوق الأكثر ملاءمة من قبل المجموعة.

يتم قياس القيمة العادلة للأصل أو الالتزام باستخدام افتراضات من الممكن للمشاركين في السوق استخدامها عند تسعير الأصل أو الالتزام، بافتراض أن المشاركين في السوق سيعملون لمصلحتهم الخاصة.

يراعي قياس القيمة العادلة للموجودات غير المالية قدرة المشاركين في السوق على إنتاج منافع اقتصادية من خلال استخدام الأصل بأعلى وأفضل مستوى له، أو من خلال بيعه إلى مشارك آخر في السوق من المحتمل أن يستخدم الأصل بأعلى وأفضل مستوى له.

تستخدم المجموعة أساليب تقييم تتناسب مع الظروف وتتاح لها بيانات كافية لقياس القيمة العادلة وزيادة استخدام المدخلات الملحوظة الملائمة إلى الحد الأقصى وتقليل استخدام المدخلات غير الملحوظة.

حال عدم إمكانية قياس القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية في بيان المركز المالي استناداً إلي الأسعار المعلنة في الأسواق النشطة، وتقاس قيمتها العادلة باستخدام أساليب تقييم تتضمن طريقة التدفقات النقدية المخصومة DCF. تؤخذ مدخلات هذه الأساليب من البيانات الملحوظة في الأسواق متي أمكن ذلك، و حال عدم وجود جدوى لذلك، فانه يتطلب درجه من الحكم من أجل تحديد القيمة العادلة. تتضمن الأحكام اعتبارات المدخلات مثل مخاطر السيولة ومخاطر الائتمان والتقلبات. قد تؤثر التغيرات في الافتراضات عن هذه العوامل على القيمة العادلة المدرجة للأدوات المالية. راجع إيضاح 45 لمزيد من المعلومات.

التقرير السنوي 2013
إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

تصنف كافة الموجودات والمطلوبات التي يتم قياس قيمتها العادلة أو الإفصاح عنها في البيانات المالية ضمن الجدول الهرمي للقيمة العادلة، والمبين كما يلي، استناداً إلي أقل مستوي من المدخلات والذي يمثل أهمية لقياس القيمة العادلة ككل:

المستوى 1: الأسعار المعلنة (غير المعدلة) في الأسواق النشطة للموجودات المماثلة أو المطلوبات المماثلة؛

المستوى 2: أساليب تقييم ملحوظة يكون بها أقل مستوي من المدخلات والذي يمثل تأثير جوهري على قياس القيمة العادلة بشكل مباشر أو غير مباشر؛ و

المستوى 3: أساليب تقييم غير ملحوظة لا يكون بها أقل مستوي من المدخلات والذي يمثل تأثير جوهري على قياس القيمة العادلة.

بالنسبة للموجودات والمطلوبات المدرجة في البيانات المالية على اساس مستمر/متكرر، تحدد المجموعة ما اذا كانت التحويلات قد حدثت بين مستويات الجدول الهرمي عن طريق إعادة تقييم التصنيف (استناداً إلى أقل مستوي من المدخلات ذو التأثير الهام على القيمة العادلة ككل) في نهاية كل فترة تقارير مالية. إضافة إلى ذلك، ينبغي التّن مطابقة الرصيد الافتتاحي بالرصيد الختامي لقياس القيمة العادلة للمستوى 3.

يقوم تعريف القيمة العادلة على افتراض أن المجموعة مستمرة في أعمالها دون أي نية أو حاجة لتقليص مدى أعمالها بشكل مادي أو القيام بمعاملات بشروط مجحفة.

موجودات مالية متاحة للبيع

بالنسبة للاستثمارات المتداولة في أسواق مالية منظمة، يتم تحديد القيمة العادلة بالرجوع إلى أسعار آخر أوامر شراء معروضة في سوق الأوراق المالية عند الإقفال بتاريخ بيان المركز المالي المجمع.

بالنسبة للموجودات المالية التي لا توجد لها أسعار سوقية معلنة، يتم القيام بتقدير معقول للقيمة العادلة وذلك بالرجوع إلى معاملات تجارية بحتة حديثة أو القيمة العادلة الحالية لأداة أخرى مماثلة إلى حد كبير أو مضاعفات الربحية أو مضاعفات الربحية المتعلقة بقطاع أعمال ما أو استناداً إلى التدفقات النقدية المتوقعة للاستثمار مخصومة بالمعدلات الحالية المطبقة للبنود التي لها شروط وسمات مخاطر مماثلة. تأخذ تقديرات القيمة العادلة بالاعتبار معوقات السيولة وكذلك التقييم لتحديد أي انخفاض في القيمة.

وبالنسبة للموجودات المالية التي لا يتوافر لها مقاييس موثوق منها لاحتساب قيمتها العادلة والتي لا يمكن الحصول على معلومات حول قيمتها العادلة، فإنها تدرج بالتكلفة المبدئية ناقصاً الانخفاض في القيمة، إن وجد.

مبادلات العملات ومعدلات الأرباح وعقود تحويل العملات الأجنبية الآجلة

يتم تحديد القيمة العادلة لمبادلات العملات ومعدلات الأرباح وعقود تحويل العملات الأجنبية الآجلة استناداً إلى تقييمات يتم الحصول عليها من طرف مقابل / أطراف أخرى.

الموجودات والمطلوبات المالية الأخرى

بالنسبة للموجودات والمطلوبات المالية الأخرى، يتم تحديد القيمة العادلة استناداً إلى التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة وتقدير الإدارة للمبلغ الذي يمكن لقائه مبادلة هذه الأصول بمقابل نقدي على أساس تجاري بحت أو سداد التزام لتسوية الدائنين.

العقارات الاستثمارية

بالنسبة للعقارات الاستثمارية يتم تحديد القيمة العادلة من قبل مقيمين عقارات مستقلين ومسجلين الذين لهم خبرة ذات صلة في سوق العقارات.

المعيار الدولي للتقارير المالية 2 “المدفوعات بالأسهم”

يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية 2 “المدفوعات بالأسهم” تسجيل مصروف عند شراء المجموعة لبضائع أو خدمات مقابل أسهم أو حقوق في أسهم (“معاملات التسوية بالأسهم”) أو مقابل موجودات أخرى ذات قيمة تعادل عدد الأسهم أو الحقوق في الأسهم (“معاملات تسوية نقدية“).

معاملات المدفوعات بالأسهم

يتلقى موظفو المجموعة المستحقون (بما فيهم التنفيذيين) مكافآت في صورة معاملات مدفوعات بالأسهم حيث يقدم الموظفون المستحقين خدمات مقابل أسهم أو حقوق في أسهم (“معاملات التسوية بالأسهم“).

معاملات التسوية بالأسهم

تقاس تكلفة معاملات التسوية بالأسهم للموظفين وفقاً لطريقة القيمة الفعلية. يتم تحديد التكلفة وفقاً لهذه الطريقة بمقارنة القيمة السوقية للأسهم الممنوحة في تاريخ كل تقرير وفي تاريخ التسوية النهائية مع سعر الممارسة، وتدرج أي تغيرات في القيمة الفعلية ضمن بيان الدخل المجمع.

تقيد تكلفة معاملات التسوية بالأسهم في حقوق الملكية على مدى الفترة التي يتم خلالها الوفاء بشروط الأداء والتي تنتهي بتاريخ ممارسة الموظفين لحقوقهم. تدرج المصروفات المتراكمة التي تم قيدها لمعاملات التسوية بالأسهم بتاريخ كل تقرير إلي أن يعكس تاريخ الممارسة الحد الذي تنتهي عنده فترة الممارسة وعدد المكافآت كما يرى مجلس الإدارة في ذلك التاريخ استناداً إلى أفضل تقدير متاح لعدد أدوات حقوق الملكية التي سيتم استحقاقها في النهاية.

2 - السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.5 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

معاملات التسوية بالأسهم (تتمة)

لا يتم تسجيل مصروف للمنح التي لا يتم استحقاقها بشكل نهائي، باستثناء المنح التي يكون استحقاقها مشروطاً بظروف السوق والتي يتم معاملتها كاستحقاق بغض النظر عن استيفاء شروط السوق أو عدم استيفائها على أن يتم استيفاء كافة شروط الأداء و / أو الخدمة الأخرى.

عند تعديل فترات منحة التسوية بالأسهم، فإن الحد الأدنى للمصروف المدرج يمثل المصروف في حالة عدم تعديل الفترات. ويتم تسجيل مصروف إضافي لأي تعديل يؤدي إلى الزيادة في إجمالي القيمة العادلة لترتيب المدفوعات بالأسهم، أو يعتبر نافعا للموظفين كما هو مفاَس في تاريخ التعديل.

يتم تسجيل التأثير المخفف للخيارات القائمة كحصة إضافية مخففة في حساب ربحية السهم المخففة.

حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي

يحتسب البنك حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي بنسبة 1% وفقاً للاحتساب المعدل استناداً إلى قرار مجلس إدارة المؤسسة.

ضريبة دعم العمالة الوطنية

يحتسب البنك ضريبة دعم العمالة الوطنية بنسبة 2.5% من ربح السنة الخاضع للضريبة وفقاً للقانون رقم 19 لسنة 2000 وقرار وزير المالية رقم 24 لسنة 2006. ويتم خصم توزيعات الأرباح المستلمة من الشركات المدرجة الخاضعة لقانون ضريبة دعم العمالة الوطنية من ربح السنة عند تحديد الربح الخاضع للضريبة.

الزكاة

قام البنك، وفقاً لموافقة هيئة الفتوى والرقابة الشرعية بالبنك المنعقدة في 20 ديسمبر 2011، بتغيير طريقة احتساب الزكاة من طريقة الاحتياطي إلى طريقة صافي رأس المال العامل. وبالتالي، يقوم البنك باحتساب الزكاة بنسبة 2.577% على صافي رأس المال العامل الذي بقي لمدة سنة مالية كاملة وتصرف وفقاً لتوجيهات هيئة الفتوى والرقابة الشرعية للبنك. تحمل الزكاة على الاحتياطي الاحتيازي.

إضافة إلى ذلك، واعتباراً من 10 ديسمبر 2007، قام البنك أيضاً باحتساب مخصص للزكاة وفقاً لمتطلبات القانون رقم 46 لسنة 2006. ويحمل مصروف الزكاة المحتسب وفقاً لهذه المتطلبات على بيان الدخل المجمع.

ضريبة الشركات التابعة الخارجية

يتم احتساب ضريبة الشركات التابعة الخارجية على أساس معدلات الضرائب المطبقة وفقاً للقوانين والأنظمة والتعليمات السارية في البلدان التي تعمل فيها هذه الشركات التابعة. تدرج ضريبة الدخل على الربح الخاضع للضريبة (الضريبة الحالية) كمصروف في الفترة التي تتحقق فيها الأرباح وفقاً للوائح المالية المعمول بها في البلدان المعنية التي تعمل فيها المجموعة. تتحقق الأصول الضريبية المؤجلة عن الفروق المؤقتة القابلة للخصم، وترجل الإعفاءات والخسائر الضريبية غير المستخدمة، إلى الحد الذي تتوفر فيه الأرباح المستقبلية الخاضعة للضريبة للاستفادة من تلك الإعفاءات. يدرج التزام الضريبة المؤجلة لغرض فروق الضرائب المؤقتة. تتحدد موجودات ومطلوبات الضريبة المؤجلة باستخدام معدل الضريبة والقوانين المطبقة بتاريخ التقارير المالية.

تحويل العملات الأجنبية

تعرض البيانات المالية المجمعة بالدينار الكويتي، و التي تعتبر العملة التشغيلية و كذلك عملة العرض للبنك . تحدد كل شركة في المجموعة عملتها التشغيلية الخاصة بها وتقاس البنود المتضمنة في البيانات المالية بتلك العملة التشغيلية.

المعاملات والأرصدة

يجري قيد المعاملات بالعملات الأجنبية وفقاً لأسعار الصرف السائدة بتاريخ المعاملة. يتم تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية بالعملات الأجنبية إلى العملة التشغيلية وفقاً لأسعار الصرف السائدة بتاريخ بيان المركز المالي. تدرج كافة الفروق ضمن صافي الربح من العملات الأجنبية في بيان الدخل المجمع.

البنود غير النقدية التي يتم قياسها بالتكلفة التاريخية بعملة أجنبية يتم ترجمتها باستخدام أسعار الصرف كما في تواريخ المعاملات المبدئية. وبالنسبة للبنود غير النقدية التي يتم قياسها وفقاً للقيمة العادلة بعملة أجنبية يتم تحويلها باستخدام أسعار الصرف كما في التاريخ الذي تم فيه تحديد القيمة العادلة. إن أي أرباح أو خسائر ناتجة عن إعادة تحويل البنود غير النقدية يتم معالجتها بالتوافق مع تحقق الأرباح أو الخسائر من التغير في القيمة العادلة للبند.

قبل 1 يناير 2005، فإن الشهرة وأي تعديلات للقيمة العادلة على القيمة الدفترية للموجودات والمطلوبات ناتجة عن الحيازة يتم معالجتها كموجودات ومطلوبات البنك. لذلك، فإنه يتم بالفعل عرض تلك الموجودات والمطلوبات بالعملة الأجنبية أو بنود غير نقدية ولا تظهر فروق أخرى.

شركات المجموعة

في تاريخ البيانات المالية المجمعة، يتم تحويل الموجودات والمطلوبات للشركات التابعة الأجنبية إلى الدينار الكويتي بأسعار الصرف السائدة في تاريخ التقارير المالية، وتحويل بيانات الدخل لتلك الشركات وفقاً لأسعار التحويل السائدة في تاريخ المعاملات. تدرج فروق تحويل العملات الأجنبية الناتجة عن التجميع في الإيرادات الشاملة الأخرى. عند بيع شركة تابعة أجنبية، تدرج بنود الإيرادات الشاملة الأخرى المتعلقة بها ضمن بيان الدخل المجمع.

إن أي شهرة ناتجة عن حيازة شركة تابعة أجنبية لاحقاً بعد 1 يناير 2005 وأي تعديلات على القيمة العادلة إلى القيمة الدفترية للموجودات والمطلوبات الناتجة عن الحيازة يتم معاملتها كموجودات ومطلوبات للشركة التابعة الأجنبية ويتم تحويلها وفقاً لأسعار صرف العملات الأجنبية السائدة في تاريخ التقارير المالية .

الدائنون التجاريون

يتعلق الدائنون التجاريون بالشركات التابعة غير المالية للمجموعة، وتدرج المطلوبات عن مبالغ ستدفع في المستقبل لقاء بضائع، سواء صدرت بها فواتير إلى المجموعة أو لم تصدر.

المصروفات المستحقة

يتم قيد المطلوبات عن مبالغ ستدفع في المستقبل لقاء خدمات تم تسلمها، سواء صدرت بها فواتير إلى المجموعة أو لم تصدر.

مبالغ مستحقة من/إلى عملاء عن أعمال عقود

يدرج المبلغ المستحق من/ إلى عملاء شركات تابعة عن عقود غير مكتملة بالتكلفة، والتي تشتمل على المواد المباشرة والعمالة المباشرة وتوزيع ملائم للمصروفات غير المباشرة بما فيها الاستهلاك المحمل للعقارات والأثاث والمعدات، على أساس ثابت زائداً الأرباح المتعلقة بها إلى الحد الذي يمكن عنده تقدير الربح بدرجة معقولة من الدقة ناقصاً مخصص للطوارئ؛ أية خسائر متكبدة أو متوقعة حتى إتمام العقود وناقصاً أي مبالغ مستلمة أو مستحقة كفواتير إنجاز.

مخصصات واحتياطيات أخرى

تسجل المخصصات والاحتياطيات الأخرى عندما يكون على المجموعة التزام حالي (قانوني أو استدلالي) نتيجة لحدث وقع في الماضي، ويكون من المحتمل ظهور حاجة إلى تدفق الموارد الاقتصادية خارج المجموعة من أجل سداد الالتزام ويكون بالإمكان تقدير مبلغ الالتزام بصورة موثوق منها. يتم عرض المصروفات المتعلقة بأي مخصص في بيان الدخل المجمع بالصافي بعد أي تعويض.

احتياطيات مصروفات صيانة

تدرج احتياطيات التكاليف المتعلقة بالصيانة عند تقديم الخدمة. يستند التسجيل المبدئي إلى الخبرات السابقة. ويتم مراجعه التقدير المبدئي لتكاليف الصيانة سنويا.

مكافأة نهاية الخدمة للموظفين

تحتسب المجموعة مكافأة نهاية الخدمة لموظفيها. إن استحقاق هذه المكافأة يستند عادةً على آخر راتب للموظف و مدة الخدمة. إن التكاليف المتوقعة لهذه المكافآت يتم تسجيلها كمصروفات مستحقة على مدى فترة الخدمة.

محاسبة تواريخ المتاجرة وتواريخ السداد

إن جميع مشتريات ومبيعات الموجودات المالية ”بالطريقة المعتادة“ يتم تسجيلها على أساس تاريخ المتاجرة، أي بالتاريخ الذي تلتزم فيه المجموعة بشراء أو بيع الأصل. إن المشتريات أو المبيعات بالطريقة المعتادة هي مشتريات أو مبيعات الموجودات المالية التي تتطلب تسليم الموجودات خلال إطار زمني يتم تحديده عموماً بالنظم أو بالعرف السائد في الأسواق.

التقاص

يتم التقاص فقط بين الموجودات والمطلوبات المالية ويتم إدراج صافي المبلغ في بيان المركز المالي المجمع عند وجود حق قانوني ملزم بإجراء التقاص على المبالغ المسجلة وتنوي المجموعة السداد على أساس الصافي بحيث يتم قيد الموجودات والمطلوبات في نفس الوقت.

أسهم الخزينة

يتم المحاسبة عن حيازة البنك لأسهمه كأسهم خزينة وتدرج بمقابل الشراء بما في ذلك التكاليف المتعلقة بها مباشرة. عند بيع أسهم الخزينة، يتم إضافة الأرباح إلى حساب منفصل غير قابل للتوزيع ضمن حقوق الملكية (احتياطي أسهم الخزينة). يتم تحميل أية خسائر متكبدة على نفس الحساب في حدود الرصيد الدائن. لا يتم توزيع أرباح نقدية على هذه الأسهم، كما أن إصدار أسهم منحة يزيد من عدد أسهم الخزينة نسبياً ويخفض متوسط التكلفة للسهم الواحد دون أن تؤثر على إجمالي تكلفة أسهم الخزينة.

2 - السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.5 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

موجودات برسم الأمانة

تقدم المجموعة خدمات الأمانة وخدمات الوكالة الأخرى التي ينتج عنها الاحتفاظ بموجودات أو الاستثمار نيابةً عن عملاء. لا تعامل الموجودات المحتفظ بها بصفة الأمانة أو الوكالة على أنها من موجودات المجموعة، وبالتالي لا يتم إدراجها ضمن بيان المركز المالي المجموع. وهي مفصّل عنها بشكل منفصل في البيانات المالية المجمعة.

الأحكام المحاسبية

عند تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة، قامت الإدارة باتخاذ الأحكام التالية بغض النظر عن تلك التي تتضمن تقديرات أخرى والتي لها أكبر الأثر على المبالغ المدرجة في البيانات المالية المجمعة:

التزامات التأجير التشغيلي – المجموعة كمؤجر

أبرمت المجموعة عقود تأجير عقاري تجارية في محفظة العقار الاستثماري الخاصة بها. قررت المجموعة، استناداً إلى تقييم شروط وأحكام الترتيبات، أن مدة هذه العقود لا تشكل جزءاً جوهرياً من العمر الاقتصادي للعقار التجاري، حيث أنها تحتفظ بكافة المخاطر الجوهرية و عوائد الملكية وتحاسب عن العقود كعقود تأجير تشغيلي.

تصنيف العقارات

يتعين على الإدارة عند حيازة عقار مطور أو قيد التطوير اتخاذ قرار ما إذا كان يجب تصنيفه كعقار للمتاجرة أو عقار استثماري أو عقارات ومعدات.

تقوم المجموعة بتصنيف العقار كعقار للمتاجرة إذا تم حيازته بصفة أساسية بغرض بيعه ضمن نشاط الأعمال العادية او حال تم إعادة تطويره بغرض بيعه.

تقوم المجموعة بتصنيف العقار كعقار استثماري إذا تم حيازته لتحقيق إيرادات من تأجيره أو ارتفاع قيمته أو لاستخدامات مستقبلية غير محددة.

تصنف المجموعة العقار كعقارات ومعدات إذا تم حيازته لاستخدامها الخاص.

انخفاض قيمة الموجودات المالية المتاحة للبيع

تقوم المجموعة بمعاملة الموجودات المالية المتاحة للبيع في أسهم كاستثمارات انخفضت قيمتها إذا كان هناك انخفاض كبير أو مستمر في القيمة العادلة بما يقل عن تكلفتها أو عندما يكون هناك دليل موضوعي آخر بوجود انخفاض في القيمة. إن عملية تحديد الانخفاض "الكبير" أو "المستمر" تتطلب تخمينات كبيرة. إضافة إلى ذلك، تقوم المجموعة بتقييم عوامل أخرى بما في ذلك التقلبات العادية في أسعار الأسهم بالنسبة للأسهم المسعرة والتدفقات النقدية المستقبلية وعوامل الخصم للأسهم غير المسعرة.

انخفاض قيمة الشهرة

تقوم المجموعة على أساس سنوي بتحديد ما إذا كانت الشهرة قد انخفضت قيمتها. ويتطلب ذلك تقدير القيمة أثناء الاستخدام لوحدات إنتاج النقد التي تتوزع عليها الشهرة. كما أن تقدير القيمة عند الاستخدام يتطلب من الإدارة عمل تقدير للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من وحدة إنتاج النقد وكذلك اختيار معدل الخصم المناسب لاحتساب القيمة الحالية لتلك التدفقات النقدية.

عدم التأكد من التقديرات

فيما يلي الافتراضات الرئيسية التي تتعلق بالأسباب المستقبلية والرئيسية الأخرى لعدم اليقين من التقديرات بتاريخ بيان المركز المالي المجموع والتي لها خطر مؤثر قد يؤدي إلى تعديل مادي على القيمة الدفترية للموجودات والمطلوبات خلال السنة المالية اللاحقة. تستند تقديرات وافتراضات المجموعة على المؤشرات المتاحة عند إعداد البيانات المالية المجمعة. ولكن الظروف والافتراضات الحالية حول التطورات المستقبلية قد تتغير نتيجة تغيرات السوق أو الظروف الناتجة عن تغييرات أو ظروف خارج نطاق سيطرة المجموعة. يتم عكس هذه التغيرات في الافتراضات عند حدوثها.

خسائر انخفاض قيمة التسهيلات التمويلية

تقوم المجموعة بمراجعة التسهيلات التمويلية غير المنتظمة كل ربع سنة لتحديد ما إذا كان يجب تسجيل مخصص لقاء انخفاض القيمة في بيان الدخل المجموع. وبصفة خاصة يجب أن تقدر الإدارة مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية عند تحديد مستوى المخصصات المطلوبة. تلك التقديرات تستند بالضرورة إلى افتراضات حول عدة عوامل تتضمن درجات متفاوتة من التخمينات وعدم اليقين، والتي قد تختلف عن النتائج الفعلية مما قد يؤدي إلى تغيرات مستقبلية على تلك المخصصات.

تقييم الاستثمارات في الأسهم غير المسعرة

يستند تقييم الاستثمارات في الأسهم غير المسعرة عادةً على أحد العوامل التالية:

- معاملات حديثة في السوق بشروط تجارية بحتة؛
- القيمة العادلة الحالية لأداة أخرى مماثلة إلى حد كبير؛
- معامل الربحية ؛
- التدفقات النقدية المتوقعة مخصومة بالمعدلات الحالية المطبقة للبنود ذات شروط وسمات مخاطر مماثلة ؛ أو
- طرق تقييم أخرى.

إن تحديد التدفقات النقدية وعوامل الخصم للاستثمارات في أسهم غير مسعرة يتطلب تقديرات هامة. ويوجد عدد من الاستثمارات لا يمكن تحديد تقديرات لها بدرجة موثوق منها (إيضاح 13 و 45). ونتيجة لذلك، فإن هذه الاستثمارات تدرج بالتكلفة ناقصاً انخفاض القيمة.

المقابل المحتمل الناتج عن دمج الأعمال

يتم تقييم المقابل المحتمل، الناتج عن دمج الأعمال، بالقيمة العادلة في تاريخ الحيازة كجزء من دمج الأعمال. عندما يتطابق المقابل المحتمل مع تعريف الالتزام المالي، فإنه يتم إعادة قياسه لاحقاً بالقيمة العادلة في كل تاريخ تقارير مالية. إن تحديد القيمة العادلة يستند إلى التدفقات النقدية المخصومة. إن الافتراضات الرئيسية تأخذ بالاعتبار احتمالية وفاء كل هدف اداء و معدل الخصم.

3 - معلومات حول المجموعة

إن تفاصيل الشركات التابعة الرئيسية العاملة مبينة طبقاً لإيضاح رقم 22.

4 - دمج الأعمال وحيازة الحصص غير المسيطرة

دمج الأعمال في 2012:

في 27 ديسمبر 2012، قامت أحد الشركات الزميلة للمجموعة وهي شركة صكوك القابضة ش.م.ك (مقفلتة) – شركة مساهمة تم تأسيسها في دولة الكويت ومدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية - بشراء أسهمها ("أسهم خزينة") من سوق الكويت للأوراق المالية. ونتيجة لذلك، ارتفعت الحصة الفعلية للمجموعة في شركة صكوك من 48.88% إلى 50.62%. وأخذاً في الاعتبار أن هذه المعاملة تستوفي شروط المعيار الدولي للتقارير المالية -3 دمج الأعمال لمعاملات دمج الأعمال على مراحل دون تحويل المقابل؛ فقد قامت المجموعة بإعادة تصنيف استثمارها في شركة صكوك من استثمار في شركة زميلة إلى استثمار في شركة تابعة وقامت بتجميع شركة صكوك والشركات التابعة لها اعتباراً من تاريخ الحصول على السيطرة. أن الغرض الرئيسي من قيام شركة صكوك هو تملك وبيع وشراء عقارات وإدارة العقارات نيابة عن أطراف أخرى.

نتيجة لتحويل شركة صكوك الى شركة تابعة، أصبحت الشركات التالية شركات تابعة للمجموعة وتم تجميعها اعتباراً من تاريخ السيطرة:

حصة ملكية	حصة ملكية	حصة ملكية	حصة ملكية
محتفظ بها سابقاً من قبل المجموعة	حصة اضافية من منشآت	حصة اضافية من صكوك	حصة ملكية المجموع بعد دمج الاعمال
شركة منشآت للمشاريع العقارية ش.م.ك. (مقفلتة)			
25.24%	27.67%	-	52.91%
شركة القطاف – مشروع مشترك ("قطاف")	36.43%	9.13%	90.47%
شركة أثمان الخليج للتجارة العامة والمقاولت ذ.م.م. ("أثمان الخليج")			
53.16%	-	32.59%	85.75%

تم تجميع الشركات المشتراة على أساس القيمة المؤقتة المحددة للموجودات والمطلوبات المحددة كما في تاريخ الحيازة، وكانت الإدارة بصدد عملية تحديد القيمة العادلة للموجودات المشتراة والمطلوبات المحتملة.

استكملت المجموعة خلال السنة ممارسة توزيع القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المحددة كما في تاريخ الحيازة. إن القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات التي تم حيازتها لا تختلف عن القيمة العادلة المؤقتة المحددة بشكل مؤقتة باستثناء المفصح عنه في الجدول أدناه.

4 - دمج الأعمال وحياسة الحصص غير المسيطرة (تتمة)

دمج الأعمال في 2012: (تتمة)

ألف دينار كويتي		
القيمة العادلة المؤقتة	تعديلات القيمة العادلة	القيمة العادلة النهائية
الموجودات		
		النقد والنقد المعادل
17,181	2,535	19,716
62,251	(6,126)	56,125
-	433	433
17,247	(1,958)	15,289
52,974	13,637	66,611
12,677	18,863	31,540
126,097	4,824	130,921
862	148	1,010
289,289	32,356	321,645
مطلوبات		
		دائنو تمويل
94,825	3,278	98,103
104,083	(3,937)	100,146
198,908	(659)	198,249
90,381	33,015	123,396
(33,691)	(6,419)	(40,110)
(45,852)	(15,066)	(60,918)
10,838	11,530	22,368
34,884	8,540	43,424
(5,353)	(3,055)	(8,408)
-	(727)	(727)
40,369	16,288	56,657
صافي الموجودات المشتراة		
الحصص غير المسيطرة في الشركة المشتراة بالقيمة العادلة		
القيمة العادلة لحصة المشتري المحتفظ بها سابقاً		
ربح شراء بأسعار مخفضة (إيضاح 5)		
ربح تسوية المعاملات بين المجموعة والشركات المشتراة (إيضاح 5)		
خسارة إعادة قياس حصص الملكية المحتفظ بها سابقاً (إيضاح 5)		
خسارة إيرادات شاملة أخرى محولة الى بيان الدخل المجموع نتيجة عدم التحقق (إيضاح 5)		
صافي الربح من دمج الأعمال		

5 - إيرادات استثمارات

ألف دينار كويتي	
2012	2013
88,703	131,627
13,403	26,509
14,027	14,765
4,269	128
-	1,443
34,581	11,636
19,388	23,710
7,043	7,119
10,838	11,530
3,447	-
34,884	8,540
(5,353)	(3,055)
-	(727)
4,058	13,193
229,288	246,418

6 - إيرادات أخرى

ألف دينار كويتي	
2012	2013
6,689	4,274
437	4,875
-	8,506
16,171	15,578
8,466	9,729
358	17,553
32,121	60,515

7 - انخفاض القيمة

ألف دينار كويتي

2012	2013
9,383	17,871
173,229	139,908
1,368	(297)
183,980	157,482
(3,997)	(17,112)
(4,747)	18,949
39,071	15,304
16,382	20,365
19,426	1,327
(2,934)	-
8,281	369
573	2,513
671	11,240
(5,355)	13,365
251,351	223,802

متعلق بالمدينين:

مرابحات دولية

مرابحات محلية ووكالة

استصناع ومدينون آخرون

مفرج عن مخصصات من تحصيل ديون مشطوبة

انخفاض قيمة (مفرج عنه) موجودات مؤجرة (إيضاح 12)

انخفاض قيمة موجودات مالية متاحة للبيع (إيضاح 26)

انخفاض قيمة شركات زميلة

انخفاض قيمة عقارات استثمارية (إيضاح 16)

(مفرج عنه) تخفيض القيمة الممكن تحقيقها لعقارات للمتاجرة

انخفاض قيمة عقارات ومعدات (إيضاح 19)

انخفاض قيمة الشهرة

انخفاض قيمة تسهيلات غير نقدية (إيضاح 11)

انخفاض قيمة (مفرج عنه) الموجودات أخرى

8 - ربحية السهم الأساسية والمخفضة الخاصة بمساهمي البنك

تحتسب ربحية السهم الأساسية بتقسيم ربح السنة الخاص بمساهمي البنك على المتوسط الموزون لعدد الأسهم العادية القائمة خلال السنة ناقصاً أسهم الخزينة التي تحتفظ بها المجموعة.

تحتسب ربحية السهم المخفضة بتقسيم ربح السنة على المتوسط الموزون لعدد الأسهم العادية القائمة خلال السنة ناقصاً أسهم الخزينة التي تحتفظ بها المجموعة زائداً المتوسط الموزون لعدد الأسهم التي سيتم إصدارها عند تحويل كافة الأسهم المخفضة المحتملة إلى أسهم.

2012	2013
87,676	115,893
3,311,776	3,545,307
26.47	32.69

ربح السنة الخاص بمساهمي البنك (ألف دينار كويتي)

المتوسط الموزون لعدد الأسهم القائمة خلال السنة (ألف سهم)

ربحية السهم الأساسية والمخفضة الخاصة بمساهمي البنك (فلس)

تم إعادة إدراج ربحية السهم الأساسية والمخفضة لسنة المقارنة لكي تعكس أسهم المنحة المصدرة بتاريخ 7 أبريل 2013 (راجع إيضاح 30).

9 - النقد والنقد المعادل

ألف دينار كويتي

2012	2013
96,437	147,087
345,225	535,639
192,025	384,341
180,569	3,419
814,256	1,070,486
357,119	732,279
140,085	615,178
(319,098)	(458,943)
992,362	1,959,000

نقد

أرصدة لدى بنوك مركزية

أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مالية - حسابات جارية

أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مالية - ودائع تبادلية

نقد وأرصدة لدى بنوك ومؤسسات مالية

مرابحة قصيرة الأجل - تُستحق خلال 3 أشهر من تاريخ العقد

أرصدة توريق لدى بنك الكويت المركزي - تُستحق خلال 3 أشهر من تاريخ العقد

ناقصاً: ودائع محتجزة لدي البنوك المركزية

النقد والنقد المعادل

تمثل الودائع المحتجزة لدى البنوك المركزية الأرصدة التي لا تتوفر للاستخدام في العمليات اليومية للمجموعة.

تقوم المجموعة بتبادل الودائع مع بنوك ومؤسسات مالية جيدة السمعة بالعملات المحلية والأجنبية مع الاحتفاظ بالحق القانوني في إجراء مقاصة لتلك الودائع التي تم تبادلها في حالة إفسار البنك أو المؤسسة المالية (الطرف المقابل). إن إجمالي أرصدة الودائع التي تم تبادلها كان كما يلي:

ألف دينار كويتي

2012	2013
492,388	117,226
(311,819)	(113,807)
180,569	3,419

أرصدة مستحقة من بنوك ومؤسسات مالية

أرصدة مستحقة لبنوك ومؤسسات مالية

مدرجة في بيان المركز المالي المجمع كصافي الأرصدة كما يلي:

ألف دينار كويتي

2012	2013
180,569	3,419
180,569	3,419

في الموجودات :

نقد وأرصدة لدى بنوك ومؤسسات مالية - ودائع تبادلية

إن القيمة العادلة للنقد والأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية لا تختلف عن قيمتها الدفترية.

10 - مرابحات قصيرة الأجل

ألف دينار كويتي

2012	2013
785,748	693,425
399,975	1,738,317
1,185,723	2,431,742

مرابحات قصيرة الأجل مع بنوك

مرابحات قصيرة الأجل مع بنوك مركزية

11 - مدينون

تتكون الأرصدة المدينة بصورة رئيسية من أرصدة عمليات المرابحة والوكالة والاستصناع وتدرج بالصافي بعد الانخفاض في القيمة، كما يلي:

ألف دينار كويتي		
2012	2013	
2,213,439	2,165,975	مرابحات دولية
4,731,204	4,607,275	مرابحات محلية ووكالة
131,197	160,689	استصناع ومدينون آخرون
7,075,840	6,933,939	
(422,922)	(433,639)	ناقصا: انخفاض القيمة
6,652,918	6,500,300	

إن توزيع المدينين هو كما يلي:

ألف دينار كويتي		
2012	2013	
3,180,240	3,475,642	قطاع الأعمال
507,551	366,078	تجاري وصناعي
1,716,356	1,436,063	بنوك ومؤسسات مالية
1,671,693	1,656,156	إنشاءات وعقارات
7,075,840	6,933,939	أخرى
(422,922)	(433,639)	ناقصاً: انخفاض القيمة
6,652,918	6,500,300	

ألف دينار كويتي		
2012	2013	
4,103,950	3,792,632	المنطقة الجغرافية
150,204	140,764	الشرق الأوسط
2,821,686	3,000,543	أوروبا الغربية
7,075,840	6,933,939	أخرى
(422,922)	(433,639)	ناقصاً : انخفاض القيمة
6,652,918	6,500,300	

فيما يلي تحليل انخفاض قيمة الأرصدة المستحقة من عملاء عن التسهيلات التمويلية:

ألف دينار كويتي						
المجموع		عام		محدد		
2012	2013	2012	2013	2012	2013	
507,028	422,922	263,009	238,292	244,019	184,630	الرصيد في بداية السنة
183,980	157,482	26,566	534	157,414	156,948	المحمل خلال السنة (إيضاح 7)
(268,086)	(146,765)	(51,283)	(4,135)	(216,803)	(142,630)	المبالغ المشطوبة؛ بالصافي بعد خصم حركة العملات الأجنبية
422,922	433,639	238,292	234,691	184,630	198,948	الرصيد في نهاية السنة
97,337	87,704	16,631	21,016	80,706	66,688	مرابحات دولية
310,273	328,592	215,081	211,424	95,192	117,168	مرابحات محلية ووكالات
15,312	17,343	6,580	2,251	8,732	15,092	استصناع ومدينون آخرون
422,922	433,639	238,292	234,691	184,630	198,948	

التسهيلات التمويلية غير المنتظمة النقدية وغير النقدية

في 31 ديسمبر 2013، تتضمن التسهيلات التمويلية غير المنتظمة أرصدة المدينون وموجودات مؤجرة وتسهيلات غير نقدية بمبلغ 844,381 ألف دينار كويتي (2012: 679,630 ألف دينار كويتي) كما بلغت 799,933 ألف دينار كويتي (2012: 627,697 ألف دينار كويتي) بعد استبعاد الإيرادات المؤجلة والأرباح المعلقة كما بلغت 409,699 ألف دينار كويتي (2012: 361,915 ألف دينار كويتي) بعد استبعاد الضمانات المقبولة وذلك طبقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي لغرض احتساب المخصصات المحددة.

ألف دينار كويتي			
المجموع	بعد التحرير	قبل الغزو	
844,381	844,373	8	تسهيلات تمويلية
250,003	249,995	8	انخفاض القيمة

2012			
المجموع	بعد التحرير	قبل الغزو	
679,630	679,620	10	تسهيلات تمويلية
210,212	210,202	10	انخفاض القيمة

إن المخصص المحمل خلال السنة للتسهيلات غير النقدية يبلغ 11,240 ألف دينار كويتي (2012: 671 ألف دينار كويتي) (إيضاح 7) في حين أن المخصص المتاح للتسهيلات غير النقدية والبالغ 24,807 ألف دينار كويتي (2012: 13,567 ألف دينار كويتي) مدرج ضمن مطلوبات أخرى (إيضاح 25).

تتضمن المخصصات بعض المبالغ التي تم شراؤها من قبل بنك الكويت المركزي. يجب رد هذه المخصصات إلى بنك الكويت المركزي عندما تنتفي الحاجة إليها.

إن القيمة العادلة للذمم المدينة لا تختلف عن قيمتها الدفترية.

12 - موجودات مؤجرة

يتضمن صافي الاستثمار في الموجودات المؤجرة ما يلي:

ألف دينار كويتي		
2012	2013	
1,741,992	2,044,309	إجمالي الاستثمار
(42,357)	(43,012)	ناقصاً: إيرادات مؤجلة
(46,125)	(62,818)	ناقصاً: انخفاض القيمة
1,653,510	1,938,479	

فيما يلي انخفاض قيمة الموجودات المؤجرة:

ألف دينار كويتي						
المجموع		عام		محدد		
2012	2013	2012	2013	2012	2013	
50,659	46,125	22,684	23,171	27,975	22,954	الرصيد في بداية السنة
(4,747)	18,949	362	556	(5,109)	18,393	المحمل(المفرج عنه) خلال السنة (إيضاح 7)
213	(2,256)	125	(68)	88	(2,188)	المبالغ المشطوبة بالصافي بعد خصم حركة العملات الأجنبية
46,125	62,818	23,171	23,659	22,954	39,159	الرصيد في نهاية السنة

فيما يلي الحد الأدنى لدفعات التأجير المدينة المستقبلية في مجموعها:

ألف دينار كويتي		
2012	2013	
1,185,433	1,551,308	خلال سنة واحدة
315,573	288,053	سنة إلى خمس سنوات
240,986	204,948	أكثر من خمس سنوات
1,741,992	2,044,309	

تم تقدير القيمة المتبقية غير المضمونة للموجودات المؤجرة في 31 ديسمبر 2013 بمبلغ 120,046 ألف دينار كويتي (2012: 34,128 ألف دينار كويتي).

بلغت القيمة العادلة للموجودات المؤجرة 3,618,951 ألف دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2013 (2012: 2,794,595 ألف دينار كويتي).

13 - موجودات مالية متاحة للبيع

ألف دينار كويتي		
2012	2013	
45,934	56,066	استثمارات في أسهم مسعرة
258,836	213,816	استثمارات في أسهم غير مسعرة
183,559	157,796	محافظ مدارة
157,525	101,288	صناديق مشتركة
602,918	686,857	صكوك
1,248,772	1,215,823	
812,503	899,011	موجودات مالية متاحة للبيع مدرجة بالقيمة العادلة
436,269	316,812	موجودات مالية متاحة للبيع مدرجة بالتكلفة ناقصاً انخفاض القيمة
1,248,772	1,215,823	

تتضمن المحافظ المدارة مبلغ 57,229 ألف دينار كويتي (2012: 45,023 ألف دينار كويتي) يمثل استثمار المجموعة في عدد 73,370 ألف سهم (2012: 55,584 ألف سهم) من أسهم البنك نيابة عن المودعين، أي ما يعادل 1.91% من إجمالي رأس المال المصدر في 31 ديسمبر 2013 (2012: 1.91%). إن نتائج الأنشطة المتعلقة بالتداول في هذه الأسهم تخص المودعين فقط ولذلك تصنف هذه الأسهم ضمن الاستثمارات.

14 - استثمار في شركات زميلة

إن الشركات الزميلة الرئيسية للمجموعة هي كما يلي:

تاريخ تقرير البيانات المالية	النشاط الرئيسي	بلد التسجيل	النسبة في حقوق الملكية %		
			2012	2013	
					<u>استثمارات مباشرة في شركات زميلة:</u>
30 سبتمبر 2013	استثمارات قابضة	الكويت	40	40	شركة مجموعة الخصوصية القابضة ش.م.ك. (مقفلة)
30 سبتمبر 2013	تأمين إسلامي تكافلي	الكويت	28	28	الشركة الأولى للتأمين التكافلي ش.م.ك. (مقفلة)
30 سبتمبر 2013	استثمارات إسلامية	الكويت	20	20	بيت الاستثمار الخليجي ش.م.ك. (مقفلة)
30 سبتمبر 2013	خدمات مصرفية إسلامية	الإمارات العربية المتحدة	20	20	مصرف الشارقة الإسلامي ش.م.ع.
					<u>استثمارات جوهرية غير مباشرة في شركات زميلة من قبل شركات تابعة مجمعة:</u>
30 سبتمبر 2013	خدمات مصرفية إسلامية	البحرين	-	29	بنك إيلاف

14 - استثمار في شركات زميلة (تتمة)

يوضح الجدول التالي تلخيص للمعلومات المالية للشركات الزميلة على نحو إجمالي حيث أن الشركات الزميلة منفصلة ليست ذات أهمية جوهرية:

بيان المركز المالي الموجز:

ألف دينار كويتي	
2012	2013
3,287,128	2,610,014
(2,368,599)	(1,658,637)
918,529	951,377
240,423	267,660

موجودات

مطلوبات

حقوق الملكية

القيمة الدفترية للاستثمار

بيان الدخل الموجز:

ألف دينار كويتي	
2012	2013
354,697	331,243
(340,325)	(282,061)
14,372	49,182
3,440	10,851

إيرادات

مصروفات

ربح السنة

حصة المجموعة من ربح السنة

إن الاستثمارات في شركات زميلة بقيمة دفترية تبلغ 140,216 ألف دينار كويتي (2012: 151,382 ألف دينار كويتي) وتبلغ قيمتها السوقية 108,456 ألف دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2013 (2012: 100,922 ألف دينار كويتي) وذلك استناداً إلى الأسعار المعلنة. أما الشركات الزميلة المتبقية بقيمة دفترية تبلغ 127,444 ألف دينار كويتي (2012: 89,041 ألف دينار كويتي) فهي شركات غير مدرجة.

إن توزيعات الأرباح المستلمة من الشركات الزميلة خلال السنة كانت بمبلغ 5,068 ألف دينار كويتي (2012: 21,450 ألف دينار كويتي).

15 - حصص في مشاريع مشتركة

إن المشاريع المشتركة الرئيسية للمجموعة هي كما يلي:

تاريخ تقرير البيانات المالية	النشاط الرئيسي	بلد التسجيل	النسبة في حقوق الملكية %		
			2012	2013	
30 نوفمبر 2013	تطوير عقاري	البحرين	50 %	50 %	شركة درة خليج البحرين ش.ب.م
30 نوفمبر 2013	تطوير عقاري	البحرين	50 %	50 %	شركة ديار هومز ذ.م.م. (سوق المحرق)
30 نوفمبر 2013	تطوير عقاري	البحرين	50 %	50 %	شركة الدرّة التجارية ذ.م.م.
30 نوفمبر 2013	تطوير عقاري	البحرين	52 %	52 %	شركة ديار المحرق ذ.م.م.
30 نوفمبر 2013	تطوير عقاري	البحرين	50 %	50 %	شركة «بي كي» للتطوير العقاري ذ.م.م.
30 سبتمبر 2013	تطوير عقاري	ماليزيا	80 %	80 %	شركة ميترا جولد أستس أس دي أن بي أتش دي
30 سبتمبر 2013	تطوير عقاري	سنغافورة	50 %	50 %	شركة اللّسد بي تي إي أل تي دي
30 سبتمبر 2013	تطوير عقاري	ماليزيا	60 %	60 %	شركة انتربيد القابضة ليمتد
30 سبتمبر 2013	تطوير عقاري	أوروبا	95 %	95 %	شركة كيوربيستكس انفسمنت سارل ، أوروبا
30 سبتمبر 2013	تطوير عقاري	الولايات المتحدة الأمريكية	95 %	95 %	شركة يو أس هيلس كير فينتري أل أل سي
30 سبتمبر 2013	تطوير عقاري	المملكة المتحدة	70 %	70 %	كيه/يو دي آر فينشر أل أل سي
30 سبتمبر 2013	تطوير عقاري	كندا	72.5 %	72.5 %	شركة كيليم بيت التمويل الكويتي - سيجمما بروبرتس أل بي
30 سبتمبر 2013	تطوير عقاري	ألمانيا	70 %	70 %	دي أي سي فرانكفورت اوبجيكث زيل جي أم بي أتش
30 سبتمبر 2013	تطوير عقاري	باريس	70 %	70 %	أورانج بيرل بروبرتس أس سي أي - ساس مالتبيبروكس، باريس

يوضح الجدول التالي تلخيص للمعلومات المالية للمشروعات المشتركة للمجموعة على نحو إجمالي حيث إن المشروعات المشتركة بشكل منفصل ليست ذات أهمية جوهرية:

بيان المركز المالي الموجز:

ألف دينار كويتي	
2012	2013
851,818	864,234
(270,616)	(271,213)
581,202	593,021
339,897	349,934

موجودات

مطلوبات

حقوق الملكية

القيمة الدفترية للاستثمار

بيان الدخل الموجز:

ألف دينار كويتي	
2012	2013
25,592	25,821
(29,194)	(24,948)
(3,602)	873
(1,804)	52

إيرادات

مصروفات

ربح (خسارة) السنة

حصة المجموعة من ربح (خسارة) السنة

15 - حصص في مشاريع مشتركة (تتمة)

بعد تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 11، صنفت المجموعة حصة ملكيتها في بعض الشركات علي أنها مشروعات مشتركة، وقامت المجموعة بالمحاسبة عنها باستخدام طريقة حقوق الملكية. فيما يلي تأثير تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 11 على ارقام المقارنة:

التأثير علي بيان المركز المالي المجموع:	31 ديسمبر 2012 الف دينار كويتي
النقص في موجودات مالية متاحة للبيع	(127,488)
الزيادة في استثمارات في مشاريع مشتركة	127,488
صافي التأثير علي حقوق الملكية	-

التأثير علي بيان الدخل المجموع:

لم يكن هناك تأثير علي بيان الدخل المجموع للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2012.

16 - عقارات استثمارية

الف دينار كويتي	2012	2013
في 1 يناير	536,358	557,264
الناتج من التجميع	48,088	5,743
مشتريات	196,502	81,765
تسويات القيمة العادلة (إيضاح 4)	-	13,637
المحول من عقارات ومعدات (إيضاح 19)	739	5,571
استيعادات	(198,796)	(129,581)
الاستهلاك المحمل للسنة	(6,201)	(8,730)
خسائر انخفاض القيمة المحمل علي السنة (إيضاح 7)	(19,426)	(1,327)
في 31 ديسمبر	557,264	524,342

الف دينار كويتي	2012	2013
عقارات تم تطويرها	391,108	354,220
عقارات قيد الإنشاء	189,424	194,717
ناقصاً: انخفاض القيمة	580,532	548,937
	(23,268)	(24,595)
	557,264	524,342

إن عقارات استثمارية تخص إحدى الشركات التابعة للمجموعة بقيمة دفترية تبلغ 28,929 ألف دينار كويتي (2012: 43,777 ألف دينار كويتي) وإيرادات التأجير المتعلقة بها مرهونة مقابل دائني مرابحة بمبلغ 26,674 ألف دينار كويتي (2012: 34,584 ألف دينار كويتي).

بلغت القيمة العادلة للاستثمارات العقارية في تاريخ المركز المالي المجموع 31 ديسمبر 2013 مبلغ 855,582 ألف دينار كويتي (2012: 701,855 ألف دينار كويتي)

فيما يلي إفصاحات الجدول الهرمي للقيمة العادلة لفئات العقارات الاستثمارية كما في 31 ديسمبر:

ألف دينار كويتي	قياس القيمة العادلة باستخدام		
	2013 المجموع	2012 المجموع	
			عقارات استثمارية
			الأسعار المدرجة في سوق نشط (مستوى 1)
			المدخلات الملحوظة الهامة (مستوى 2)
			المدخلات غير الملحوظة الهامة (مستوى 3)
701,855	855,582	-	

تم تقييم العقارات الاستثمارية من قبل مقيمين مستقلين ذوي خبرة ودراية جيدة في مجال التقييم العقاري وفي النطاق الجغرافي الذي تقع به عقارات المجموعة. يعكس التقييم ظروف السوق كما في تاريخ التقارير المالية في خلال فترة لا تزيد عن شهرين من تاريخ التقييم.

تم تقييم العقارات الاستثمارية المصنفة كمستوى 2 باستخدام مدخلات معروضة في السوق. يتم استخدام أسلوب المقارنة السوقية لكافة العقارات الاستثمارية حيث يكون سعر السوق للمتر المربع والدخل السنوي مدخلات جوهرية بالنسبة للتقييم.

17 - موجودات أخرى

ألف دينار كويتي	2012	2013
مخزون معادن ثمينة	335,779	51,216
مدينون تجاريون	176,185	190,556
حساب مقاصة	117,585	62,575
الشهرة	45,612	10,816
مدينون من بيع استثمار	30,887	55,607
ضرائب مؤجلة	28,715	25,809
دفعات مقدماً لشراء استثمارات في أوراق مالية	7,703	-
دفعات مقدماً لشراء استثمارات عقارية	5,550	34,116
موجودات أخرى متنوعة	104,052	60,037
	852,068	490,732

19 - عقارات ومعدات

ألف دينار كويتي						
2013	عقارات	سيارات	أثاث	طائرات	مباني	أراضي
المجموع	قيود التطوير		وتركيبات	ومحركات		
التكلفة :						
1,048,674	40,871	28,198	181,140	696,892	82,808	18,765
204,952	29,661	23,655	27,991	111,946	11,699	-
(71,792)	(803)	(15,127)	(7,694)	(46,470)	(92)	(1,606)
(40,360)	-	-	(40,360)	-	-	-
(5,571)	(5,571)	-	-	-	-	-
18,029	-	-	13,662	-	3,511	856
1,153,932	64,158	36,726	174,739	762,368	97,926	18,015
الاستهلاك المتراكم:						
314,998	-	6,025	114,925	140,227	53,821	-
50,779	-	4,451	17,004	27,339	1,985	-
(28,507)	-	(3,464)	(2,187)	(22,819)	(37)	-
(9,138)	-	-	(9,138)	-	-	-
369	-	-	130	239	-	-
12,838	-	-	11,390	-	1,448	-
341,339	-	7,012	132,124	144,986	57,217	-
صافي القيمة الدفترية						
812,593	64,158	29,714	42,615	617,382	40,709	18,015

18 - موجودات غير ملموسة

ألف دينار كويتي	
2012	2013
44,542	54,437
9,895	26,966
-	(5,444)
54,437	75,959
9,394	11,665
2,271	8,425
-	(1,229)
11,665	18,861
42,772	57,098

تتضمن الموجودات غير الملموسة بمبلغ 57,098 ألف دينار كويتي (2012: 42,772 ألف دينار كويتي) ترخيص شركة وساطة إسلامية بمبلغ 14,671 ألف دينار كويتي (2012: 14,671 ألف دينار كويتي) ذات عمر إنتاجي غير محدد. تم اختبار القيمة الدفترية لترخيص شركة الوساطة لتحديد تعرضها للانخفاض في القيمة على أساس سنوي من خلال تقدير القيمة الممكن استردادها لوحدة إنتاج النقد ونتيجة لذلك ترى الإدارة أنه لا توجد مؤشرات على انخفاض في القيمة. إضافة إلى ذلك، يتضمن الرصيد حقوق استكشاف بمبلغ 17,485 ألف دينار كويتي (2012: لا شيء) بعمر إنتاجي محدد. تتمثل الموجودات غير الملموسة الأخرى بمبلغ 24,942 ألف دينار كويتي (2012: 28,101 ألف دينار كويتي) تكلفة تطوير برامج وحقوق ترخيص برامج وحقوق أخرى ذات أعمار إنتاجية محددة. يتم إطفاء الموجودات غير الملموسة ذات الأعمار الإنتاجية المحددة على مدى أعمارها الإنتاجية.

21 - عمليات موقوفة (تتمة)

فيما يلي فئات الموجودات والمطلوبات المصنفة كمحتفظ بها لغرض البيع كما في 31 ديسمبر:

الموجودات		ألف دينار كويتي
		2013
الشهرة		20,829
عقارات ومعدات (إيضاح 19)		31,222
موجودات أخرى		12,498
نقد وودائع قصيرة الأجل		1,804
مجموع موجودات مصنفة كمحتفظ بها لغرض البيع		66,353
المطلوبات		ألف دينار كويتي
		2013
مطلوبات أخرى		9,143
أرصدة مستحقة للبنوك والمؤسسات المالية		4,444
مطلوبات متعلقة مباشرةً بموجودات مصنفة كمحتفظ بها لغرض البيع		13,587
صافي الموجودات المتعلقة مباشرةً بمجموعة البيع		52,766
تشغيل		1,623
استثمار		(468)
تمويل		(1,975)
صافي التدفقات النقدية المستخدمة		(820)

إن صافي التدفقات النقدية المتكبدة هي كما يلي:

22 - شركات تابعة

22.1 إن تفاصيل الشركات التابعة الرئيسية العاملة مبينة فيما يلي:

تاريخ تقرير البيانات المالية	النشاط الرئيسي	النسبة في حقوق الملكية %		بلد التسجيل	الاسم
		2012	2013		
30 نوفمبر 2013	خدمات مصرفية إسلامية	100	100	ماليزيا	بيت التمويل الكويتي (ماليزيا) برهاد
30 سبتمبر 2013	استثمارات إسلامية	100	100	كايمان	شركة «بيتك» للأسهم الخاصة ذ.م.م.
30 سبتمبر 2013	تطوير العقارات الدولية واستثمارات	100	100	كايمان	بيت التمويل الكويتي للخدمات المالية ذ.م.م.
30 سبتمبر 2013	تمويل واستثمارات إسلامية	100	100	الكويت	شركة المثنى للاستثمار ش.م.ك. (مقفلة)
31 أكتوبر 2013	استثمارات عقارية ومتاجرة	100	100	الكويت	شركة بيت التمويل الكويتي العقارية ش.م.ك. (مقفلة)
30 سبتمبر 2013	استثمارات بنية تحتية وصناعية	100	100	الكويت	شركة المشروعات التنموية القابضة ش.م.ك. (مقفلة)
30 سبتمبر 2013	تطوير واستثمار عقاري	100	100	السعودية	شركة «بيتك» للاستثمار العقاري ش.م.س.
30 سبتمبر 2013	تمويل واستثمار إسلامي	100	100	الكويت	شركة بيت التمويل الكويتي للاستثمارية ش.م.ك. (مقفلة)
30 سبتمبر 2013	استثمار إسلامي	100	100	السعودية	بيت التمويل السعودي الكويتي ش.م.س. (مقفلة)
30 سبتمبر 2013	صيانة الكمبيوتر والاستشارات وخدمات البرامج	97	97	الكويت	شركة أنظمة الكمبيوتر المتكاملة العالمية ش.م.ك. (مقفلة)
30 نوفمبر 2013	خدمات مصرفية إسلامية	93	100	البحرين	بيت التمويل الكويتي ش.م.ب.
30 نوفمبر 2013	خدمات مصرفية إسلامية	62	62	تركيا	البنك الكويتي التركي للمساهمة
30 سبتمبر 2013	خدمات تمويل وتأجير الطائرات	53	53	الكويت	شركة ألافكو لتمويل وشراء وتأجير الطائرات ش.م.ك. (مقفلة)
30 سبتمبر 2013	استثمارات إسلامية	52	52	الكويت	مجموعة عارف للاستثمارية ش.م.ك. (مقفلة)
31 أكتوبر 2013	عقارات واستثمار ومتاجرة وإدارة عقارات	50	50	الكويت	شركة الإنماء العقارية ش.م.ك. (مقفلة)
30 سبتمبر 2013	استشارات وخدمات إدارية	80	80	الكويت	شركة الخدمات العامة ش.م.ك. (مقفلة)

22 - شركات تابعة (تتمة)

22.2 شركات تابعة جوهرية مملوكة جزئياً

فيما يلي المعلومات المالية لشركات تابعة لها حصص غير مسيطرة جوهرية:

نسبة حصص الملكية المملوكة للحصص غير المسيطرة

النسبة	بلد التأسيس والتشغيل		
	2012	2013	
%38			البنك الكويتي التركي للمساهمة
%47			شركة ألافكو لتمويل وشراء وتأجير الطائرات ش.م.ك. (مقفلة)
%48			مجموعة عارف للاستثمارية ش.م.ك. (مقفلة)
%50			شركة الإنماء العقارية ش.م.ك. (مقفلة)

الأرصدة المتراكمة لدى الحصص غير المسيطرة الجوهرية:

النسبة	بلد التأسيس والتشغيل		
	2012	2013	
			البنك الكويتي التركي للمساهمة
			شركة ألافكو لتمويل وشراء وتأجير الطائرات ش.م.ك. (مقفلة)
			مجموعة عارف للاستثمارية ش.م.ك. (مقفلة)
			شركة الإنماء العقارية ش.م.ك. (مقفلة)

الربح (الخسارة) الموزعة للحصص غير المسيطرة الجوهرية:

فيما يلي المعلومات المالية الملخصة لهذه الشركات التابعة. إن هذه المعلومات تستند إلى المبالغ قبل استبعاد العمليات بين شركات المجموعة.

بيان الدخل المجموع الملخص لسنة 31 ديسمبر 2013:

النسبة	بلد التأسيس والتشغيل		
	2012	2013	
			الإيرادات
			المصروفات
			ربح (خسارة) السنة
			الخاصة بالحصص غير المسيطرة

بيان الدخل المجموع الملخص لسنة 31 ديسمبر 2012:

النسبة	بلد التأسيس والتشغيل		
	2012	2013	
			الإيرادات
			المصروفات
			ربح (خسارة) السنة
			الخاصة بالحصص غير المسيطرة

بيان المركز المالي الملخص كما في 31 ديسمبر 2013:

ألف دينار كويتي	البنك الكويتي التركي للمساهمة	الافكو	عارف	الإنماء
إجمالي الموجودات	3,378,060	662,704	191,611	73,371
إجمالي المطلوبات	2,957,757	481,813	113,451	29,495
إجمالي حقوق الملكية	420,303	180,891	78,160	43,876
الخاصة بالحصص غير المسيطرة	159,715	85,019	37,517	21,938

بيان المركز المالي الملخص كما في 31 ديسمبر 2012:

ألف دينار كويتي	البنك الكويتي التركي للمساهمة	الافكو	عارف	الإنماء
إجمالي الموجودات	3,022,806	579,040	469,887	79,850
إجمالي المطلوبات	2,702,653	415,049	379,062	34,066
إجمالي حقوق الملكية	320,153	163,991	90,825	45,784
الخاصة بالحصص غير المسيطرة	121,658	77,076	43,596	22,892

معلومات التدفقات النقدية الملخصة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2013:

ألف دينار كويتي	البنك الكويتي التركي للمساهمة	الافكو	عارف	الإنماء
التشغيل	128,576	61,734	15,396	(131)
الاستثمار	(5,249)	(84,725)	12,807	1,482
التمويل	99,369	42,628	(7,848)	(2,062)
صافي الزيادة (النقص) في النقد والنقد المعادل	222,696	19,637	20,355	(711)

معلومات التدفقات النقدية الملخصة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2012:

ألف دينار كويتي	البنك الكويتي التركي للمساهمة	الافكو	عارف	الإنماء
التشغيل	43,633	61,345	19,054	3,201
الاستثمار	13,031	(1,992)	47,948	(4,998)
التمويل	67,135	(49,092)	(11,077)	1,879
صافي الزيادة في النقد والنقد المعادل	123,799	10,261	55,925	82

23 - أرصدة مستحقة للبنوك والمؤسسات المالية

ب- استناداً إلى نتائج السنة ، حدد مجلس إدارة البنك حصة مودعي البنك من الربح وفقاً للنسب التالية :

2012 % سنوياً	2013 % سنوياً	
2.147	2.180	ودائع استثمارية - (خماسية)
1.932	1.962	ودائع استثمارية - (مستمرة)
1.503	1.526	ودائع استثمارية - (السدرة)
1.288	1.308	حسابات توفير استثمارية (توفير)

ج- إن القيمة العادلة لحسابات المودعين لا تختلف عن قيمهم الدفترية.

ألف دينار كويتي

2012	2013
2,510	2,015
1,786,278	1,984,873
111,176	82,822
354,886	398,816
2,254,850	2,468,526

حسابات جارية
مرايحة دائنة
صكوك دائنة
التزامات بموجب عقد تأجير تمويلي

إن القيمة العادلة للأرصدة المستحقة للبنوك والمؤسسات المالية لا تختلف عن قيمتها الدفترية.

تتضمن العقارات والمعدات 45 طائرة تم جيازتها من قبل شركة تابعة بموجب عقود تأجير تمويلي مدرجة بالدولار الأمريكي، 10 طائرات تتراوح فترات استحقاق عقود التأجير التمويلي لهم خلال 5 سنوات و 35 طائرة تتراوح فترات استحقاق عقود التأجير التمويلي لهم بعد 5 سنوات. إن اللتزامات بموجب عقود التأجير التمويلي مضمونة بالطائرات.

إن الحد الأدنى للالتزامات دفعات التأجير المستقبلية بموجب اتفاقيات التأجير التمويلي مع القيمة الحالية لصافي الحد الأدنى لدفعات التأجير هي كما يلي:

ألف دينار كويتي

2012	2013
203,108	185,251
120,168	102,786
114,395	116,003
93,593	71,206
40,072	57,262
37,186	49,542
31,013	36,687
15,535	15,705
13,567	24,807
66,348	89,491
734,985	748,740

دائنون تجاريون
مصروفات مستحقة
شيكات مقبولة السداد
مبالغ مستحقة إلى عملاء عن أعمال عقود
احتياطي مصروفات صيانة
مكافأة نهاية الخدمة للموظفين
خطابات ضمان مغطاه
تأمينات مستردة
مخصص تسهيلات غير نقدية (إيضاح 11)
مطلوبات أخرى متنوعة

2012		2013	
الحد الأدنى للدفعات	القيمة الحالية للدفعات	الحد الأدنى للدفعات	القيمة الحالية للدفعات
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
32,760	41,147	44,671	53,928
156,769	180,157	179,849	206,718
165,357	174,696	174,296	184,889
354,886	396,000	398,816	445,535
-	(41,114)	-	(46,719)
354,886	354,886	398,816	398,816

خلال سنة واحدة
بعد سنة واحدة ولكن لا تزيد عن خمس سنوات
بعد خمس سنوات
إجمالي الحد الأدنى لدفعات التأجير
ناقصاً: تكاليف تمويل
القيمة الحالية للحد الأدنى لدفعات التأجير

24 - حسابات المودعين

أ - تتضمن حسابات المودعين في البنك ما يلي:

- 1 - ودائع غير استثمارية وتأخذ حكم الحسابات الجارية. لا تستحق تلك الودائع أي أرباح ولا تتحمل أي مخاطر خسارة، حيث يضمن البنك سداد أرصدها عند الطلب. وبالتالي تعتبر تلك الودائع قرصاً حسناً من المودعين إلى البنك، وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية.
- 2 - ودائع استثمارية وتضم ودائع الخماسية والمستمرة والسدرة لفترات غير محددة وحسابات التوفير. إن الودائع الاستثمارية المطلقة لفترات غير محددة مستمرة مبدئياً لمدة سنة واحدة وتجدد تلقائياً لفترة مماثلة ما لم يخطر المودعين البنك كتابةً بالرغبة في عدم التجديد. إن حسابات التوفير الاستثمارية مستمرة لفترة غير محددة.

في جميع الحالات، تُمنح الودائع الاستثمارية نسبة الربح التي يحددها مجلس إدارة البنك، أو تتحمل نصيباً من الخسارة بناءً على نتائج السنة المالية.

يستثمر البنك بصفة عامة حوالي 100% من الودائع الاستثمارية المطلقة لفترة غير محددة (الخماسية) و 90% من الودائع الاستثمارية المطلقة لفترة غير محددة (المستمرة) و 70% من الودائع الاستثمارية لفترة غير محددة (السدرة) و 60% من حسابات التوفير الاستثمارية (توفير). يضمن البنك لمودعيه سداد الجزء المتبقي غير المستثمر من هذه الودائع الاستثمارية. وبالتالي يعتبر ذلك الجزء قرصاً حسناً من المودعين للبنك وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية. إن استثمار القرض الحسن يتم وفقاً لما يراه مجلس إدارة البنك مناسباً، وتعود نتائج استثماره لمساهمي البنك.

26 - احتياطي القيمة العادلة

تدرج التغيرات في القيمة العادلة للموجودات المالية المتاحة للبيع ومبادلات العملات الأجنبية وعقود تحويل العملات الأجنبية الآجلة وعقود السلع الآجلة في احتياطي القيمة العادلة. تمثل الاحتياطيات الأخرى التغير في حصة الملكية في شركات تابعة مع عدم فقدان السيطرة. ترى إدارة البنك أن هذه الاحتياطيات تخص مودعي ومساهمي البنك. نتيجة لذلك، فإن إدراج هذه الاحتياطيات كبنء منفصل في بيان المركز المالي المجمع يقدم عرضاً أكثر عدالة من إدراجه ضمن حقوق الملكية الخاصة بمساهمي البنك.

ألف دينار كويتي		2013		2012	
موجودات مالية متاحة للبيع	مبادلات العملات الأجنبية ومبادلات معدل الأرباح وعقود تحويل العملات الأجنبية الآجلة وعقود السلع الآجلة	احتياطيات أخرى	الإجمالي	الإجمالي	الإجمالي
الرصيد في 1 يناير	1,986	1,712	(8,920)	(9,194)	(13,003)
التغير في القيمة العادلة لموجودات مالية متاحة للبيع	(15,130)	-	-	(15,130)	(29,576)
التغير في القيمة العادلة لمبادلات العملات ومبادلات معدل الأرباح وعقود مبادلات العملات الأجنبية الآجلة وعقود السلع الآجلة	-	5	-	5	1,337
(أرباح) خسائر محققة من موجودات مالية متاحة للبيع خلال السنة	(5,949)	-	-	(5,949)	1,883
خسائر انخفاض القيمة محولة إلى بيان الدخل المجمع (إيضاح 7)	15,304	-	-	15,304	39,071
حصة في الإيرادات الشاملة الأخرى للشركات الزميلة و المشروعات المشتركة	1,403	-	-	1,403	14
التغير في حصة الملكية في شركة تابعة بدون فقدان السيطرة	-	-	-	-	(8,920)
الرصيد في 31 ديسمبر	(6,358)	1,717	(8,920)	(13,561)	(9,194)

27 - احتياطي ترجمة عملات أجنبية

ينشأ احتياطي ترجمة العملات الأجنبية عند تجميع شركات تابعة أجنبية ومحاسبة حقوق الملكية لشركات زميلة أجنبية. ترى إدارة البنك أن هذا الاحتياطي خاص بالمودعين والمساهمين. ونتيجة لذلك، فإن تسجيل هذا الاحتياطي كبنء منفصل في بيان المركز المالي المجمع يقدم عرضاً أكثر عدالة من إدراجه ضمن حقوق الملكية الخاصة بمساهمي البنك.

28 - رأس المال

وافقت الجمعية العامة الغير العادية لمساهمي البنك المنعقدة في 24 أبريل 2013 على زيادة رأس المال بنسبة 20% من خلال إصدار حقوق 638,916,063 سهم إلى المساهمين الحاليين بسعر 500 فلس للسهم الواحد (100 فلس القيمة الاسمية مضافاً إليها 400 فلس علوة الإصدار). وبالتالي، فإن رأس المال المصرح به والمصدر والمدفوع بالكامل يتكون من 3,833,496 ألف سهم كما في 31 ديسمبر 2013 (31 ديسمبر 2012: 2,904,164 ألف سهم) بقيمة 100 فلس لكل سهم. كما وافقت الجمعية العمومية العادية للمساهمين المنعقدة في 7 أبريل 2013 على توزيع أسهم منحة بنسبة 10% من الأسهم القائمة بمبلغ 29,042 ألف دينار كويتي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2012 (31 ديسمبر 2011: 21,512 ألف دينار كويتي) (إيضاح 30).

ألف دينار كويتي		2013		2012	
عدد الأسهم المصدرة في 1 يناير	2,904,163,924	2,689,040,671	2,904,163,924	2,689,040,671	2,689,040,671
أسهم منحة (إيضاح 30)	290,416,392	215,123,253	290,416,392	215,123,253	215,123,253
إصدار حقوق	638,916,063	-	638,916,063	-	-
عدد الأسهم المصدرة 31 ديسمبر	3,833,496,379	2,904,163,924	3,833,496,379	2,904,163,924	2,904,163,924
أسهم الخزينة واحتياطي أسهم الخزينة. احتفظت المجموعة بأسهم الخزينة التالية في نهاية السنة:					
عدد أسهم الخزينة	66,745,262	61,237,670	66,745,262	61,237,670	61,237,670
أسهم الخزينة كنسبة من إجمالي الأسهم المصدرة	1.74%	2.11%	1.74%	2.11%	2.11%
تكلفة أسهم الخزينة (دينار كويتي)	56,118,057	54,028,034	56,118,057	54,028,034	54,028,034
القيمة السوقية لأسهم الخزينة (دينار كويتي)	52,728,757	49,602,512	52,728,757	49,602,512	49,602,512
إن الحركة على أسهم الخزينة هي كما يلي:					

ألف دينار كويتي		2013		2012	
عدد الأسهم	2013	2012	2013	2012	2012
الرصيد في 1 يناير	54,028	46,813	54,028	46,813	46,813
إضافات	23,059	7,215	23,059	7,215	7,215
أسهم منحة	-	-	-	-	-
استيعادات	(20,969)	-	(20,969)	-	-
الرصيد في 31 ديسمبر	56,118	54,028	56,118	54,028	54,028

إن الرصيد في حساب احتياطي أسهم الخزينة غير قابل للتوزيع.

29 - احتياطات

في اجتماع الجمعية العمومية العادية وغير العادية لمساهمي البنك المنعقدة في 14 مارس 2005، قررت الجمعية العمومية العادية تعليق تحويل ما يزيد عن 10% إلى الاحتياطي القانوني. وافقت الجمعية العمومية غير العادية للبنك المنعقدة في 18 مارس 1996 على تعديل نص المادة (58) من نظامه الأساسي بما يسمح للجمعية العمومية العادية، بناء على اقتراح مجلس إدارة البنك بزيادة نسبة التحويل إلى كل من الاحتياطي القانوني والاحتياطي الاختياري لأكثر من 10% من ربح السنة الخاص بمساهمي البنك، متى يكون ذلك مناسباً.

نتيجة لذلك، فقد تم تحويل مبلغ 12,006 ألف دينار كويتي وهو ما يعادل 10% تقريباً (2012: 9,087 ألف دينار كويتي وهو ما يعادل 10% تقريباً) من ربح السنة الخاص بمساهمي البنك (قبل حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وضريبة دعم العمالة الوطنية والزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة) إلى الاحتياطي القانوني ليصل إلى مبلغ 283,584 ألف دينار كويتي (2012: 271,578 ألف دينار كويتي).

إن ذلك الجزء من الاحتياطي القانوني الذي يزيد عن 50% من رأس المال المدفوع فقط هو القابل للتوزيع والاستخدام بناءً على اختيار الجمعية العمومية العادية بما يعود في مصلحة البنك. إن توزيع رصيد الاحتياطي القانوني محدد بالمبلغ المطلوب لتوزيع أرباح على المساهمين تصل إلى 5% من رأس المال المدفوع في السنوات التي لا تسمح فيها الأرباح المتراكمة بتأمين هذا الحد.

كما تم تحويل مبلغ 5,084 ألف دينار كويتي وهو ما يعادل 4% (2012: 21,118 ألف دينار كويتي وهو ما يعادل 23%) من ربح السنة الخاص بمساهمي البنك (قبل حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة والزكاة وضريبة دعم العمالة الوطنية) إلى الاحتياطي الاختياري. ليصل إلى مبلغ 287,942 ألف دينار كويتي (2012: 286,973 ألف دينار كويتي).

إن رصيد علاوة إصدار الأسهم غير قابل للتوزيع.

30 - أرباح مقترح توزيعها و أسهم منحة ومكافأة مجلس الإدارة

أقترح مجلس إدارة البنك توزيعات أرباح نقدية للمساهمين بنسبة 13% للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2013 (2012: 10%) وكذلك إصدار أسهم منحة بنسبة 13% (2012: 10%) من رأس المال المدفوع كما يلي:

	2012	2013	
	<i>الإجمالي</i>	<i>الإجمالي</i>	
	<i>ألف</i>	<i>ألف</i>	
	<i>دينار الكويتي</i>	<i>دينار الكويتي</i>	
توزيعات الأرباح المقترحة (لكل سهم)*	10 فلس	48,968	13 فلس
توزيعات أسهم المنحة المقترحة (لكل 100 سهم)*	10 سهم	49,835	13 سهم
	28,429		29,042

يخضع هذا الاقتراح لموافقة الجمعية العمومية العادية لمساهمي البنك واستكمال الإجراءات القانونية. تظهر توزيعات الأرباح المقترحة كبنود منفصل في حقوق الملكية.

كذلك اقترح مجلس إدارة البنك مكافأة أعضاء مجلس الإدارة بمبلغ 580 ألف دينار كويتي (2012: 905 ألف دينار كويتي منها 385 ألف دينار كويتي تم ردها خلال عام 2013) (إيضاح 33) وهي ضمن المبلغ المسموح به وفقاً للقوانين المحلية وتخضع لموافقة الجمعية العمومية السنوية لمساهمي البنك.

* وافقت الجمعية العامة العادية لمساهمي البنك المنعقدة في 7 أبريل 2013 على توزيعات أسهم منحة بقيمة 29,042 ألف دينار كويتي أي ما يعادل 10% وأرباح نقدية بقيمة 10 فلس لكل سهم المقترحة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2012 لمساهمي البنك المسجلين بتاريخ الجمعية العمومية العادية وقد تم دفعها خلال السنة. كما وافقت الجمعية العامة الغير العادية لمساهمي البنك المنعقدة في 24 أبريل 2013 على زيادة رأس المال المصرح به بنسبة 20% من خلال إصدار حقوق (إيضاح 28).

في 14 يناير 2013، اقترح مجلس إدارة البنك مكافأة أعضاء مجلس الإدارة بمبلغ 905 ألف دينار كويتي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2012 (2011: 260 ألف دينار كويتي)، ويخضع هذا الاقتراح لموافقة الجمعية العمومية العادية لمساهمي البنك. في 4 أبريل 2013، قرر مجلس إدارة البنك في اجتماعه إلغاء مكافأة أعضاء مجلس الإدارة المقترحة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2012. لاحقاً، وفي الجمعية العمومية العادية لمساهمي البنك المنعقدة في 7 أبريل 2013، وافق المساهمون على مكافأة أعضاء مجلس الإدارة بمبلغ 520 ألف دينار كويتي (2011: 260 ألف دينار كويتي) للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2012، ونتيجة لذلك قام البنك برد مبلغ 385 ألف دينار كويتي (إيضاح 33).

31 - مطلوبات طارئة والتزامات رأسمالية

كانت هناك مطلوبات طارئة والتزامات قائمة بتاريخ المركز المالي المجمع تمت ضمن النشاط الطبيعي للمجموعة فيما يتعلق بما يلي:

<i>ألف دينار كويتي</i>	2012	2013	
	209,079	239,822	حوالات مقبولة واعتمادات مستنديه
	1,220,710	1,403,771	خطابات ضمان
	1,429,789	1,643,593	مطلوبات طارئة

<i>ألف دينار كويتي</i>	2012	2013	
	2,500	2,500	شركات زميلة
	1,317,800	1,413,650	شراء طائرات ومحركات
	381,887	331,788	التزامات رأسمالية أخرى
	1,702,187	1,747,938	التزامات رأسمالية

32 - معاملات مبادلات عملات ومعاملات مبادلات الأرباح وعقود تحويل العملات الأجنبية الآجلة وعقود السلع الآجلة

تدخل المجموعة في سياق العمل العادي في معاملات مبادلات عملات ومعاملات مبادلات الأرباح وعقود تحويل العملات الأجنبية الآجلة وعقود السلع الآجلة للتخفيف من حدة مخاطر العملات الأجنبية ومعدل الربح. تستند مبادلات عملات وعقود السلع الآجلة إلى نظام الوعد بين طرفين لشراء سلعة تتفق مع الشريعة الإسلامية وفقاً لسعر متفق عليه في التاريخ ذي الصلة في المستقبل. إن المعاملة هي وعد مشروط بشراء سلعة من اتفاقية شراء من جانب واحد. يتكون هيكل المقايضة من مقايضة معدلات الربح ومبادلات العملات. فيما يتعلق بمبادلات معدلات الربح، تقوم الأطراف عادةً بمبادلات مدفوعات الأرباح ذات المعدلات الثابتة والمتغيرة استناداً إلى القيمة الاسمية لعملة واحدة. بالنسبة لمبادلات العملات، يتم تبديل المدفوعات الثابتة أو المتغيرة بالإضافة إلى القيمة الاسمية بعملة مختلفة.

يتم استخدام مبادلات العملات ومبادلات معدلات الأرباح وعقود تحويل العملات الأجنبية الآجلة وعقود السلع الآجلة كتغطية لمخاطر العملات الأجنبية المرتبطة بالالتزامات الثابتة.

تمثل عقود المبادلات ومعدلات الربح المتضمنة أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مالية ذات معدلات ربح مرتبطة بالتغيرات في قيمة المعادن الثمينة.

كما في 31 ديسمبر 2013، تحتفظ المجموعة بمبادلات عملات ومعاملات مبادلات الأرباح وعقود تحويل عملات أجنبية آجلة وعقود السلع الآجلة مصنفة كتغطيات للتحويلات المستقبلية من بنود التغطية بالعملات الأجنبية والتغير في معدلات الربح.

يوضح الجدول التالي القيمة العادلة الموجبة والسالبة لهذه الأدوات، والتي تعادل القيمة السوقية، بالإضافة إلى القيمة الاسمية. إن القيمة الاسمية هي مبلغ الأصل المرتبط بأدوات مبادلات العملات الأجنبية أو السعر المرجعي أو المؤشر وهو الأساس الذي تقاس عليه التغيرات في قيمة هذه الأدوات. تشير القيمة الاسمية إلى حجم المعاملات القائمة في نهاية السنة ولا تشير إلى مخاطر الائتمان.

بخصوص مبادلات العملات الأجنبية ومبادلات معدلات الأرباح وعقود تحويل العملات الأجنبية والتجلة وعقود السلع التجلة، فإن القيمة الاسمية تمثل إجمالي التدفقات النقدية، و مع ذلك فإن المبالغ يمكن تسويتها بالصافي. و يبين الجدول التالي صافي التدفقات النقدية:

ألف دينار كويتي			
القيمة الاسمية	خليل 3 أشهر	3 إلى 12 شهرًا	أكثر من 12 شهرًا
31 ديسمبر 2013			
تدفقات نقدية داخلية	853,705	483,255	170,943
تدفقات نقدية صادرة	(658,491)	(483,795)	(56,043)
صافي التدفقات النقدية	195,214	(540)	114,900
31 ديسمبر 2012			
تدفقات نقدية داخلية	779,580	536,819	52,690
تدفقات نقدية صادرة	(774,172)	(533,516)	(52,240)
صافي التدفقات النقدية	5,408	3,303	450

بشأن مبادلات معدلات الأرباح، فإن القيمة الاسمية لا يتم تبادلها.

33 - معاملات مع أطراف ذات علاقة

هناك أطراف معينة ذات علاقة (مساهمين رئيسيين، أعضاء مجلس إدارة المجموعة وموظفيها التنفيذيين وعائلاتهم وشركات زميلة وشركات يمثلون فيها ملوك رئيسيين) سواء كانوا مودعين أو عملاء تسهيلات تمويلية للمجموعة، ضمن النشاط الطبيعي للمجموعة. إن تلك المعاملات قد تمت بنفس الشروط الأساسية بما في ذلك معدلات الربح والضمانات كتلك السائدة في نفس الوقت بالنسبة لعمليات مماثلة لها مع أطراف غير ذات علاقة ولم تتضمن أكثر من قدر طبيعي من المخاطر. تتم الموافقة على تلك المعاملات من قبل الجمعية العمومية العادية لمساهمي البنك.

إن المعاملات مع أطراف ذات علاقة المتضمنة في بيان الدخل المجمع هي كما يلي:

ألف دينار كويتي					
المجموع					
2012	2013	أطراف ذات علاقة أخرى	أعضاء مجلس الإدارة وموظفين تنفيذيين	شركات زميلة	مساهمين رئيسيين
5,898	7,978	2,774	1,707	3,497	-
-	26,448	-	-	-	26,448
763	933	845	-	88	-
8,788	8,476	239	-	54	8,183

إيرادات تمويل
ارباح بيع استثمارات عقارية
إيرادات أتعاب وعمولات
تكاليف تمويل

32 - معاملات مبادلات عملات ومعاملات مبادلات الأرباح وعقود تحويل العملات الأجنبية والتجلة وعقود السلع التجلة (تتمة)

ألف دينار كويتي					
القيمة العادلة الموجبة	القيمة العادلة السالبة	القيمة الاسمية	خليل 3 أشهر	3 إلى 12 شهرًا	أكثر من 12 شهرًا
31 ديسمبر 2013					
تغطيات التدفقات النقدية	-	-	-	-	-
العقود التجلة	-	-	-	-	-
معاملات مبادلات عملات	(164)	5,522	-	5,522	-
غير مصنفة كتغطيات	(164)	5,522	-	5,522	-
العقود التجلة	13,622	(4,320)	215,917	90,078	25,632
معاملات مبادلات الأرباح	1,295	(13)	-	-	22,720
معاملات مبادلات عملات	713	(3,520)	267,338	26,852	10,537
المعادن الثمينة المتضمنة	-	(77)	-	77,055	112,054
	15,630	(7,930)	848,183	193,985	170,943
	15,630	(8,094)	853,705	199,507	170,943

ألف دينار كويتي					
القيمة العادلة الموجبة	القيمة العادلة السالبة	القيمة الاسمية	خليل 3 أشهر	3 إلى 12 شهرًا	أكثر من 12 شهرًا
31 ديسمبر 2012					
تغطيات التدفقات النقدية	15	(151)	60,340	26,542	-
العقود التجلة	15	(151)	60,340	26,542	-
معاملات مبادلات عملات	655	(159)	27,091	-	27,091
غير مصنفة كتغطيات	670	(310)	87,431	26,542	27,091
العقود التجلة	4,029	(1,077)	197,255	134,352	62,903
معاملات مبادلات الأرباح	1,959	(1,528)	25,599	-	25,599
معاملات مبادلات عملات	2,166	(100)	238,658	138,032	100,626
المعادن الثمينة المتضمنة	-	(91)	230,637	230,637	-
	8,154	(2,796)	692,149	503,021	163,529
	8,824	(3,106)	779,580	536,819	190,071

34 - التحليل القطاعي (تتمة)

معلومات القطاعات الأساسية

ألف دينار كويتي					
	المجموع	أخرى	الاعمال المصرفية	الاستثمار	الخبزينة
31 ديسمبر 2013					
إجمالي الموجودات	16,139,790	1,156,812	7,182,292	4,099,275	3,701,411
إجمالي المطلوبات	13,334,839	530,671	10,122,221	93,713	2,588,234
إيرادات	996,178	107,008	620,314	172,864	95,992
انخفاض في القيمة	(223,802)	(12,487)	(174,618)	(36,201)	(496)
تكاليف تمويل	(63,043)	(9,456)	-	(22,225)	(31,362)
الربح قبل التوزيع على المودعين	325,191	(55,903)	263,792	80,502	36,800

ألف دينار كويتي					
	المجموع	أخرى	الاعمال المصرفية	الاستثمار	الخبزينة
31 ديسمبر 2012					
إجمالي الموجودات	14,703,301	1,530,435	6,395,987	3,838,578	2,938,301
إجمالي المطلوبات	12,382,511	618,619	9,277,862	58,995	2,427,035
إيرادات	928,803	103,815	660,047	112,230	52,711
انخفاض في القيمة	(251,351)	(3,547)	(181,824)	(62,946)	(3,034)
تكاليف تمويل	(59,137)	(11,794)	-	(23,879)	(23,464)
الربح قبل التوزيعات على المودعين	297,607	(15,168)	280,866	11,020	20,889

معلومات القطاعات الثانوية

تعمل المجموعة في مناطق جغرافية متنوعة. إن التحليل الجغرافي هو كما يلي:

ألف دينار كويتي						
	مطلوبات طارئة والتزامات رأسمالية		المطلوبات		الموجودات	
	2012	2013	2012	2013	2012	2013
المناطق الجغرافية:						
الشرق الأوسط	462,993	531,598	8,862,832	9,891,280	9,371,307	10,550,239
أمريكا الشمالية	118,007	206,604	104,694	182,600	478,985	430,589
أوروبا الغربية	1,201,547	1,207,048	399,550	281,064	685,568	405,902
أخرى	1,349,429	1,446,281	3,015,435	2,979,895	4,167,441	4,753,060
	3,131,976	3,391,531	12,382,511	13,334,839	14,703,301	16,139,790

ألف دينار كويتي						
	المجموع		دولي		محلي	
	2012	2013	2012	2013	2012	2013
الإيرادات	928,803	996,178	443,070	470,299	485,733	525,879
الربح قبل التوزيعات للمودعين	297,607	325,191	139,039	135,009	158,568	190,182

35 - تركيزات الموجودات والمطلوبات

تنشأ التركيزات عندما يشترك عدد من الأطراف المقابلة في أنشطة متشابهة ، أو في أنشطة في نفس المنطقة الجغرافية أو عندما يكون لهم سمات اقتصادية مماثلة مما قد يجعل عندهم الاستعداد لمواجهة التزامات تعاقدية تتأثر بشكل مماثل بالتغيرات في الظروف الاقتصادية أو السياسية أو غيرها. تشير التركيزات إلى الحساسية النسبية لآداء المجموعة نحو التطورات التي تؤثر على قطاع أعمال بذاته أو على منطقة جغرافية معينة.

(أ) إن توزيع الموجودات حسب قطاعات الأعمال هو كما يلي :

ألف دينار كويتي		
2012	2013	
3,364,412	3,792,208	تجاري وصناعي
3,110,698	4,500,472	بنوك ومؤسسات مالية
4,405,867	4,526,888	إنشاءات وعقارات
3,822,324	3,320,222	أخرى
14,703,301	16,139,790	

(ب) إن توزيع المطلوبات هو كما يلي:

ألف دينار كويتي						
	2012			2013		
	المجموع	غير مصرفية	مصرفية	المجموع	غير مصرفية	مصرفية
القطاع الجغرافي						
الشرق الأوسط	8,862,832	441,578	8,421,254	9,891,280	445,796	9,445,484
أمريكا الشمالية	104,694	59,084	45,610	182,600	159,867	22,733
أوروبا الغربية	399,550	320,756	78,794	281,064	261,895	19,169
أخرى	3,015,435	44,656	2,970,779	2,979,895	30,307	2,949,588
	12,382,511	866,074	11,516,437	13,334,839	897,865	12,436,974

36 - مخاطر العملات الأجنبية

كان لدى المجموعة صافي الانكشافات الهامة التالية بالعملات الأجنبية الرئيسية كما في 31 ديسمبر:

ألف دينار كويتي		
2013 المعدل مدين (دائن)	2012 المعدل مدين (دائن)	
273,218	312,968	دولار أمريكي
11,251	12,970	جنيه إسترليني
9,630	8,602	يورو
177,606	304,337	عملات دول مجلس التعاون الخليجي
(240,876)	(148,195)	أخرى

37 - إدارة المخاطر

تعد إدارة المخاطر جزءاً لا يتجزأ من عمليات صنع القرار في المجموعة. ويتم تنفيذ ذلك في ظل عملية حوكمة تؤكد على وجود تقييم مستقل للمخاطر وأن التحكم والرقابة والإشراف تتم بصورة مباشرة من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا. وتعمل المجموعة بشكل مستمر على رفع مستوى قدرات وإمكانيات إدارة المخاطر في ضوء التطورات التي يشهدها قطاع الأعمال وأيضاً في ضوء تطورات تعليمات النظام المصرفي ولوائح سوق الأوراق المالية وأفضل الممارسات المطبقة في إدارة المخاطر. من ضمنها "الخطوط الدفاعية الثلاثة" خط الدفاع الأول هو وحدات الأعمال، والتي تدير العلاقة مع العميل. وتكمن مسؤوليتها في فهم متطلبات العميل للتخفيف من مخاطر تعثر العميل عن السداد أو مخاطر السحب المبكر للودائع، وهي مسؤولة أيضاً على الحفاظ على العمليات التي من خلالها يخدم "بيتك" العملاء وذلك من أجل تخفيف أي مخاطر تشغيلية ومخاطر السمعة.

وتأتي وظائف إدارة المخاطر والرقابة المالية لتمثل خط الدفاع الثاني، وهي المسؤولة عن تطوير أطر عمل إدارة المخاطر و الرقابة المالية والمسؤولية أيضاً عن إجراء تقييم وتوجيه مستقل لإدارة المخاطر وأنشطة الرقابة.

ويحتوي خط الدفاع الثالث على مهام التأكيد والضمان، وهي سياسة الالتزام بالقوانين واللوائح الرقابية ومكافحة غسيل الأموال فضلاً عن عملية التدقيق الداخلي، وهذا الخط مسؤول عن ضمان الالتزام الرقابية وكذلك السياسات الداخلية وتحديد نقاط الضعف حتى يمكن اتخاذ الإجراءات التصويبية من قبل الإدارة.

تتعرض المجموعة لمخاطر السيولة ومخاطر الائتمان ومخاطر التركيز ومخاطر عائد الربح ومخاطر أسعار الأسهم ومخاطر العملات الأجنبية.

يوجد لدى المجموعة عملية مستقلة بموجبها يتم تحديد المخاطر وقياسها ومراقبتها، ووحدة إدارة المخاطر هي المسؤولة عن هذه العملية. إن رئيس إدارة المخاطر له حق الاتصال المستقل بمجلس إدارة البنك.

أ) هيكل إدارة المخاطر

مجلس الإدارة

إن مجلس إدارة البنك هو المسؤول عن المنهج العام لإدارة المخاطر واعتماد إستراتيجيات وأسس إدارة المخاطر. يستلم مجلس الإدارة تقرير شامل حول المخاطر مرة كل ربع سنة وهو مخصص لتوفير كافة المعلومات اللازمة لتقييم وتحديد مخاطر المجموعة.

لجنة المخاطر والأصول

إن لجنة المخاطر والأصول بالبنك مناط بها المسؤولية الشاملة عن تطوير إدارة المخاطر ومبادئ وأطر وسياسات وحدود التطبيق، وهي المسؤولة عن أمور المخاطر الأساسية وتقوم بإدارة ومراقبة الانكشاف للمخاطر.

إدارة المخاطر

إن إدارة المخاطر بالبنك هي المسؤولة عن تنفيذ تطبيق إجراءات إدارة المخاطر والمحافظة عليها وذلك لضمان عملية الرقابة المستقلة، وتتضمن أيضاً مراقبة الانكشاف للمخاطر مقابل الحدود.

لجنة الائتمان

تقوم لجنة الائتمان بالبنك بإجراء مراجعة واتخاذ الإجراءات اللازم نحو تحديد مخاطر الائتمان لدى البنك لضمان الالتزام بالحد المقبول للمخاطر. تأتي اللجنة أيضاً ضمن الالتزام العام بكافة سياسات مخاطر الائتمان المطبقة مع الحصول على الموافقات والاستثناءات اللازمة.

لجنة الموجودات والمطلوبات

إن لجنة الموجودات والمطلوبات بالبنك هي المسؤولة عن الإشراف الفعال لإدارة مخاطر السيولة والتمويل وتطبيق إشارات العمل ومتابعة التطبيق في الاجتماعات الدورية.

إدارة الخزينة

إن إدارة الخزينة هي المسؤولة عن إدارة الموجودات والمطلوبات و المركز المالي الشامل للبنك. وهي مسؤولة أيضاً عن إدارة التمويل والسيولة.

ب) إدارة المخاطر ونظم إعداد التقارير

إن لجنة المخاطر والأصول هي المسؤولة عن الانكشاف للمخاطر ومراقبتها. وتقوم إدارة المخاطر بقياس المخاطر من خلال استخدام طرق لقياس المخاطر وتقوم بتقديم التقارير إلى لجنة إدارة المخاطر. تستخدم طرق قياس المخاطر الاحتمالات استناداً إلى الخبرات السابقة المعدلة لتعكس البيئة الاقتصادية.

يتم ضبط المخاطر ومراقبتها من خلال الحدود التي يضعها مجلس الإدارة والتي تعكس إستراتيجية الأعمال وبيئة السوق للمجموعة وكذلك مستوى المخاطر المقبول لدى مجلس إدارة البنك.

تخفيف المخاطر

كجزء من الإدارة الشاملة للمخاطر، تستخدم المجموعة مبادلات العملات ومبادلات معدلات الأرباح وعقود العملات الأجنبية التجلة وعقود السلع التجلة وذلك لإدارة الانكشاف للمخاطر الناتجة من التغيرات في العائد والعملات الأجنبية ومخاطر الأسهم ومخاطر الائتمان. وتستخدم المجموعة الضمانات لتخفيض مخاطر الائتمان لديها.

تركزات المخاطر الزائدة

من أجل تجنب تركزات المخاطر الزائدة، تتضمن سياسات وإجراءات البنك إرشادات محددة تركز على الاحتفاظ بمحافظ متنوعة، وبالتالي يتم السيطرة على تركزات مخاطر الائتمان المحددة وإدارتها. ويتم استخدام سياسة التحوط في البنك لإدارة تركزات المخاطر على مستوى العلاقات ومستوى قطاعات الأعمال.

إضافة إلى ذلك، فإن كل شركة مصرفية تابعة للبنك لها هياكل إدارة مخاطر وسياسات وإجراءات مماثلة والتي يتم مراقبتها من قبل مجلس إدارة البنك.

38 - مخاطر الائتمان

إن مخاطر الائتمان هي أن تتكدب المجموعة خسارة بسبب إخفاق عملائها أو الأطراف المقابلة في الوفاء بالتزاماتهم التعاقدية. تدير المجموعة مخاطر الائتمان وتراقبها من خلال وضع حدود لمبالغ المخاطر التي ترغب في قبولها للأطراف المقابلة المنفردة وكذلك لتركزات القطاعات الجغرافية وقطاعات الأعمال، ومن خلال مراقبة الانكشاف للمخاطر فيما يتعلق بهذه الحدود.

قامت المجموعة بوضع عملية غير مركزية لمراجعة الجدارة الائتمانية وذلك لتوفير التحديد المبكر للتغيرات المحتملة في الملاءة الائتمانية للأطراف المقابلة بما في ذلك مراجعة الضمانات القانونية. ويتم وضع حدود الأطراف المقابلة باستخدام نظام تصنيف مخاطر الائتمان الذي يحدد معدل المخاطر لكل طرف مقابل. وتخضع تصنيفات المخاطر للمراجعة الدورية. إن عملية مراجعة الجدارة الائتمانية تسمح للمجموعة بتقدير الخسارة المحتملة نتيجة الانكشاف للمخاطر التي تتعرض لها واتخاذ الإجراء التصحيحي لها.

مخاطر الالتزامات المتعلقة بالائتمان

توفر المجموعة لعملائها الضمانات التي قد تتطلب أن تقوم المجموعة بدفعها نيابة عنهم. ويتم تحصيل هذه المدفوعات من العملاء على أساس شروط خطاب الاعتماد، وهي تعرض المجموعة لمخاطر مماثلة فيما يتعلق بالتسهيلات التمويلية ويتم تخفيفها من خلال نفس الإجراءات والسياسات الرقابية.

الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان مع عدم الأخذ في الحسبان أي ضمانات

يوضح الجدول التالي الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان لبنود بيان المركز المالي المجمع. إن الحد الأقصى للتعرض للمخاطر موضح بمجمل المبلغ (بالصافي بعد انخفاض القيمة)، قبل تأثير التخفيف من خلال استخدام اتفاقيات المقاصة الأساسية والضمانات.

38 - مخاطر الائتمان (تتمة)

الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان مع عدم الأخذ في الحسبان أي ضمانات (تتمة)

ألف دينار كويتي

2012			2013			
المجموع	غير مصرفية	مصرفية	المجموع	غير مصرفية	مصرفية	
3,097,975	24,574	3,073,401	3,553,216	19,143	3,534,073	تجاري وصناعي
3,077,260	111,105	2,966,155	4,020,665	119,383	3,901,282	بنوك ومؤسسات مالية
3,135,958	144,551	2,991,407	3,133,830	151,001	2,982,829	إنشاءات وعقارات
1,677,880	86,462	1,591,418	2,023,623	66,174	1,957,449	أخرى
10,989,073	366,692	10,622,381	12,731,334	355,701	12,375,633	

الجدارة الائتمانية حسب الفئة للموجودات المالية

يوضح الجدول أدناه الجدارة الائتمانية حسب فئة الأصل في بنود المركز المالي المجموع.

ألف دينار كويتي

غير متأخرة وغير منخفضة القيمة				
المجموع	متأخرة أو منخفضة القيمة	فئة قياسية	فئة عالية	
31 ديسمبر 2013				
مدينة:				
2,078,270	90,067	1,529,248	458,955	مرايحات دولية
4,278,683	662,758	3,615,925	-	مرايحات محلية ووكالة
143,347	79,427	63,576	344	استصناع ومدينون آخرون
6,500,300	832,252	5,208,749	459,299	
1,938,479	404,001	1,534,478	-	موجودات مؤجلة (إيضاح 12)
686,857	27,200	291,476	368,181	موجودات مالية متاحة للبيع - صكوك (إيضاح 13)
9,125,636	1,263,453	7,034,703	827,480	

ألف دينار كويتي

غير متأخرة وغير منخفضة القيمة				
المجموع	متأخرة أو منخفضة القيمة	فئة قياسية	فئة عالية	
31 ديسمبر 2012				
مدينة:				
2,116,102	90,202	1,575,235	450,665	مرايحات دولية
4,420,931	743,009	3,677,922	-	مرايحات محلية ووكالة
115,885	44,841	70,762	282	استصناع ومدينون آخرون
6,652,918	878,052	5,323,919	450,947	
1,653,510	349,646	1,303,864	-	موجودات مؤجلة (إيضاح 12)
602,918	14,063	316,771	272,084	موجودات مالية متاحة للبيع - صكوك (إيضاح 13)
8,909,346	1,241,761	6,944,554	723,031	

ألف دينار كويتي

2012		2013		إيضاح	مجمّل الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان
717,819	923,400				الرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية
1,185,723	2,431,742				مرايحة قصيرة الأجل
6,652,918	6,500,300	11			مدينون
1,653,510	1,938,479	12			موجودات مؤجلة
602,918	686,857	13			موجودات مالية متاحة للبيع - صكوك
176,185	250,556				موجودات أخرى - مدينون تجاريون ومدينون آخرون
10,989,073	12,731,334				الإجمالي
1,429,789	1,643,593	31			مطلوبات طارئة
1,702,187	1,747,938	31			التزامات
3,131,976	3,391,531				الإجمالي
14,121,049	16,122,865				إجمالي التعرض لمخاطر الائتمان

عندما تدرج الأدوات المالية بالقيمة العادلة، فإن المبالغ المبينة أعلاه تمثل التعرض الحالي لمخاطر الائتمان ولكن ليس الحد الأقصى للتعرض للمخاطر الذي قد يظهر في المستقبل كنتيجة للتغيرات في القيمة.

تركزات مخاطر الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان

تدار تركيزات المخاطر حسب الطرف المقابل وحسب المنطقة الجغرافية وقطاع الأعمال. إن الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان لثي طرف مقابل يبلغ 200,339 ألف دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2013 (2012: 100,414 ألف دينار كويتي) وذلك قبل احتساب الضمانات والتعزيزات الائتمانية الأخرى التي تم تغطيتها بالكامل بضمانات عقارية.

يمكن تحليل الموجودات المالية في بيان المركز المالي المجموع للمجموعة، قبل احتساب أي ضمانات محتفظ بها حسب المناطق الجغرافية التالية:

ألف دينار كويتي

2012			2013			
المجموع	غير مصرفية	مصرفية	المجموع	غير مصرفية	مصرفية	
7,422,130	210,175	7,211,955	8,330,027	268,438	8,061,589	الشرق الأوسط
88,622	17,301	71,321	45,986	451	45,535	أمريكا الشمالية
196,108	14,922	181,186	26,109	12,323	13,786	أوروبا الغربية
3,282,213	124,294	3,157,919	4,329,212	74,489	4,254,723	أخرى
10,989,073	366,692	10,622,381	12,731,334	355,701	12,375,633	

38 - مخاطر الائتمان (تتمة)

تحليل أعمار التسهيلات التمويلية المتأخرة ولكن غير منخفضة القيمة حسب فئة الموجودات المالية:

31 ديسمبر 2013	ألف دينار كويتي			
	أقل من 30 يوماً	31 إلى 60 يوماً	61 إلى 90 يوماً	المجموع
مرايحات محلية	254,708	80,081	95,900	430,689
استئصال ومدينون آخرون	51,803	624	21,230	73,657
موجودات مؤجرة	74,486	34,673	34,391	143,550
	<u>380,997</u>	<u>115,378</u>	<u>151,521</u>	<u>647,896</u>

2013	2012	
%	%	
37	23	31 ديسمبر
30	24	المتوسط خلال السنة
37	27	الأعلى
24	21	الأدنى

يلخص الجدول التالي قائمة استحقاق موجودات ومطلوبات المجموعة. تقوم الإدارة بمراقبة تواريخ الاستحقاق للتأكد من الاحتفاظ بالسيولة الكافية. إن تواريخ استحقاق الموجودات والمطلوبات للمجموعة في نهاية السنة تستند إلى الترتيبات التعاقدية للسداد باستثناء الاستثمارات والعقارات الاستثمارية التي تستند إلى تواريخ الانتهاء المخطط لها.

إن استحقاقات الموجودات والمطلوبات غير المخصومة في 31 ديسمبر 2013 هي كما يلي:

الموجودات:	ألف دينار كويتي			
	خلال 3 أشهر	3 إلى 6 أشهر	6 إلى 12 شهراً	بعد سنة
نقد وأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية	1,070,486	-	-	-
مرايحة قصيرة الأجل	2,431,742	-	-	-
مدينون	583,180	1,116,700	1,387,540	3,412,880
عقارات للمتاجرة	7,263	215,667	3,499	62,499
موجودات مؤجرة	547,177	345,387	631,231	414,684
موجودات مالية متاحة للبيع	22,666	50,508	3,337	1,139,312
استثمارات في شركات زميلة و مشروعات مشتركة	-	-	-	617,594
عقارات استثمارية	-	-	-	524,342
موجودات أخرى	152,072	104,733	35,318	198,609
موجودات غير ملموسة	242	158	15,405	41,293
عقارات ومعدات	-	-	-	812,593
حقوق تأجير	-	-	-	125,320
موجودات مصنفة كمحتفظ بها لغرض البيع	-	-	66,353	-
	<u>4,814,828</u>	<u>1,833,153</u>	<u>2,142,683</u>	<u>7,349,126</u>
المطلوبات:				
أرصدة مستحقة للبنوك والمؤسسات المالية	1,117,522	506,898	302,427	541,679
حسابات المودعين	6,617,946	455,812	193,474	2,836,754
مطلوبات أخرى	141,828	28,457	39,981	538,474
مطلوبات متعلقة بموجودات مصنفة كمحتفظ بها لغرض البيع	-	-	13,587	-
	<u>7,877,296</u>	<u>991,167</u>	<u>549,469</u>	<u>3,916,907</u>

31 ديسمبر 2012	ألف دينار كويتي			
	أقل من 30 يوماً	31 إلى 60 يوماً	61 إلى 90 يوماً	المجموع
مرايحات محلية	287,592	168,986	128,807	585,385
استئصال ومدينون آخرون	38,011	639	1,931	40,581
موجودات مؤجرة	31,151	24,274	82,362	137,787
	<u>356,754</u>	<u>193,899</u>	<u>213,100</u>	<u>763,753</u>

بلغت قيمة التسهيلات المعاد جدولتها خلال عام 2013 مبلغ 404,934 ألف دينار كويتي (2012: 190,488 ألف دينار كويتي).

تقوم سياسة المجموعة على الحفاظ على تصنيفات ائتمانية دقيقة وثابتة في كافة المحافظ الائتمانية. يسهل ذلك الإدارة المركزة للمخاطر المحددة ومقارنة التعرض لمخاطر الائتمان في كافة مجالات الأعمال والمناطق الجغرافية والمنتجات. يدعم نظام التصنيف بمجموعة من التحليلات المالية المدعمة مع معلومات السوق المعروضة لتقديم المدخلات الرئيسية لقياس مخاطر الطرف المقابل. تم تصميم كافة التصنيفات الداخلية للمخاطر لتتضمن فئات مختلفة و يتم توجيهها وفقاً لسياسة التصنيف الخاصة بالبنك. يتم تقييم وتحديث تصنيفات المخاطر الخاصة بصورة دورية. تتعلق التصنيفات المعادلة لفئات تصنيف موديز فقط ببعض التعرضات في كل فئة من فئات المخاطر.

الضمانات

إن مبلغ ونوع الضمان المطلوب يستند إلى تقييم مخاطر الائتمان للطرف المقابل. يتم تنفيذ التعليمات الموضوعية من قبل إدارة المخاطر ولجنة الائتمان بالبنك فيما يتعلق بمدى قبول أنواع الضمان ومقاييس التقييم.

تشمل الأنواع الرئيسية للضمانات المقبولة العقارات والأوراق المالية والكفالات النقدية والبنكية. وتحصل المجموعة أيضاً على ضمانات من الشركات الدام للتسهيلات التمويلية التي تمتد إلى شركاتها التابعة.

وتراقب الإدارة القيمة السوقية للضمانات، وتطلب ضمانات إضافية وفقاً للاتفاقيات الأساسية، متى لزم ذلك.

بلغت القيمة العادلة لضمانات تحتفظ بها المجموعة فيما يتعلق بالتسهيلات التمويلية التي يتم تحديدها بشكل منفرد منخفضة القيمة 735,865 ألف دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2013 (2012: 326,943 ألف دينار كويتي).

بلغت القيمة العادلة لضمانات تحتفظ بها المجموعة فيما يتعلق بالتسهيلات التمويلية المتأخرة ولكن غير منخفضة القيمة 149,927 ألف دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2013 (2012: 83,483 ألف دينار كويتي). تشمل الضمانات نقد وأوراق مالية وصكوك وخطابات ضمان وعقارات.

39 - مخاطر السيولة

إن مخاطر السيولة هي المخاطر التي تكمن في عدم قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته عند استحقاقها في ظل ظروف عادية أو تحت ضغط. للحد من هذه المخاطر، قامت الإدارة بترتيب مصادر تمويل متنوعة بالإضافة إلى قاعدة الودائع الأساسية، وإدارة الموجودات مع أخذ السيولة في الاعتبار ومراقبة التدفقات النقدية المستقبلية والسيولة على أساس يومي. وهذا يشكل تقييم للتدفقات النقدية المتوقعة وتوفر الضمانات المرتفعة الجودة والتي يمكن استخدامها لتوفير تمويلات إضافية إذا لزم ذلك.

يحافظ البنك بمحفظة قابلة للتداول بصورة عالية وموجودات متنوعة والتي يمكن تحويلها بسهولة إلى نقد في حالة التوقف غير المتوقع للتدفقات النقدية. يلتزم البنك أيضاً بنود ائتمان يمكن لها أن تفي باحتياجات السيولة.

39 - مخاطر السيولة (تتمة)

إن استحقاقات الموجودات والمطلوبات غير المخصومة في 31 ديسمبر 2012 هي كما يلي:

الموجودات :	ألف دينار كويتي				
	خلال 3 أشهر	3 إلى 6 أشهر	6 إلى 12 شهراً	بعد سنة	المجموع
نقد وأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية	814,256	-	-	-	814,256
مرايحة قصيرة الأجل	1,185,723	-	-	-	1,185,723
مدينون	1,309,569	956,013	1,104,778	3,282,558	6,652,918
عقارات للمتاجرة	1,636	209,067	7,854	37,368	255,925
موجودات مؤجرة	451,405	270,594	613,483	318,028	1,653,510
موجودات مالية متاحة للبيع	58,335	6,561	54,264	1,129,612	1,248,772
استثمارات في شركات زميلة	-	-	-	580,320	580,320
عقارات استثمارية	-	-	-	557,264	557,264
موجودات أخرى	462,265	92,533	37,964	259,306	852,068
موجودات غير ملموسة	-	-	-	42,772	42,772
عقارات ومعدات	-	-	-	733,676	733,676
حقوق عقود تأجير	-	-	-	126,097	126,097
	<u>4,283,189</u>	<u>1,534,768</u>	<u>1,818,343</u>	<u>7,067,001</u>	<u>14,703,301</u>
المطلوبات :					
أرصدة مستحقة للبنوك والمؤسسات المالية	1,500,816	161,663	282,715	309,656	2,254,850
حسابات المودعين	6,022,441	409,692	209,532	2,751,011	9,392,676
مطلوبات أخرى	87,172	130,080	185,017	332,716	734,985
	<u>7,610,429</u>	<u>701,435</u>	<u>677,264</u>	<u>3,393,383</u>	<u>12,382,511</u>

يبين الجدول التالي انتهاء الصلاحية التعاقدية حسب تاريخ استحقاق المطلوبات الطارئة والالتزامات للبنك:

2013	ألف دينار كويتي				
	عند الطلب	أقل من 3 أشهر	3 إلى 12 شهراً	1 إلى 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات
مطلوبات طارئة	461,255	481,348	331,842	293,409	75,739
التزامات رأسمالية	324,633	-	27,590	426,076	969,639
الإجمالي	<u>785,888</u>	<u>481,348</u>	<u>359,432</u>	<u>719,485</u>	<u>1,045,378</u>

2012	ألف دينار كويتي				
	عند الطلب	أقل من 3 أشهر	3 إلى 12 شهراً	1 إلى 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات
مطلوبات طارئة	419,241	295,931	270,616	351,723	92,278
التزامات رأسمالية	371,068	-	3,850	249,251	1,078,018
الإجمالي	<u>790,309</u>	<u>295,931</u>	<u>274,466</u>	<u>600,974</u>	<u>1,170,296</u>

يتوقع البنك أنه لن يتم سحب كافة المطلوبات الطارئة أو الالتزامات الرأسمالية قبل انتهاء صلاحية الالتزامات.

40 - مخاطر السوق

إن مخاطر السوق هي مخاطر تقلب قيمة أصل نتيجة للتغيرات في أسعار السوق.

تدار مخاطر السوق على أساس توزيع الموجودات بصورة محددة مسبقاً على فئات متعددة للموجودات والتقييم المستمر لظروف السوق واتجاهاته وتقدير الإدارة للتغيرات طويلة وقصيرة الأجل في القيمة العادلة.

لا تتعرض المجموعة لأي مخاطر من حيث إعادة تسعير مطلوباتها حيث أن المجموعة لا تقوم، وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، بتقديم معدلات عوائد تعاقدية للمودعين وترتيبات التمويل الأخرى ذات معدلات ربح ثابتة.

مخاطر السوق غير التجارية

مخاطر أسعار الفائدة

تنشأ مخاطر أسعار الفائدة من احتمال تأثير التغيرات في معدلات الفائدة على التدفقات النقدية المستقبلية أو القيمة العادلة للأدوات المالية. لا تتعرض المجموعة لمخاطر أسعار الفائدة حيث إن البنك لا يحمل ولا يدفع فائدة. ولكن، فإن التغيرات في أسعار الفائدة قد تؤثر على القيمة العادلة لبعض الموجودات المالية المتاحة للبيع.

مخاطر العملات الأجنبية

إن مخاطر العملات الأجنبية هي مخاطر تقلب قيمة أداة مالية بسبب التغيرات في أسعار تحويل العملات الأجنبية.

يتم إدارة مخاطر العملات الأجنبية من خلال حدود معتمدة من مجلس إدارة البنك وعلى أساس التقييم المستمر لمراكز المجموعة المفتوحة وحركة أسعار العملات الأجنبية الحالية والمتوقعة. تقوم المجموعة عند الضرورة بمضاهاة مخاطر تقلبات أسعار العملات الأجنبية الكامنة في بعض الموجودات عن طريق مقارنتها مع المطلوبات بنفس تلك العملات أو العملات المرتبطة بها. تستخدم المجموعة أيضاً مبادلات العملات الأجنبية وعقود تحويل العملات الأجنبية لتقليل مخاطر العملات الأجنبية.

تبين الجداول التالية العملات الأجنبية التي تعرض البنك لمخاطر عملات أجنبية كبيرة في 31 ديسمبر 2013 على موجوداته ومطلوباته النقدية غير التجارية وتدفقاته النقدية المتوقعة. يقوم التحليل بحساب تأثير الحركة المحتملة بشكل معقول على أسعار صرف العملات الأجنبية مقابل الدينار الكويتي، مع الاحتفاظ بكافة المتغيرات الأخرى ثابتة، على الأرباح واحتياطي القيمة العادلة (بسبب التغير في القيمة العادلة للموجودات المالية المتاحة للبيع).

العملة	2013		2012	
	التأثير على القيمة العادلة	التأثير على الأرباح	التأثير على القيمة العادلة	التأثير على الأرباح
الدولار الأمريكي	+1	2,732	+1	3,130
الجنية الإسترليني	+1	113	+1	130

مخاطر أسعار الأسهم

إن مخاطر أسعار الأسهم هي مخاطر انخفاض القيمة العادلة للأسهم نتيجة للتغيرات في مستويات مؤشرات الأسهم وقيمة أسعار الأسهم المستقلة. تنتج مخاطر أسعار الأسهم غير التجارية من محفظة المجموعة الاستثمارية. تدير المجموعة هذه المخاطر من خلال التنوع في الاستثمارات من حيث التوزيع الجغرافي وتركيزات قطاعات الأعمال.

إن التأثير على احتياطي القيمة العادلة (نتيجة التغير في القيمة العادلة للموجودات المالية المتاحة للبيع كما في 31 ديسمبر) بسبب التغيرات المعقولة المتوقعة في مؤشرات الأسهم، مع الاحتفاظ بكافة المتغيرات الأخرى ثابتة، هو كما يلي:

مؤشرات السوق	2013		2012	
	التغيرات في القيمة العادلة	التغيرات في الأسهم	التغيرات في القيمة العادلة	التغيرات في الأسهم
سوق الكويت للأوراق المالية	+1	2,394	+1	2,054
مؤشرات دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى	+1	1,037	+1	585

40 - مخاطر السوق (تتمة)

مخاطر التشغيل

إن مخاطر التشغيل هي مخاطر الخسارة الناتجة من تعطل الأنظمة أو بسبب الخطأ البشري أو الغش أو الأحداث الخارجية. عندما تتعطل الأنظمة عن العمل يمكن للمخاطر التشغيلية أن تؤدي إلى أضرار خاصة بالسمعة ويكون لذلك آثار قانونية أو تشريعية أو تؤدي إلى الخسارة المالية. لا يمكن للبنك أن يتوقع تجنب جميع المخاطر التشغيلية و لكن من خلال إطار الرقابة العامة ومن خلال المتابعة والاستجابة للمخاطر المحتملة، يستطيع البنك أن يدير هذه المخاطر. تتضمن أدوات الرقابة فصل الواجبات بصورة فعالة ووضع إجراءات للدخول على الأنظمة والتفويض والمطابقة وتدريب العاملين وعمليات التقييم ويتضمن ذلك استخدام التدقيق الداخلي.

يوجد لدى البنك مجموعة من السياسات والإجراءات التي أقرها مجلس الإدارة ويتم تطبيقها لتحديد وتقييم ومراقبة مخاطر التشغيل إلى جانب المخاطر الأخرى المرتبطة بالنشاط المصرفي والمالي للبنك، ويتم إدارة مخاطر التشغيل من خلال وحدة مخاطر التشغيل. إن مهمة وحدة مخاطر التشغيل هي التأكد من الالتزام بالسياسات والإجراءات والإشراف على مخاطر التشغيل كجزء من أسلوب إدارة المخاطر الشامل.

يتفق الأسلوب المتبع من قبل وحدة مخاطر التشغيل بالبنك مع ما تقضى به تعليمات بنك الكويت المركزي فيما يتعلق بالإرشادات العامة لأنظمة الرقابة الداخلية و الممارسات السليمة لإدارة مخاطر التشغيل لدى البنوك والرقابة عليها.

مخاطر الدول

تتمثل مخاطر الدول في تلك المخاطر التي تحدث داخل أحد البلدان والتي يكون لها تأثير سلبي على البنك بصورة مباشرة من خلال تخفيض قيمة المجموعة أو بصورة غير مباشرة من خلال قدرة أحد المدينين على الوفاء بالتزاماته للبنك. وبصورة عامة، تتعلق هذه الأحداث، على سبيل المثال لد الحصر، بأحداث سياسية كالتعثر وإعادة الهيكلة والأحداث السياسية مثل الانتخابات المتنازع عليها والقيود على حركة العملات وعدم إمكانية تداول العملة في الأسواق تحويلها والصراعات الإقليمية والتأثر الاقتصادي من الأحداث الأخرى مثل مشاكل التعثر للدول والاضطرابات الإقليمية والأزمات المتعلقة بالبنوك والعملة والكوارث الطبيعية.

41 - إدارة رأس المال

إن الهدف الرئيسي لإدارة رأس المال المجموعة هو التأكد من الالتزام بالمتطلبات الرقابية لرأس المال. كما أن المجموعة تحتفظ بتصنيفات ائتمانية عالية ومعادلات رأس مال جيدة لدعم الأعمال التي تقوم بها وتحقيق أعلى قيمة يحصل عليها المساهمون.

تدير المجموعة هيكل رأس المال لديها وتجري تعديلات عليه في ضوء التغيرات في الظروف الاقتصادية وسمات المخاطر التي تتعرض لها أنشطتها. وللحفاظ أو تعديل هيكل رأس المال، يجوز للمجموعة أن تقوم بمراجعة مبلغ مدفوعات توزيعات الأرباح إلى المساهمين أو زيادة رأس المال. لم يتم إجراء أي تغييرات في الأهداف والسياسات والإجراءات من السنوات السابقة.

إن هدف المجموعة الرئيسي هو تحقيق أعلى قيمة يحصل عليها المساهمون بمستوى مناسب من المخاطر والمحافظة على قاعدة رأسمالية جيدة لدعم الأعمال التي تقوم بها.

تتم مراقبة مدى كفاية رأس المال القانوني واستخدام رأس المال بانتظام من قبل إدارة المجموعة ويتم التحكم فيها من خلال تعليمات لجنة بازل للإشراف على الأعمال المصرفية وفقاً لما يطبقه بنك الكويت المركزي. إن رأس المال المجموعة الرقابي ومعادلات كفاية رأس المال موضحة في الجدول التالي:

ألف دينار كويتي		
2012	2013	كفاية رأس المال
11,085,751	11,243,127	الموجودات الموزونة بالمخاطر
1,330,289	1,349,176	رأس المال المطلوب
		رأس المال المتاح
1,503,852	1,937,094	رأس المال الشريحة 1
40,851	23,852	رأس المال الشريحة 2
1,544,703	1,960,946	إجمالي رأس المال
13.57%	17.23%	معدل إجمالي رأس المال الشريحة 1
13.93%	17.44%	إجمالي معدل كفاية رأس المال

42 - إدارة الديون المشتراة

وفقاً للمرسوم 92/32 والقانون 93/41 فيما يتعلق بالقطاع المالي والمصرفي، يتعين على البنك إدارة الديون المشتراة دون أجر بموجب شروط اتفاقيات شراء المديونيات.

43 - الأدوات المالية

ضمن النشاط الطبيعي، تستخدم المجموعة أدوات مالية مثل النقد والأرصدة لدى أو المستحقة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى والاستثمارات والمدينين والدائنين. تستخدم المجموعة أيضاً معاملات مبادلات العملات الأجنبية ومبادلات معدلات الأرباح وعقود تحويل العملات الأجنبية الآجلة لأغراض التغطية. وقد تم الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالقيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية في إيضاح 45 من البيانات المالية المجمعة.

44 - موجودات برسم الأمانة

إن القيمة الإجمالية للموجودات المحتفظ بها من قبل المجموعة بصفة أمانة أو وكالة في 31 ديسمبر 2013 بلغت 622,422 ألف دينار كويتي (2012: 635,086 ألف دينار كويتي).

تتضمن إيرادات أتعاب وعمولات أتعاب بمبلغ 1,448 ألف دينار كويتي (2012: 1,488 ألف دينار كويتي) ناتجة عن أنشطة بصفة الأمانة والوكالة.

45 - القيمة العادلة

تستخدم المجموعة الجدول الهرمي التالي لتحديد و الإفصاح عن القيمة العادلة للأدوات المالية حسب أسلوب التقييم:

المستوى 1: الأسعار المعلنة (غير المعدلة) في الأسواق النشطة؛

المستوى 2: أساليب أخرى يكون لجميع مدخلاتها تأثيراً ملموساً على القيمة العادلة المسجلة معروضة بشكل مباشر أو غير مباشر؛ و

المستوى 3: أساليب أخرى تستخدم المدخلات ذات التأثير الجوهري على القيمة العادلة المسجلة والتي لا تستند إلى البيانات المعروضة في السوق.

يعرض الجدول التالي للجدول الهرمي لقياسات القيمة العادلة لموجودات ومطلوبات المجموعة:

ألف دينار كويتي				
	(المستوى 1)	(المستوى 2)	(المستوى 3)	المجموع
موجودات مالية تم قياسها بالقيمة العادلة:				
استثمارات مالية متاحة للبيع:				
استثمارات في أسهم مسعرة	56,066	-	-	56,066
استثمارات في أسهم غير مسعرة	-	6,212	98,454	104,666
محافظ مدارة	108,906	2,063	2,580	113,549
صناديق مشتركة	30,686	3,593	-	34,279
صكوك	462,316	82,850	45,285	590,451
مشتقات الموجودات المالية (إيضاح 32):				
عقود آجلة	13,622	-	-	13,622
مبادلات معدل الأرباح	-	1,295	-	1,295
مبادلات العملات	713	-	-	713
	<u>672,309</u>	<u>96,013</u>	<u>146,319</u>	<u>914,641</u>

ألف دينار كويتي				
	(المستوى 1)	(المستوى 2)	(المستوى 3)	المجموع
مطلوبات تم قياسها بالقيمة العادلة:				
مشتقات المطلوبات المالية:				
عقود آجلة	4,320	-	-	4,320
مبادلات معدل الأرباح	-	13	-	13
مبادلات العملات	3,520	164	-	3,684
بضاعة:				
المعادن الثمينة المتضمنة	77	-	-	77
	<u>7,917</u>	<u>177</u>	<u>-</u>	<u>8,094</u>

يتم تقييم الموجودات المالية المتاحة للبيع المصنفة كمستوى 2 باستخدام مدخلات معروضة في السوق. بالنسبة للاستثمارات في أسهم غير مسعرة، يتم تحديد القيمة باستخدام أسلوب تقييم يستخدم الأسعار والمعلومات الأخرى ذات الصلة المتوفرة من معاملات السوق المتضمنة موجودات ومطلوبات أو مجموعة موجودات ومطلوبات مماثلة بشكل كبير. بالنسبة للمحافظ المدارة والصناديق المشتركة، يتم استخدام القيمة العادلة، حيث يتم تحديدها من خلال تقييم الموجودات الأساسية باستخدام آخر معاملة سوق. ويتم تقييم الصكوك باستخدام آخر أسعار معروضة في السوق. يتم تقييم الأدوات المفصح عنها في إيضاح 32 من خلال خصم كافة التدفقات النقدية المستقبلية باستخدام معدلات الربح وأسعار تحويل العملات الأجنبية العاجلة/الآتية المعروضة في السوق من قبل موارد السوق المعتمدة (على سبيل المثال رويترز، بلومبرج و FinCAD ... الخ).

بيان المدخلات الهامة غير المعروضة للتقييم:

أسلوب التقييم	المدخلات الهامة غير المعروضة	المعدل (المتوسط المرجح)	حساسية المدخلات للقيمة العادلة
استثمارات في أسهم غير مسعرة	طريقة التدفقات النقدية المخصومة	9% - 11% (10%)	قامت المجموعة بتعديل نسبة الربح للسعر من خلال زيادة وتخفيض نسبة الربح للسعر بنسبة 10%، والتي تحتسبها المجموعة ضمن مجموعة من البدائل المحتملة استناداً إلى نسبة الربح للسعر للشركات التي لها أعمال ومخاطر مماثلة. ينتج عن الزيادة (النقص) في معدل الخصم بنسبة 1% زيادة (نقص) في القيمة العادلة بمبلغ 485 ألف دينار كويتي
صكوك	طريقة التدفقات النقدية المخصومة	6.273% - 7.5% (6.9%)	ينتج عن الزيادة (النقص) بنسبة 1% في معدل الربح الفعلي زيادة (نقص) في القيمة العادلة بمبلغ 2,460 ألف دينار كويتي
معدل النمو طويل التجل للتدفقات النقدية للسنوات اللاحقة.	معدل النمو طويل التجل للتدفقات النقدية للسنوات اللاحقة.	12% - 15.5% (13.75%)	ينتج عن الزيادة (النقص) بنسبة 1% في معدل النمو زيادة (نقص) في القيمة العادلة بمبلغ 447 ألف دينار كويتي

بيان المدخلات الهامة غير الملحوظة للتقييم:

يمثل الخصم لنقص إمكانية التسويق المبالغ التي حددت المجموعة أن المتداولين في السوق قد يأخذون بعين الاعتبار المزايا والخصومات عند تسعير الاستثمارات. في حالة الموجودات المالية المتاحة للبيع، فإن مصروف انخفاض القيمة في الأرباح أو الخسائر قد يعتمد إما على أن الانخفاض كبير أو متواصل. قد تؤثر الزيادة في القيمة العادلة، بخلاف أدوات الدين، فقط على حقوق الملكية (من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى) ولا يكون لها تأثير على الأرباح أو الخسائر.

مطابقة قياسات القيمة العادلة للموجودات المتاحة للبيع في الأسهم غير المسعرة:

ألف دينار كويتي	
كما في 1 يناير 2013	139,056
إعادة القياس المسجلة ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى	10,350
المبيعات	(3,087)
كما في 31 ديسمبر 2013	<u>146,319</u>

دليل
حوكمة
"بيتك"

دليل حوكمة ”بيتك“

المقدمة

يلتزم مجلس الإدارة والإدارة العليا وجميع العاملين في بيت التمويل الكويتي ”بيتك“ بمبادئ حوكمة فعالة ومراقبة أعلى مستوى من السلوك.

ويلتزم بيت التمويل الكويتي بتعزيز النزاهة والحفاظ على أعلى مستوى من السلوك الأخلاقي في كافة أنشطته.

المبادئ السليمة لحوكمة الشركات

حوكمة الشركات هي نظام من القواعد والممارسات والعمليات التي يتم من خلالها التوجيه والتحكم بالمنظمة. فحوكمة الشركات توازن بين جميع أصحاب المصالح في المنظمة، بما في ذلك العملاء، والموظفين الإداريين، والممولين، والحكومة والمجتمع. مع تحديد مسؤوليات وواجبات مجلس الإدارة والإدارة العليا في المؤسسة والأخذ بعين الاعتبار حماية حقوق المساهمين وأصحاب المصالح.

يتضمن هذا الإطار ما يلي:

- العقد بين ”بيتك“ و المساهمين وأصحاب المصالح.
- توزيع المسؤوليات.

- الإجراء المتبع للتوفيق بين أصحاب المصالح في حال التضارب.

- إجراءات الإشراف المناسب، والتحكم، والمعلومات.

العناصر الرئيسية لحوكمة سليمة للشركات هي:

- الشفافية: جعل المعلومات على نطاق واسع معروفة و/ أو متاحة.

- المسؤولية: تبرير الإجراءات و/ أو القرارات.

- العدالة: القيام بالأعمال بصورة عادلة ومحايدة.

- النزاهة: أن تكون صادقة وتراعي الجانب الأخلاقي.

حوكمة الشركات في بيت التمويل الكويتي

أصدر بنك الكويت المركزي في يونيو 2012 مجموعة من التعليمات حول حوكمة الشركات للبنوك المحلية في الكويت. وتتضمن التعليمات تطويراً لمعايير الحوكمة المشار إليها أخذاً في الاعتبار الدروس المستفادة من الازمة المالية العالمية الأخيرة، وما صدر من معايير حوكمة جديدة في هذا الشأن، وبصفة خاصة الورقة الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية في شهر أكتوبر 2010 حول ”مبادئ تعزيز حوكمة الشركات“، والمبادئ الصادرة عن مجلس الاستقرار المالي بشأن نظم المكافآت، وما جاء من توصيات في تقرير فريق عمل البنك الدولي بشأن تقييم معايير الحوكمة في البنوك الكويتية الصادرة في أواخر عام 2010 ، بالإضافة إلى معايير الحوكمة المطبقة في بعض دول المنطقة.

كذلك أخذت المعايير الجديدة بالاعتبار هيكل القطاع المصرفي الكويتي، والسمات الأساسية للاقتصاد ودرجة اندماجه مع الاقتصاد العالمي وغير ذلك من العوامل التي من شأنها التأكيد على أهمية موضوع الحوكمة في البنوك الكويتية.

وتحتوي حوكمة الشركات في بيت التمويل الكويتي على المحاور التالية وذلك بالتساق مع تعليمات بنك الكويت المركزي:

المحور الاول: مجلس الإدارة.

المحور الثاني: القيم السلوكية وتعارض المصالح وهيكل المجموعة.

المحور الثالث: الإدارة التنفيذية والعليا.

المحور الرابع: إدارة المخاطر وضوابط الرقابة الداخلية.

المحور الخامس: نظم وسياسة منح المكافآت.

المحور السادس: الانصاح والشفافية.

المحور السابع: البنوك ذات الهياكل المعقدة.

المحورالثامن: حماية حقوق المساهمين.

المحور التاسع: حماية حقوق الأطراف أصحاب المصالح.

التقرير السنوي 2013

دليل حوكمة ”بيتك“

وتشمل الصفحات التالية موجز عن كل محور والخطوات المتخذة من قبل بيت التمويل الكويتي لتنفيذ المتطلبات تحت كل محور من أجل تنفيذ تعليمات بنك الكويت المركزي وتعزيز الحوكمة السليمة داخل ”بيتك“.

المحور الاول: مجلس الإدارة

المسؤوليات العامة لمجلس الإدارة

يتحمل مجلس الإدارة مسؤولية الشاملة عن ”بيتك“ ، بما في ذلك وضع الأهداف الاستراتيجية لـ”بيتك“ ، واستراتيجية المخاطر، ومعايير الحوكمة وكذلك مسؤولية تطبيق هذه الأهداف والمعايير والإشراف على سلامة تطبيقها، بالإضافة إلى مسؤولية الإشراف على الإدارة التنفيذية بما في ذلك الرئيس التنفيذي.

تحمل كافة المسؤوليات المتعلقة بعمليات ”بيتك“ وسلامته المالية والتأكد من تلبية متطلبات البنك المركزي، والحفاظ على مصالح المساهمين، والمودعين، والدائنين، والموظفين، والجهات الأخرى من أصحاب المصالح، والتأكد من أن إدارة ”بيتك“ تتم بشكل حصين وضمن إطار القوانين والتعليمات النافذة والسياسات الداخلية لـ ”بيتك“.

الدشراف على الادارة التنفيذية

يتعين على مجلس الإدارة تعيين رئيس تنفيذي لـ”بيتك“ يتمتع بالنزاهة والكفاءة الفنية والخبرة المصرفية. كما يتعين الحصول على موافقة المجلس عند تعيين الإدارة التنفيذية والتي ستكون تحت إشراف الرئيس التنفيذي أو رئيس مجلس الإدارة.

توفير الإشراف الكافي على الإدارة التنفيذية للتحقق من قيامها بالدور المنوط بها في إطار تحقيق ”بيتك“ لأهدافه وأغراضه والتحقق من تطبيق السياسات المعتمدة من مجلس الإدارة.

الفصل بين مناصبي رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي

على مجلس الإدارة الفصل بين مناصبي رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي، وعلى ألا تربط بينهما أية صلة قرابة من الدرجة الأولى أو أي صلة او علاقة من شأنها أن تؤثر على استقلالية قرارات كل منهما.

خطط الاطلل

التأكد من أن إدارة الموارد البشرية لديها خطط لإللال لمناصب المدراء التنفيذيين وأن يتم تطبيقها بفاعلية داخل ”بيتك“.

تكوين المجلس

يتعين أن يضم مجلس الإدارة العدد الكافي من الأعضاء بما يسمح له تشكيل اللجان اللازمة والمنبثقة منه في إطار متطلبات معايير الحوكمة السليمة لبنك الكويت المركزي.

دور رئيس مجلس الادارة

في اطار أهمية هذا الدور، يعمل الرئيس على ضمان حسن سير أعمال مجلس الإدارة، والمحافظة على الثقة المتبادلة فيما بين الاعضاء، وضمان اتخاذ المجلس للقرارات استنادا لأسس ومعلومات سليمة، وتعزيز النقاش كما يسعى إلى تبادل وجهات النظر داخل المجلس والتأكد من وصول المعلومات الكافية إلى كل من أعضاء المجلس والمساهمين فى الوقت المناسب.

كما يقوم بدور رئيسي في المحافظة على علاقة بنّاءة بين المجلس والإدارة التنفيذية، والتأكد من توفّر معايير حوكمة سليمة لدى ”بيتك“.

تنظيم أعمال المجلس

ينعقد اجتماع مجلس الإدارة كلما دعت الحاجة إلى انعقاده، ويتعين ألا يقل عدد اجتماعات المجلس عن 6 اجتماعات سنوياً، وألا يقل عن اجتماع واحد كل ربع سنة، وتكون القرارات المتخذة داخل محاضر الاجتماعات الزامية وتصبح جزءاً من سجلات ”بيتك“.

يقوم رئيس مجلس الإدارة بالتشاور مع الإدارة التنفيذية بشأن المواضيع المهمة والمقترح إدراجها على جدول اجتماعات المجلس. وتزويد أعضاء المجلس بالبيانات والمعلومات الوافية قبل مدة كافية من اجتماعات المجلس لاتخاذ القرارات اللازمة، ويقوم أمين سر المجلس بتدوين مناقشات المجلس واقتراحات الأعضاء ونتائج التصويت الذي يتم خلال اجتماعات المجلس.

ويتعين أن تكون مسؤوليات رئيس وأعضاء مجلس الإدارة محددة كتابيا بحيث لا تعارض التشريعات والنظم ذات الصلة.

سكرتير مجلس الإدارة

إن دور سكرتير مجلس الإدارة هو مساعدة المجلس ورئيسه بإدارة شؤون المجلس متضمناً ما يلي:

• ضمان إعداد محضر المجلس في الوقت المناسب بالاشتراك مع رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي.

• تنظيم والتنسيق لحضور اجتماعات مجلس الإدارة والمساهمين.

• حفظ محاضر ومسودات اجتماعات المجلس.

• تنفيذ أي تعليمات الصادرة من المجلس.

• ضمان الالتزام بجميع المتطلبات القانونية فيما يتعلق بشؤون المجلس.

صلاحيات أعضاء مجلس الإدارة

• يجوز لمجلس الإدارة الحصول على كافة المعلومات المتوافرة لمناقشتها بالاجتماع، وقبل الاجتماع.

• منح الوقت الكافي لدراسة ومناقشة القضايا.

• تمكين الأعضاء من الحصول على المعلومات اللازمة والموثوقة، ومنها الوصول للموظفين ويكون لهم الحق في الحصول على هذه الموارد والمعلومات من "بيتك" من خلال القنوات المناسبة إذا تطلب الأمر.

• قد يطلب أي مدير أو لجنة تابعة للمجلس، بموافقة مسبقة من رئيس مجلس الإدارة، مشورة مستقلة قانونية أو مهنية أخرى على نفقة "بيتك" لمساعدتهم في أداء واجباتهم تجاه "بيتك" والمساهمين.

السلطة التفويضية

قام مجلس الإدارة بتفويض الإدارة العليا لـ"بيتك" لتولي عمليات "بيتك" اليومية، و برئاسة الرئيس التنفيذي من خلال تفويض كتابي للسلطات المالية والعملية، وقد تم توضيح جميع المعاملات المصرفية التي لا يمكن تفويضها للإدارة العليا أو للرئيس التنفيذي والتي تتطلب موافقة المجلس.

مؤهلات أعضاء مجلس الادارة

يجب على "بيتك" امتلاك أعضاء مؤهلين ذوي خبرة في مجلس الإدارة وكذلك في لجانها من أجل خدمة مصالح "بيتك" ومختلف مساهميه وأصحاب المصالح. وتساعد لجنة الترشيح والمكافآت (NRC) التابعة لمجلس الإدارة المجلس في اختيار / تعيين أعضاء للمجلس ولجانه من خلال وضع المعايير الأساسية للعضوية. وتهدف هذه المعايير إلى خلق مجلس قادر على التحدي، والتحفيز لتحقيق المزيد، والقيام بالأداء المتميز في جميع النواحي.

ينبغي لأعضاء مجلس الإدارة أن يكونوا مؤهلين بشكل مستمر وذلك من خلال التدريب المرتبط بمراكزهم و مهامهم. ويجب أن يكون لديهم فهم واضح لدورهم في حوكمة الشركات ويكونوا قادرين على ممارسة الحكم السليم والموضوعي لشؤون "بيتك".

التدريب والتطوير المستمر

يجب على أعضاء مجلس الإدارة، من خلال التدريب المستمر والاشتراكات بالمؤتمرات والندوات، تطوير مهاراتهم وخبراتهم في مجال التمويل والأعمال المصرفية تماشيا مع الرؤى المستقبلية للمخاطر التي قد تواجه "بيتك" والبيئة المحيطة.

الفاعلية

مطلوب من المجلس على الأقل مرة في السنة بأن يقوم بمراجعة وتقييم أدائه كأعضاء المجلس واللجان المنبثقة عنه وأداء جميع المديرين الذين قام المجلس بتعيينهم.

المحور الثاني: القيم السلوكية وتعارض المصالح وهيكل المجموعة

القواعد والقيم السلوكية

يتعين على مجلس الإدارة من خلال ميثاق قواعد السلوك المهني وأخلاقيات العمل تحديد الممارسات السليمة للحوكمة لما يقوم به من أعمال وأن يتضمن وجود الوسائل التي تؤكد اتباع تلك الممارسات مع مراجعتها بانتظام بهدف تحسينها. كما يتعين عليه أن يأخذ زمام الأمور في تحديد المعايير المهنية والقيم المؤسسية التي تعزز النزاهة في "بيتك" وفي المجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والموظفين التخزين، بما يضمن منع استغلال المعلومات الداخلية في "بيتك" لتحقيق مصالح خاصة وكذلك وضع الآلية المناسبة للتعامل مع شكاوى العملاء.

ويتعين أيضاً تعميم ميثاق قواعد السلوك المهني وأخلاقيات الأعمال على كافة موظفي "بيتك" وأعضاء مجلس إدارته والحصول على توقيعهم بما جاء بها، وعلى "بيتك" نشر الميثاق على الموقع الإلكتروني بحسب ما ورد في ملحقات هذا الدليل.

تعارض المصالح

يتعين على مجلس الإدارة أن يكون لديه سياسات مكتوبة بشأن تعارض المصالح وأن تغطي هذه السياسات كل ما يتعلق بموضوع تعارض المصالح واحتمالاته، بما في ذلك ما يلي:

• تجنب عضو مجلس الإدارة ممارسة الأنشطة المحتمل أن تؤدي إلى تعارض المصالح.

• وضع إجراءات لحماية عضو مجلس إدارة بيت التمويل الكويتي أو الموظف من التأثير عليه.

• أخذ موافقة المجلس على أي نشاط يقوم به أحد أعضاء المجلس قد يترتب عليه تعارض في المصالح.

• إفصاح العضو عن أي أمر قد يؤدي أو أدّى بالفعل إلى تعارض في المصالح.

• امتناع العضو عن التصويت على أي مسألة قد تنطوي على تعارض مصالح أو قد يكون لها تأثير على موضوعية التصويت.

• أن تكون جميع المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة على أسس متساوية، ويجب بيان طريقة تعامل المجلس في حالة عدم الالتزام بهذه السياسة.

الأطراف ذات العلاقة

يتعين على "بيتك" أن يكون لديه سياسات مكتوبة فيما يتعلق بالأطراف ذات الصلة، بحيث تتضمن هذه السياسات القواعد والإجراءات التي تنظم العمليات مع الأطراف ذات الصلة. ويحتفظ "بيتك" بسجلات لمعاملات الأطراف ذات الصلة، مع إخضاع هذه المعاملات لمستوى تدقيق مناسب.

ويجب تحديد الأطراف ذات الصلة الخاصة "بيتك" وفقاً للتعريف الوارد بمعايير المحاسبة الدولية، وعلى البنوك الاحتفاظ بسجلات محدثة عن هذه الأطراف بهدف ضبط أي تعاملات معهم. على أن يتم الإفصاح عن معاملات الأطراف ذات الصلة وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية ومعايير التقارير المالية الدولية المطبقة في هذا الشأن، وأي طلبات من جهات رقابية أو تنظيمية محلية أخرى بما فيها بنك الكويت المركزي.

السرية المصرفية

تعتبر السرية المصرفية من أهم المبادئ التي يقوم عليها العمل المصرفي حيث إنها تشكل أحد الركائز المهمة للتعامل مع العملاء سواء كانوا مودعين، أو مقترضين، أو مستثمرين وغيرهم من أصحاب المصالح.

لدى "بيتك" سياسات للمحافظة على سرية العمل المصرفي، ويجب أن تحتوي على الأقل على ما يلي:

• ضرورة التزام أعضاء المجلس وجميع العاملين في "بيتك" بالمحافظة على سرية البيانات والمعلومات الخاصة "بيتك" وعملائه، والبيانات والمعلومات الخاصة بعملاء البنوك الأخرى، والتي قد تكون وصلت إليهم بحكم عملهم.

• عدم الإفصاح عن أي من البيانات أو المعلومات التي تخص "بيتك" وعملائه إلا من قبل الأشخاص المخولين بذلك، وفي ضوء ما تسمح به القوانين والتعليمات والسياسات الداخلية لـ "بيتك".

• المحافظة على أمن البيانات الخاصة "بيتك" وعملائه ووضع الضوابط الرقابية لمنع الوصول إليها إلا من قبل المفوضين بذلك. ويعتبر مجلس الإدارة في "بيتك" مسؤولا عن وضع النظم الرقابية لحصر الوصول إلى تلك البيانات والمعلومات بالأشخاص المخولين، والتحقق من أن النظم الرقابية لدى "بيتك" تمنع تسرب أي معلومات مصرفية تمس وتخدش السرية المصرفية.

• ضرورة إدراك مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية في "بيتك" لمسؤولياتهم بشأن تطويرالوعي الأمني في "بيتك" بما يعزز الخدمة المصرفية والمحافظة عليها.

• يجب أن تؤكد سياسات المحافظة على السرية ضرورة عدم استخدام أي معلومات عن أوضاع "بيتك" قد تكون متوافرة لدى عضو مجلس الإدارة أو أي من العاملين في "بيتك" من أجل تحقيق مصالح ذاتية أو مصالح لأطراف أخرى ذات صلة.

• يتعين أن تتضمن تلك السياسات التأكيد على مراقبة تنفيذها من قبل التدقيق الداخلي في "بيتك".

هيكل المجموعة ومجلس إدارة البنك الأم

يعتبر مجلس إدارة بيت التمويل الكويتي المسؤول كلياً عن وجود معايير حوكمة كافية للمجموعة، وعليه التأكد من وجود سياسات وآليات حوكمة مناسبة لهيكل ونشاط ومخاطر المجموعة وكياناتها وتقييم هذه السياسات بصفة دورية لتلائم حالات النمو وزيادة التعقيد والتوسع الجغرافي وابتعاد الوسائل المناسبة للتأكد من التزام كل شركة تابعة بجميع متطلبات الحوكمة المعمول بها.

اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة

يتعين على مجلس الإدارة تشكيل لجان منبثقة عنه بهدف تعزيز فاعلية رقابة المجلس على العمليات المهمة في "بيتك" وهذا لا يعفي المجلس من تحمل المسؤولية المباشرة لجميع الأمور المتعلقة وتشمل لجان المجلس ما يلي:

1. لجنة التدقيق.

2. لجنة المخاطر والأصول.

3. لجنة الترشيحات والمكافآت.

4. لجنة الحوكمة.

ولا يجوز لرئيس مجلس الإدارة أن يكون عضوا في أي من لجنة التدقيق، أو لجنة المخاطر والأصول، أو لجنة الترشيحات والمكافآت

مسؤوليات لجنة الترشيحات والمكافآت:

تساعد لجنة الترشيحات والمكافآت مجلس الإدارة في ترشيح أعضاء إلى كل اللجان بناءً على معايير العضوية في كل لجنة ولضمان وجود عدد كاف من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين في كل لجنة لمزيد من استقلالية قراراتهم، وتشكل من بين أعضاء المجلس وتضم على الأقل ثلاثة أعضاء غير تنفيذيين، من ضمنهم رئيس اللجنة، على أن يكون لدى كل لجنة ميثاق اختصاصات يحدد مسؤولياتها، بما في ذلك:

• المؤهلات المطلوبة للعضوية.

• عدد الاجتماعات.

• سلطات اللجنة.

• تقديم التقارير إلى المجلس.

ومن مسؤوليات ومهام لجنة الترشيحات والمكافآت ما يلي:

• رفع التوصيات لمجلس الإدارة بشأن الترشيح لعضوية المجلس وفقاً للسياسات والمعايير المعتمدة والتعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي بشأن ضوابط الترشيح لعضوية مجلس الإدارة.

• إجراء مراجعة سنوية للاحتياجات المطلوبة من المهارات المناسبة لعضوية مجلس الإدارة، وإعداد وصف للقدرات والمؤهلات المطلوبة لعضوية المجلس، مع إجراء مراجعة سنوية لهيكل مجلس الإدارة ورفع التوصيات في شأن التغييرات التي يمكن إجراؤها بما يتفق مع مصلحة بيت التمويل الكويتي.

• إجراء تقييم سنوي، ل أداء المجلس ككل وأداء كل عضو على حدة، ويشمل هذا التقييم ما يتوافر لدى الاعضاء من خبرة ومعرفة، وتقييم صلاحياتهم وسلطاتهم وما يتوافر لديهم من صفات قيادية.

• توفير معلومات وملخصات حول خلفية بعض المواضيع الهامة عن بيت التمويل الكويتي ورفع التقارير والمعلومات إلى أعضاء مجلس الإدارة، بالإضافة إلى التأكد من أن أعضاء المجلس على اطلاع مستمر حول أحدث المواضيع ذات العلاقة بالعمل المصرفي، وتحقيقا لذلك يتعين على مجلس الإدارة حضور الندوات والمؤتمرات العلمية المتخصصة في مجال العمل المصرفي والمالي.

• ضبط نظم وسياسة منح المكافآت على التفضيل والوارد بالمحور الخامس صفحة 181 من هذا التقرير.

المحور الثالث: الادارة التنفيذية العليا

تتكون الإدارة العليا من مجموعة من الأفراد المؤهلين وذوي الخبرة بما في ذلك الرئيس التنفيذي، وغيرهم من الموظفين التابعين له بشكل مباشر والمدراء العامين والمدراء التنفيذيين الذين يتحملون مسؤولية الإشراف على إدارة “بيتك”.

حيث يتعين على الإدارة التنفيذية العليا، وبإشراف مجلس الإدارة، التأكد من أن أنشطة “بيتك” تتسق مع إستراتيجية العمل، ونزعة المخاطر، والسياسات المعتمدة من مجلس الإدارة. حيث يعتمد المجلس على كفاءة الإدارة العليا في تنفيذ قرارات المجلس دون أي تدخل مباشر من قبل المجلس.

ويتعين على الإدارة التنفيذية العليا ان تساهم في الحوكمة السليمة لـ “بيتك”. من خلال السلوك الشخصي، وعن طريق توفير الرقابة الكافية على الأنشطة التي يقومون بإدارتها. إن الإدارة العليا هي المسؤولة عن تفويض الواجبات للموظفين وإنشاء هيكل إدارة يعزز المساءلة والشفافية.

إن الإدارة العليا هي المسؤولة عن الإشراف والرقابة على أعمال “بيتك” ، وخاصة فيما يتعلق بضمان الالتزام، والرقابة على المخاطر ووضع النظم الملائمة لإدارة المخاطر المالية وغير المالية بما يتفق مع توجيه مجلس الإدارة، واستقلال الوظائف والفصل بين الواجبات. و يجب أن تمد الإدارة العليا مجلس الإدارة بالتقارير المالية والإدارية بشفافية وموضوعية وبشكل دوري كل شهرين على الأقل.

الرئيس التنفيذي

الرئيس التنفيذي مسؤول أمام مجلس الإدارة بتولي مهام إدارة وتقييم أداء “بيتك” بالكامل.

يقوم الرئيس التنفيذي بإدارة “بيتك” وفق الاستيراتيجية والخطط والسياسات المعتمدة من قبل مجلس الإدارة.

تتضمن مسؤوليات الرئيس التنفيذي ما يلي:

• تطبيق الخطط الاستراتيجية والعملية لـ “بيتك” بموافقة مجلس الإدارة.

• تحويل العمليات الخارجة عن نطاق تفويض سلطة الرئيس التنفيذي لمجلس الادارة.

• التأكد من أن جميع الإجراءات تتوافق مع سياسات “بيتك” ومع القانون.

• جميع العمليات الأساسية التي يخولها له مجلس الإدارة.

ويتم مراجعة أداء الرئيس التنفيذي على أساس سنوي من قبل مجلس الإدارة، وتنظر لجنة الترشيحات والمكافآت إلى مكافأة الرئيس التنفيذي وتقدم التوصية إلى المجلس بعد المراجعة السنوية للأداء.

إن الرئيس التنفيذي الذي يتم تعيينه كمدير تنفيذي، لا يحق له الحصول على مخصصات المدير بالإضافة إلى المخصصات التي يحصل عليها كرئيس تنفيذي.

المحور الرابع: ادارة المخاطر وضوابط الرقابة الداخلية

انظمة الرقابة الداخلية

أنشأ “بيتك” بكفاءة وفعالية أنظمة الرقابة الداخلية وعمليات إدارة المخاطر، وعلى مجلس الإدارة اعتماد هيكل تنظيمي يتلائم مع إستراتيجية عمل “بيتك” ونشاطاته، واعتماد الوصف الوظيفي للوظائف والمسؤوليات، والسياسات والإجراءات الرسمية لجميع الوظائف والعمليات المصرفية، ويتم مراقبة تنفيذ ما سبق من قبل التدقيق الداخلي. وتحدد هذه السياسات والإجراءات واجبات ومسؤوليات كل وظيفة، والصلاحيات وخطوط الاتصال للإداريين على مختلف مستوياتهم الإدارية بطريقة يتحقق بها الرقابة الثنائية ومبدأ الفصل في المسؤوليات لتجنب تعارض المهام.

حيث يجري “بيتك” مراجعة الضوابط الداخلية السنوية (ICR) من خلال مدققين مستقلين معتمدين غير مدققي حسابات “بيتك” الخارجيين لضمان كفاية نظم الرقابة الداخلية.

لقد تم وضع إجراءات - في سياسة الإبلاغ عن المخالفات - والتي تمكن الموظفين من الإبلاغ عن مخاوفهم بشأن احتمالية حدوث مخالفات. ويجب أن تتضمن هذه الإجراءات التأكيد على توفير “بيتك” الحماية اللازمة لهؤلاء الموظفين بما يعطيهم الطمأنينه الكافية لعدم تعرضهم لأي تهديد أو جزاءات حتى في حالة عدم ثبوت ما يؤكد هذه المخاوف.

ادارة المخاطر

وقد وضع مجلس الإدارة ولجنة المخاطر والأصول سياسات شاملة للرقابة وإدارة المخاطر. تصف مثل هذه السياسات أدوار ومسؤوليات المجلس، ولجنة المخاطر والأصول، ورئيس إدارة المخاطر (CRO)، وإدارة التدقيق الداخلي.

حيث يعتبر رئيس المخاطر مسؤولا عن مهام إدارة المخاطر في “بيتك” ولديه التفويض بالاتصال المباشر مع رئيس مجلس الإدارة ورئيس لجنة المخاطر والأصول المنبثقة عن المجلس. ويجب أن يتوافر لدى رئيس المخاطر القدرة على التأثير في قرارات “بيتك” المتعلقة بالإفكشاف على المخاطر، ولا تحول مسؤوليته عن تحمل مجلس الإدارة المسؤولية النهائية. ويعتبر رئيس المخاطر مستقلا وغير مناط به أي مسؤوليات مالية . ولا يجوز عزل أو إبعاد رئيس المخاطر من منصبه لأي سبب من الأسباب إلا بموافقة مسبقة من مجلس الإدارة وبنك الكويت المركزي.

وتعتبر إدارة المخاطر مسؤولة عن تحديد وقياس ومراقبة وتخفيف المخاطر وإعداد التقارير حول انكشاف “بيتك” على المخاطر. ووظيفة إدارة المخاطر مستقلة عن وحدات الأعمال الأخرى مع السماح لهذه الإدارة بالوصول إلى الأنشطة المحلية والخارجية لفهم طبيعتها أو طلب بيانات معينة لإمكانية تقييم مخاطر انكشافاتها بشكل صحيح.

لجنة المخاطر والاصول

تشكيل لجنة لإدارة المخاطر منبثقة عن مجلس الإدارة تضم على الأقل ثلاثة أعضاء غير تنفيذيين من أعضاء المجلس، من ضمنهم رئيس اللجنة، تكون مسؤولة عن:

• تقديم المشورة للمجلس حول استراتيجية ونزعة المخاطر الحالية والمستقبلية لـ “بيتك”، والإشراف على تطبيق الإدارة التنفيذية لهذه الاستراتيجية.

• ضمان الإعداد السليم لإطار إدارة المخاطر على مستوى “بيتك” بما في ذلك استراتيجيات المخاطر، ونزعة المخاطر والسياسات والإجراءات، والأدوات والمنهجيات.

• مناقشة وإقرار، في حدود سلطتها التقديرية، القرارات ذات الصلة في التصرف بأصول بيت التمويل الكويتي (الإلتمان والصفقات الاستثمارية).

تقوم لجنة المخاطر والأصول بمراجعة سياسات وإستراتيجيات إدارة المخاطر في “بيتك” تمهيداً لاعتمادها من مجلس الإدارة، وتقع على الإدارة التنفيذية تنفيذ هذه الاستيراتيجيات بالاضافة إلى تطوير سياسات وإجراءات بشأن إدارة مختلف أنواع المخاطر.

حيث تقوم الإدارة التنفيذية بـ”بيتك” باقتراح هيكل دائرة المخاطر ومهامها ومسؤولياتها وسبل تطويرها، على أن يتم مراجعة هيكل هذه الإدارة ومهامها من قبل لجنة المخاطر والأصول تمهيدا لاعتمادها من قبل مجلس الإدارة.

يقوم رئيس المخاطر برفع تقاريره مباشرةً إلى رئيس لجنة إدارة المخاطر و الأصول.

التدقيق الداخلي

إن مهام التدقيق الداخلي مستقلة داخل "بيتك" برئاسة رئيس التدقيق الداخلي، الذي يتم من خلاله تزويد المجلس والإدارة العليا، وأصحاب المصالح بتأكيد معقول بأن المنظومة والضوابط الإجرائية الرئيسية فعالة وملئمة، وتم الالتزام بها. حيث إن التدقيق الداخلي لديه حق الوصول إلى أي معلومات من أي موظف في "بيتك" وكذلك لديه السلطة الكاملة لداء المهام المسندة إلى التدقيق الداخلي ولكن ليس لموظف التدقيق الداخلى القيام بأية مسؤوليات تنفيذية.

حيث يتعين أخذ موافقة مجلس الإدارة عند تعيين رئيس التدقيق الداخلي، ويقوم بدوره برفع تقاريره إلى لجنة التدقيق.

ويجب أن يستند نطاق وتفصيل نظام الضوابط التنظيمية والإجرائية الفعالة على العوامل التالية: طبيعة وتعقيد الأعمال وثقافتها، حجم وتعقيد المعاملت، درجة المخاطرة، الدرجة المركزية وتفويض السلطة، مدى فعالية تكنولوجيا المعلومات، ومدى الالتزام التنظيمي.

المسؤوليات الأساسية لإدارة التدقيق الداخلي هي كما يلي:

• التحقق من كفاية وفعالية نظم الرقابة الداخلية وتقييمها والتحقق من أن نظم الرقابة الداخلية المتعلقة بالأمر المالية والإدارية تتسم بالشمولية ويتم مراقبتها ومراجعتها في الوقت المناسب.

• التحقق من أن السياسات الداخلية "ليبيتك" تتوافق بشكل تام مع القوانين ذات الصلة، والسياسات والأنظمة والتعليمات.

• القيام بإجراءات الفحص الخاص بأنشطة وعمليات محددة ذات علاقة بالمركز المالي "ليبيتك" ، وأنظمة الرقابة الداخلية ، وإدارة المخاطر وغيرها.

كما يجب على "بيتك" عدم القيام بإسناد خارجي (Outsourcing) لأي من المهام الأساسية للتدقيق الداخلي. ويتعين أخذ موافقة بنك الكويت المركزي في الحالات التي يرى فيها "بيتك" إسناد بعض هذه الأنشطة لجهات خارجية، وعلى أن يكون ذلك لأغراض محددة ولفترة زمنية محدودة.

التدقيق الخارجي

يجب على المراجع الخارجي أن يفعل بيئة حوكمة سليمة تنعكس في السجلات والتقارير المالية لـ "بيتك". ويتم اختيار مراجع حسابات خارجي ويعين من قبل المساهمين بناء على توصية من لجنة التدقيق ومجلس الإدارة.

حيث يتعين على لجنة التدقيق وضع المعايير المناسبة للتحقق من أن عملية التدقيق الخارجي تتم بالإسلوب الذي يحقق مبدأ التدقيق المزدوج (Dual Audit).

ويتعين على المدقق الخارجي تزويد لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة بنسخة من تقرير التدقيق، ويجتمع المدقق الخارجي مع لجنة التدقيق لمناقشة هذه التقارير وما قد يكون هناك من ملاحظات مهمة حول أمور "بيتك"، وتكون هذه الاجتماعات بحضور الإدارة التنفيذية. ويتعين على لجنة التدقيق أن تجتمع مع المدقق الخارجي بدون حضور الإدارة التنفيذية مرة واحدة على الأقل سنويا.

حيث يلتزم مكتب التدقيق الخارجى بما تفرضه تعليمات الجهات الرقابية (بنك الكويت المركزى- هيئة أسواق المال – وزارة التجارة والصناعة)

ولا يجوز قيام المدقق الخارجي بتقديم خدمات تدقيق داخلي لـ"بيتك"، ويقوم "بيتك" بالتأكد من أن الأعمال الأخرى خارج نطاق التدقيق.

ويجب أن يتم تدوير الشريك في مكتب التدقيق والمسؤول عن تدقيق الحسابات في "بيتك" كل أربع (4) سنوات أو أقل.

لجنة التدقيق

تُشكل لجنة تدقيق من بين أعضاء المجلس تضم على الأقل ثلاثة أعضاء غير تنفيذيين من أعضاء مجلس الإدارة من ضمنهم رئيس اللجنة. على أن يكون على الأقل عضوين من أعضاء لجنة التدقيق حاصلين على مؤهلات علمية و/ أو خبرة عملية في المجالات المالية وتجتمع اللجنة مرة كل ثلاثة أشهر على الأقل أو كلما دعت الحاجة إلى ذلك أو بناء على طلب رئيس اللجنة أو العضوين الدخريين.

من مسؤوليات لجنة التدقيق ممارسة ومراجعة:

• نطاق ونتائج ومدى كفاية التدقيق الداخلي والخارجي لـ "بيتك".

• القضايا المحاسبية ذات الأثر الجوهري على البيانات المالية.

• أنظمة الضبط والرقابة الداخلية في "بيتك" ، والتأكد من كفاية الموارد البشرية المخصصة للوظائف الرقابية.

• مراجعة البيانات المالية لـ"بيتك" قبل عرضها على مجلس الإدارة، بما في ذلك التأكد من كفاية المخصصات لللزمة.

• التأكد من التزام "بيتك" بالقوانين والسياسات والنظم والتعليمات ذات العلاقة.

أن تتوفر لدى لجنة التدقيق صلاحية الحصول على أية معلومات من الإدارة التنفيذية بالإضافة إلى حقها في استدعاء، من خلال القنوات الرسمية، أي موظف تنفيذي أو عضو مجلس إدارة لحضور اجتماعاتها.

وتقوم لجنة التدقيق سنويا بتقييم اداء رئيس التدقيق الداخلى وتحديد مكافأته والاجتماع مع المدقق الخارجى والمدقق الداخلى مرة واحدة على الأقل فى السنة وبدون حضور الإدارة التنفيذية.

إن مسؤولية لجنة التدقيق لا تغني عن مسؤولية مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية فيما يتعلق بالرقابة على كفاية أنظمة الرقابة الداخلية لدى "بيتك".

المحور الخامس: نظم وسياسة منح المكافآت

يشرف مجلس الإدارة على تصميم ومراقبة ومراجعة نظام المكافآت لـ "بيتك" للتأكد من أنه يعمل بالشكل المطلوب. وتقوم لجنة الترشيحات والمكافآت بوضع التوجيهات إلى مجلس الإدارة فيما يتعلق بجميع المسائل ذات الصلة بالمكافآت.

إن سياسة إدارة الرواتب ضمن سياسات الموارد البشرية في "بيتك" هي بمثابة سياسة المكافآت وتشتمل على جميع المتطلبات كما هو مذكور ضمن تعليمات حوكمة الشركات لبنك الكويت المركزي. وتشمل هذه السياسة جميع الجوانب والمكونات من المكافآت المالية مع الأخذ في الاعتبار تعزيز إدارة المخاطر في "بيتك". ولقد تم تصميم هذه السياسة لجذب الفنيين المؤهلين وأصحاب الخبرة.

لدى نظام المكافآت في "بيتك" مكونات تعويضية رئيسية وهي:

• مكافآت ثابتة.

• مكافآت متغيرة، وتضم:

- الحوافز على المدى القصير

- الحوافز طويلة الأجل.

المبادئ التوجيهية في إدارة المكافآت للإدارة العليا وهي:

• يجب أن يتم تعيين جميع العناصر على المستوى المناسب مع مراعاة مستويات ومؤشرات الأُجور في السوق والمهارات المماثلة.

• يجب استخدام المكافآت لتشجيع وتحفيز الأداء الفعال بصورة مستمرة.

• ينبغي ربط المكافأة بالأهداف التجارية الرئيسية كما حددها مجلس الإدارة وكذلك ربطها باداء "بيتك" والمدى الزمنى للمخاطر.

• أي مكافأة ينبغي أن تمنح لتحقيق مصالح المساهمين مع الإدارة العليا.

حيث لدى "بيتك" عملية إدارة الأداء لتقييم وقياس أداء الموظفين على جميع المستويات بموضوعية. وترتبط المكافأة المتغيرة مع الأداء. فلسفة "بيتك" لمكافأة الإدارة العليا تقوم على مكافأة الداء الفعال المستمر.

ويقوم "بيتك" بالإفصاح، في التقرير السنوي، عن أهم جوانب سياسات ونظم المكافآت.

مسؤوليات منح المكافآت للجنة الترشيحات والمكافآت

تشكل لجنة للمكافآت من بين أعضاء المجلس تضم على الأقل ثلاثة أعضاء غير تنفيذيين من ضمنهم رئيس اللجنة. حيث تشمل الوظائف الرئيسية للجنة الترشيحات والمكافآت تشمل على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

• إعداد سياسة المكافآت ورفعها لمجلس الإدارة للموافقة والإشراف على تطبيقها.

• إجراء مراجعة دورية لسياسة منح المكافآت أو عندما يوصي مجلس الإدارة بذلك ، وتقديم التوصيات إلى المجلس لتعديل/ تحديث هذه السياسة.

• إجراء تقييم دوري لمدى كفاية وفعالية سياسة منح المكافآت لضمان تحقيق أهدافها المعلنة.

• تقديم التوصيات اللازمة للمجلس بخصوص كل ما يتعلق بالرئيس التنفيذي والموظفين الذين يقدمون تقاريرهم مباشرةً إلى الرئيس التنفيذي والإدارة التنفيذية من رواتب وحوافز ومكافآت ونظام خيار الأسهم وكذلك ترتيبات التقاعد ومكافأة نهاية الخدمة. بالإضافة إلى إنجاز أي مهام أخرى ذات علاقة بالمتطلبات التنظيمية.

• حين يتم تقييم الحوافز التي اقترحها نظام المكافآت، يجب على اللجنة أن تعمل عن كئُب مع لجنة المخاطر والأصول و / أو رئيس إدارة المخاطر.

المحور السادس: الإفصاح والشفافية

سياسة الإفصاح

يدرك "بيتك" أن نظام الإفصاح هو أداة فعالة للتأثير على سلوكه وحماية المستثمرين، وتعزيز ثقتهم في "بيتك". وعلى "بيتك" تزويد مساهميه والمستثمرين بمعلومات دقيقة، شاملة، مفصلة، وفي الوقت المناسب، من الضروري أن تكون قادرة على تقييم أداء "بيتك"، واتخاذ قرارات فعالة.

ويلتزم "بيتك" بما يلي:

• التأكد من أن أصحاب المصالح لديهم الفرصة للوصول إلى المعلومات المتاحة خارجيا والصادرة عن "بيتك".

• توفير معلومات كاملة وفي الوقت المناسب للسوق حول أنشطة "بيتك".

- قواعد ولوائح بنك الكويت المركزي، وتعليمات هيئة اسواق المال.

يجب نشر المعلومات والبيانات الواردة في التقارير السنوية أو الربع سنوية على موقع الإنترنت لـ ”بيتك“، وكذلك المحاضرات التي قدمت من قبل الإدارة العليا، باللغتين العربية والإنجليزية.

ويلتزم ”بيتك“ بالافصاح في الوقت المناسب والدقيق وطبقاً لتعليمات هيئة أسواق المال لجميع المواد الصادرة وحسب السياسات المعتمدة ، بما في ذلك على سبيل المثال لـ الحصر:

- النتائج المالية والتشغيلية.

- أهداف ”بيتك“.

- حصص الملكية الرئيسية.

- تفاصيل الإدارة، كبار المسؤولين التنفيذيين ومكافآتهم.

- مواد المخاطر المتوقعة.

- مسائل جوهرية بشأن الموظفين وأصحاب المصالح، الخ.

لدى ”بيتك“ لجنة افصاح وتتألف من الرئيس التنفيذي، رئيس ادارة المخاطر، ورئيس الرقابة المالية، ومدير عام الاستراتيجية والعلاقات المؤسسية ، والمدير التنفيذي لإدارة الالتزام الرقابي ، ونائب المدير العام للشؤون القانونية. وقد وافق المجلس على سياسة الإفصاح عن المعلومات بما في ذلك السياسات والإجراءات الواجب اتباعها من قبل ”بيتك“ للإعلان عن معلومات حساسة في السوق أو للمساهمين وأصحاب المصالح، وضمان وجود الضوابط المناسبة للكشف في الوقت المناسب والدقيق للمعلومات الأساسية المتعلقة ببيتك“، بما يتماشى مع اللوائح المحلية، والمعايير الدولية للتقارير المالية، ومتطلبات بازل وكذلك تعليمات حوكمة الشركات الصادرة عن بنك الكويت المركزي.

ويحتفظ ”بيتك“ بسجل إفصاح لأعضاء مجلس الادارة والإدارة التنفيذية يتضمن البيانات التي تتطلبها الجهات الرقابية مع تحديثها بصفة دورية.

المجلس هو المسؤول في النهاية عن ضمان سلامة ودقة ونزاهة المعلومات التي يكشف عنها وجود الضوابط والآليات اللازمة للتنفيذ السليم لسياسات وإجراءات الإفصاح. ويراقب المجلس سياسة الإفصاح، وتتخذ إجراءات تصحيحية عند الضرورة.

لن يقوم ”بيتك“ بالافصاح عن أية معلومات سرية أو خاصة بطبيعتها. لا يمكن الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالعملاء، والمنتجات أو الأنظمة التي يمكن أن يكون لها تأثير مادي على استثمارات ”بيتك“ في تلك المنتجات أو النظم وتقديم تلك المنتجات أو أنظمة الأقل قيمة، وسيترتب على تلك المعلومات إضعاف موقف ”بيتك“ التنافسي. يقوم ”بيتك“ بالإفصاح عن أي معلومات أو بيانات، والتي قد يكون لها تأثير سلبي على المركز المالي، لفئات معينة مثل المحللين الماليين والمؤسسات المالية أو غيرها، قبل الافصاح عنه للجمهور.

المحور السابع: البنوك ذات الهياكل المعقدة

الأطلاع على الهيكل

يجب على مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية أن يكونوا على اطلاع كامل بهيكل العمليات الخاصه ببيتك“ والمخاطر المتعلقة بها.

بالإضافة إلى المعرفة التامة لهيكل مجموعة بيت التمويل الكويتي وتنظيم المجموعة من حيث أهداف كل وحدة أو كيان والعلاقات الرسمية وغير الرسمية بين الوحدات والشركة الأم.

وجود مقاييس ونظم سليمة وفعالة للحصول على المعلومات وتبادلها بين كيانات المجموعة لإدارة مخاطر المجموعة ككل والرقابة الفعالة عليها. يجب على مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية تقييم جميع المنتجات ومخاطرها من قبل كل كيان في المجموعة وعلى أساس كيانات المجموعة ككل.

تأسيس هياكل جديدة

وافق ”بيتك“ على سياسات قطاع الاستثمار لتأسيس هياكل جديدة على أن يراعى:

- تجنّب بناء الهياكل المعقدة غير الضرورية.

- وجود إجراءات مركزية للموافقة والرقابة على تأسيس كيانات قانونية جديدة بناء على معايير محددة تشمل القدرة على الإشراف والوفاء بالمتطلبات اللازمة لاستمرارية كل وحدة.

- القدرة على استخراج معلومات حول هيكل ”بيتك“، بما في ذلك نوع، وميثاق، هيكل ملكية ونشاط كل كيان قانوني.

- ملاحظة المخاطر المقترنة بالهيكل المعقد بما في ذلك نقص شفافية مخاطر العمليات الناشئة من تداخل وتعقيد هياكل التمويل.

المحور الثامن: حماية حقوق المساهمين

يضمن المجلس حماية حقوق مساهميه بما في ذلك مساهمي الأقلية وكذلك أصحاب المصالح في ”بيتك“ في ضوء قانون النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية رقم (32) لسنة 1968 وتعديلاته، وتعليمات بنك الكويت المركزي عن حوكمة الشركات، ولائحة النظام الأساسي والسياسات الداخلية لـ”بيتك“ والتي تشتمل على ضوابط وأسس حماية حقوق المساهمين وأصحاب المصالح والقوانين الأخرى ذات الصلة.

يلتزم ”بيتك“ باعداد بيان بالجزاء المالية وغير المالية التي تم توقيعها عليه خلال السنة المالية ويتم تلدوته في الاجتماع السنوي للجمعية العامة.

حقوق المساهمين

- حق النظر و المشاركة في القرارات المتعلقة بتعديل لائحة النظام الأساسي لبيتك“ و كذلك القرارات المتعلقة بالمعاملات غير العادية التي قد تؤثر على مستقبل ”بيتك“ أو أعماله التجارية مثل حالات الإندماج أو بيع جزء كبير من أصوله أو التنازل عن شركات تابعة له.

- حق المشاركة في اجتماعات الجمعية العمومية لبيتك“، و إبداء الملاحظات و التوصيات (إن وجدت) بخصوص أية تحسينات مطلوبة.

- حق المساهمة في عملية اتخاذ القرار على أية تغييرات جذرية تجري في ”بيتك“.

- حق التعبير عن الرأي بخصوص تعيين أي عضو من أعضاء مجلس الإدارة.

- حق الحصول على معلومات دقيقة و شاملة و مفصلة و كافية و حديثة لأغراض تقييم الاستثمارات واتخاذ القرارات السليمة بشأنها.

- حق استلام العائد على الأسهم و كذلك المشاركة في اجتماعات الجمعية العمومية و التصويت على قراراتها.

- حق أصحاب الأقلية أو المساهمين الأجانب بأن يتم التعامل معهم بالمساواة وأن يعطوا الفرص الكافية لمعالجة أي مخالفات أو أخطاء قد تنشأ فيما يتعلق بحقوقهم هذا فضلا عما تكفله القوانين واللوائح ذات الصلة للمساهم من حقوق.

مسؤوليات المساهمين

- تأكد المساهمين من فعالية الرقابة على المديرين.

- ينبغي على المساهمين ضمان توافر المعرفة عن ”بيتك“، والاهتمام بمكونات ”بيتك“، وأداء المجلس ولجانه، ويجب ألا يقحموا انفسهم مباشرة في شؤون ”بيتك“.

- يجب على المساهمين ألا يسعوا للوصول إلى معلومات حساسة عن ”بيتك“ والتي غالبا ما تكون غير متوفرة.

المحور التاسع: حماية حقوق الاطراف اصحاب المصالح

أصحاب المصالح (عدا المساهمين) هي جهات ذات صلة تسهم في نجاح الكيان. ويدرك المجلس أن النجاح النهائي لـ ”بيتك“ هو نتيجة للجهود المشتركة للعديد من الأطراف بما في ذلك المودعين والمقترضين والموظفين والمستثمرين والأطراف الأخرى التي لديها علاقات تجارية مع ”بيتك“. وتؤكد الإجراءات المتنوعة والسياسات والممارسات المتبعة في ”بيتك“ على أهمية احترام حقوق أصحاب المصالح وفقا للقوانين ذات الصلة واللوائح والأنظمة.

يدعم المجلس، كجزء من نظام حوكمة الشركات ما يلي:

- احترام حقوق جميع أصحاب المصالح القانونية.

- ينبغي أن توجد آليات تعزيز الأداء لأصحاب المصالح للمشاركة في عملية حوكمة الشركات، وفي عملية تشاورية لضمان اتباع نهج فعال ومسؤول لإدارة ”بيتك“.

حقوق أصحاب المصالح

- حق الحصول على معاملة تضمن لهم العدالة و المساواة.

- حق الحصول على إفصاحات مباشرة و واضحة للمعلومات ذات الصلة.

تقييم الامتثال

تعتبر لجنة الحوكمة مسؤولة عن الحفاظ على هذا الدليل و متابعة الامتثال لمحتوياته من خلال الأشخاص ذوي الصلة في البنك. تم نشر هذا الدليل على موقع البنك الالكتروني، كما أنه يخضع للمراجعة السنوية.

سيتم إلغاء جميع العمليات و الممارسات التجارية التي يتم تنفيذها في أي من إدارات أو وحدات البنك و التي لم تتقيد بأي من محتويات هذا الدليل، ما لم يتم تعديلها إلى حد الالتزام.

كما قامت وحدة الحوكمة في البنك بإنشاء نظام لتحديد و قياس مدى الالتزام بهذا الدليل. سوف يتم الإبلاغ عن أي مخالفة إلى لجنة الحوكمة، و التي ستقوم بدورها بالإبلاغ عنها لمجلس الإدارة.

لم يقم بيت التمويل الكويتي بمخالفة أي من متطلبات هذا الدليل، و ذلك منذ أن تم تطبيقه في يوليو 2013.

kfh.com 180 3333

